

المركز القومي للترجمة

محاولة لفهم الأزمة الأمريكية الإيرانية

تأليف
فيليس بنيس

ترجمة
عواطف شلبى

مراجعة
محمد السيد

2384

محاولة لفهم الأزمة الأمريكية الإيرانية

المركز القومى للترجمة
تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور
مدير المركز: أنور مغيث

- العدد: 2384
- محاولة لفهم الأزمة الأمريكية الإيرانية
- فيليس بنيس
- عواطف شلبى
- محمد السيد
- الطبعة الأولى 2018

هذه ترجمة كتاب:
Understanding the Us-Iran Crisis
By: Phyllis Bennis

Originally published in the USA by Olive Branch Press, an imprint of
Interlink Publishing Group, Inc.
www.interlinkbooks.com

شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax: 27354554

محاولة لفهم الأزمة الأمريكية الإيرانية

تـأليف: فيليس بنيس

ترجمة: عواطف شلبى

مـراجعة: محمد السيد



2018

بنيس، فيليس.
محاولة لفهم الأزمة الأمريكية الإيرانية/ فيليس بنيس. ـ القاهرة: المركز القومى للترجمة، ٢٠١٧.
١٦٠ص؛٢٠ سم. ـ (المركز القومى للترجمة؛ الكتاب الأول)
تدمك ٩ ١٢٠٢ ٩٢ ٩٧٧ ٩٧٨
١ ـ الولايات المتحدة الأمريكية ـ العلاقات الخارجية ـ إيران.
٢ ـ إيران ـ العلاقات الخارجية ـ الولايات المتحدة الأمريكية.
أ ـ العنوان.
رقم الإيداع بدار الكتب ١٦٦٥٤/ ٢٠١٧
I. S. B. N 978 - 977 - 92 - 1202 - 9
ديوى ٣٢٧,٧٣٠٥٥

المحتــــويات

افتتاحية

يذهب هذا الكتاب إلى المطبعة فى وقت تقترب فيه إدارة بوش من أسابيعها الأخيرة، لقد اتسمت سنوات بوش ببعض الأعمال العسكرية الأكثر خطورة ورعونة وتفردا فى تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية سعيا وراء إمبراطورية أمريكية جديدة تؤكد السيطرة الكونية على الموارد الإستراتيجية خاصة البترول، وتبسط وتدعم سلطة الولايات المتحدة وبصفة خاصة من خلال القواعد العسكرية. إن العدوان المأسوى والمخالف للقانون الذى شنته الولايات المتحدة على العراق ثم احتلالها لها يأخذ مكان الصدارة فى حملة بوش الصليبية.

وأخيرًا وبينما تقترب إدارة بوش من النهاية، فإن حرب العراق سوف تستمر بالتأكيد تحت الإدارة الجديدة، فلا أحد من المرشحين للانتخاب الرئاسية لعام 2008 يعتزم إنهاء تلك الحرب، المرشح الجمهورى جون ماكين الذى يقول إنه يرى القوات الأمريكية فى العراق لمدة 100 عام، بنى حملته الانتخابية على أنه المدافع وحامل لواء تلك الحرب، بينما المرشحان الديمقراطيان – بارك أوباما وهيلارى كلينتون – التى كانت

منافسة له يعلنان أنهما سينهيان الحرب بينما خطتهما المتماثلة تؤكد بقاء ما بين 35 ألفًا، 80 ألفًا من القوات الأمريكية فى العراق لمدة غير محددة.

إن البيت الأبيض لم يع دروس الفشل فى حرب العراق، الموت والخراب اللذين جلبته ما الحرب على شعب العراق بالإضافة إلى آلاف القتلى من الجنود الأمريكيين ومئات الآلاف الذين أصيبوا إصابات جسدية ومعنوية بالغة، هذا الفشل لم يمنع إدارة بوش من الاعتماد على الحرب كالخيار الأول فى تصديها للتحديات الدولية، فإن الأزمة التى خلفتها إدارة بوش من خلال تصاعد إنذارها بحرب جديدة فى الشرق الأوسط وضد إيران تهدد استقرار المنطقة تهديدًا خطيرًا.

إن انتخابات 2008 لن تنهى هذه الأزمة، وعلى الرغم من أن انتهاء تطرف إدارة بوش، وقدوم إدارة جديدة قد يقدم فرصا جديدة، إذا قاتلنا من أجل ذلك، من أجل فرص لمزيد من المشاركة العامة فى العملية وبالتالى إمكانية حل الأزمة من دون اللجوء للحرب، لكن هذا مجرد احتمال، لذا فإنه فى تلك اللحظة: لحظة احتمال تغيير سياسى تبقى الأهمية الحيوية لدراسة حجم الأزمة الأمريكية الإيرانية الحالية ومعرفة خلفيتها التاريخية حتى نطلب الاستماع إلى الأصوات الجماهيرية المنتقدة، قد يكون من الصعوبة بمكان الوصول إلى المعلومات التى نحتاجها للإجابة عن الصرخات المطالبة بالحرب، لكن الخطر سيبقى كبيرا جدا إذا فعلنا أقل من هذا.

مع إدارة بوش فى أسابيعها الأخيرة فى السلطة ما زال خطر عدوان عسكرى أمريكى على إيران يلوح كإمكانية خطيرة قائمة. إن العديد من المسئولين الحكوميين، والعسكريين والمحللين، وأيضا التقييم المشترك الذى تقدمت به وكالات الاستخبارات الأمريكية التى يبلغ عددها ست عشرة وكالة، كل تلك المصادر فندت المزاعم التى تقدم لتبرير ذلك العدوان، لكن استمرار وجود التطرف ذى الجذور الأيديولوجية داخل البيت الأبيض يعنى أن خطر ضربة عسكرية متهورة منفردة ما زال قائما رغم النتائج التى قد تترتب عليه.

إن معظم الأمريكيين، وفى الواقع كل شخص فى العالم يعارضون مثل تلك الحرب: المعارضة المتزايدة ضد الحزب الأمريكية على ، تلك الحرب المخالفة للقانون، والإقرار المتنامى بأن الحرب فى أفغانستان فشلت فى تحقيق الديمقراطية والاستقرار لتلك الدولة المحاصرة، والتوتر المتزايد فى باكستان، والعنف المتصاعد والأزمة الإنسانية فى الأراضى الفلسطينية التى تحتلها إسرائيل، كل هذا خلق مخاوف جديدة متزايدة، ومن ناحية أخرى تسببت الأزمة فى خلق اهتمام عميق وأكثر اتساعا بمنطقة الشرق الأوسط وبالأخطار النووية وخاصة فى إيران، إن هذا الكتاب الذى تمت كتابته بمساعدة الفريق الإيرانى فى معهد الدراسات السياسية بواشنطن قد أسهم فى إثارة بعض المخاوف والإجابة عن بعض تلك الأسئلة، واقتراح بعض الأفكار لمنع تلك الكوارث التى تلوح فى الأفق. أعضاء الفريق الإيرانى هم:

John Cavahagh, Farrah Hassen, Erik Leaver, Saif Rahman and Marc Raskin.

مقـــــدمة

شهدت واشنطن نهاية عنيفة ومخزية لعام ٢٠٠٧ مع الحروب التى تشنها الولايات المتحدة فى العراق وأفغانستان، والمساندة التى تقدمها للاحتلال الإسرائيلى الذى يخنق الفلسطينيين، والانفجارات العنيفة التى تواجهها الحكومات الحليفة لها فى باكستان وكينيا من جراء الديمقراطية الزائفة والانتخابات المزورة، وسياسات الشركات الأمريكية التى ضاعفت حدة الفقر فى أفريقيا وأشعلت حروب الموارد، وبدأت قوى فاعلة على الساحة الأمريكية تنتقد ما تراه على أنه نتيجة لتدخلات إدارة بوش المتهورة فى الشئون الكونية.

حدث «انقسام بين الصفوة والبيت الأبيض، وفيه بوش الذى ازدادت عزلته وانتزعت منه الثقة عندما أظهرت قصة تم تسريبها عن المخابرات المركزية أنها قد دمرت شريط فيديو مسجلا عليه استخدام التعذيب عند استجواب المعتقلين فيما يطلق عليه الحرب الكونية ضد الإرهاب، وكانت هناك قصة أخرى قد تسربت من قبل تسجل أن بلايين الدولارات التى أنفقتها إدارة بوش على المساعدات العسكرية لباكستان بهدف محاربة الإرهاب فشلت كلية فى تحقيق الاستقرار لهذا البلد الذى

تدمره الحرب، وتسربت رواية أخرى تعرض الآراء الكثيرة التى تدين الاحتلال والحرب الفاشلة التى تشنها الولايات المتحدة وحلفاؤها فى أفغانستان التى كان من المفترض أن تعتبر حرب واشنطن المقدسة، الحرب التى لا يستطيع أحد أن يعترض عليها بسبب ١١ سبتمبر.

أما أهم دليل على الخلاف بين الصفوة القوية، فقد ظهر يوم ٣ ديسمبر سنة ٢٠٠٧، عندما نشر تقييم جديد للمخابرات القومية الأمريكية عن إيران، يعكس إجماعا فى الرأى بين الوكالات الاستخباراتية الأمريكية التى يبلغ عددها ست عشرة وكالة يؤكد على أن إيران ليس لديها سلاح نووى وليس لديها برنامج لبناء سلاح نووى وأنها أقل تصميما على تطوير أسلحة نووية عما أعلنته وكالات الاستخبارات من قبل. وعندما نشر هذا التقييم كان هناك شعور بالارتياح فى الولايات المتحدة وحول العالم، كيف يستطيع أحد الآن أن يدعى أن هناك أى دافع قانونى أو أخلاقى لتهديد إيران! لكن هذا التقييم لم يوقف حديث واشنطن عن الحرب، وبعد صدور التقييم بيومين فقط جاء العنوان الرئيسى لجريدة واشنطن بوست على هذا النحو: الولايات المتحدة تجدد الجهود للمحافظة على التحالف ضد إيران[1]»، وظل البيت الأبيض والرئيس ونائب الرئيس بصفة خاصة يسيرون فى نفس الاتجاه: اتجاه التصعيد، وفى الحقيقة فإن الرئيس كان قد أحيط علما بتقييم الوكالات الاستخباراتية منذ صيف عام ٢٠٠٧.

وعندما وصل بوش إلى الشرق الأوسط فى يناير ٢٠٠٨، فى أول رحلة له لإسرائيل وهو رئيس جمهورية، كانت إيران على قمة أجندته، كان أحد أهدافه المبدئية هو أن يؤكد لإسرائيل أن تقرير الوكالات

الاستخباراتية لم يغير سياسة الولايات المتحدة حيال إيران، وأنه رغم إجماع تلك الوكالات على أن إيران لم تكن تصنع سلاحا نوويا فإن «كل الخيارات» ما زالت على المائدة، وطبقا لجريدة نيوز ويك فإنه فى حديث خاص مع رئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود أولمرت الأسبوع الماضى، فإن الرئيس الأمريكى قد أنكر كلية ما جاء فى التقرير، وطبقا لموظف كبير فى إدارة بوش كان مرافقا له فى رحلته للشرق الأوسط التى شملت ست دول، أنه ذكر للإسرائيليين أنه لا يستطيع أن يتحكم فيما تقوله الوكالات الاستخباراتية، لكن ما توصلت إليه من نتائج لا يعكس آراءه الخاصة، واعترفت النيوز ويك أن:

«إن تأكيدات بوش قد تساعد على تهدئة الأصوات المتعالية داخل أجهزة الدفاع الإسرائيلية التى تطالب بعمل عسكرى من جانب واحد ضد إيران، وفى إجابته عن سؤال طرحته عن النيوز ويك بعد مغادرة بوش يوم الجمعة: هل هو متأكد الآن؟ قال أولمرت إنه سعيد جدا، قال بوش لأولمرت إنه غير مرتاح ويخامره شعور بالأسف، أما ستيفن هادلى مستشار بوش للأمن القومى فقد قال للمراسلين فى القدس إن بوش قال لأولمرت وهما منفردان ما سبق أن قاله على الملأ، وهو أنه يعتقد أن إيران ستبقى تشكل تهديدًا بصرف النظر عما جاء فى تقرير وكالات الاستخبارات، بيد أن الرئيس بوش حاول أن يقول لحلفائه شيئا أكثر من هذا، وهو أنه يظن أن وثيقة وكالات الاستخبارات هى خطاب ميت»[2].

قبل زيارة الرئيس جورج دبليو بوش الأولى لإسرائيل فى يناير 2008 آخر سنوات رئاسته، أصدر البنتاجون تقريرا عن حادثة وقعت فى مضيق

هرمز زعم أن قوارب إيرانية سريعة قد زاحمت ثلاث بوارج كبيرة تابعة للولايات المتحدة كانت متجهة إلى الخليج الفارسى، وأذاعت رسائل تهديد بأن السفن الأمريكية على وشك الانفجار وسقطت منها أشياء تشبه الصناديق الصغيرة فى البحر، وعندما هم البحارة بتوجيه أسلحتهم عليها غيرت القوارب الإيرانية اتجاهها وأسرعت بالفرار.

وصفت رويترز كيف اقتربت القوارب من السفن الأمريكية بطريقة عدوانية، واعتبر البنتاجون تصرف القوارب بأنه تصرف متهور عدوانى غير مسئول[3]، أما البيت الأبيض "فاعتبره" متهورا واستفزازيا[4]، وقد أشار العديد من المتحدثين الإيرانيين أن الصوت الذى أطلق التهديدات لا يحمل اللهجة الفارسية، واعترفت البحرية الأمريكية نفسها أنها لا تعرف حقيقة من أين أتت الأصوات التى أطلقت التهديدات، وبسرعة أصبحت الحادثة على كل لسان، وتذكر الكثيرون الرابع من أغسطس عام 1964 وحادثة خليج تونكن "حادثة الهجوم على سفينة بحرية أمريكية" التى اتخذها ليندون جونسون ذريعة لإرسال القوات الأمريكية إلى فيتنام، والتى عرف العالم بعد سنوات أنها كانت حادثة "مفبركة" وأن الهجوم المزعوم لم يحدث قط. فهل تكون حادثة القوارب الإيرانية فى مضيق هرمز ذريعة لجورج بوش؟ وهل تكون له بمثابة" خليج تونكن"؟

وقد توالى بعد ذلك التصعيد البلاغى الكلامى، وفى مارس 2008 استقال الأدميرال ويليام فالون رئيس القيادة الوسطى من منصبه العسكرى فى أعقاب الرفض الشديد من جانب الرأى العام للتهديدات بهجوم عسكرى على إيران التى أطلقتها إدارة بوش، وبعد ذلك بيوم ذهب ديك تشينى نائب الرئيس الأمريكى إلى الشرق الأوسط بزعم أنه

ذاهب لتشجيع المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، لكنه من الواضح أنه كان يهدف إلى الضغط على الحلفاء فى المنطقة لقبول التصعيد الأمريكى ضد إيران، وبدأت احتمالات ضربة عسكرية فى الازدياد.

وفى أوائل أبريل قدم كل من الجنرال دافيد بتروس القائد الأعلى والسفير ريان كروكر المبعوث الأمريكى إلى العراق على التوالى تقارير إلى الكونجرس بأن الإستراتيجية الأمريكية فى إرسال 30 ألف جندى إضافى إلى العراق هى تطور ناجح لكن العدو فى العراق قد تغير، فلم تعد القاعدة هى المشكلة الرئيسية بعد أن ظهرت إيران كلاعب رئيسى، وبدأ موظفو إدارة بوش فى الحديث عن الحرب بالوكالة فى العراق، حيث تقوم إيران بتسليح وتدريب مختلف الميليشيات الشيعية بما فيها جماعات خاصة داخل جيش المهدى التابع لمقتدى الصدر كنوع من محاربة الولايات المتحدة.

وأعقب ذلك التصعيد الإعلامى، ففى 12 أبريل وبعد أيام قليلة من مداولات الكونجرس صدرت صحيفة نيويورك تايمز تحمل عنوانا رئيسيا يشير إلى مقابلة مع كروكر ويقول العنوان: إيران تحارب بالوكالة فى إيران على حد قول الدبلوماسى الأمريكى[5]، أما الواشنطن بوست فقد كان العنوان الرئيسى فى صفحتها الأولى وفى نفس اليوم هو «الولايات المتحدة تقول إن إيران تهديد رئيسى للعراق» وبدأت المقال قائلة إن العنف الذى وقع فى الأسبوع الماضى فى البصرة وبغداد أقنع إدارة بوش بأن تلك الأفعال هى من جانب إيران وليس القاعدة، وهى تشكل التهديد الرئيسى داخل العراق وترتب عليها تقييم جديد للسياسة فى المنطقة طبقا

لما صرح به مسئول أمريكى كبير[6]، وفى اليوم التالى حذر المقال الرئيسى فى نفس الجريدة من أن «الحرب» بالوكالة فى إيران هى جبهة واحدة فى عدوان إيرانى شامل، وراحت تربط بين نشاطات حماس فى غزة وحزب الله فى البرلمان اللبنانى وحتى أنشطة العراق لتخصيب الطاقة النووية هى أيضا مسئولية إيران[7]. وفى نفس اليوم نشرت صحيفة نيويورك تايمز مناشدة من خبير إستراتيجى إسرائيلى للولايات المتحدة بأن تعترف بحق إسرائيل فى أن تقوم منفردة بمهاجمة إيران[8]. وافق الرئيس بوش على توصيات بتروس وكروكر وتبنى دعواهما بشأن الدور الخبيث الضار الذى تلعبه إيران قائلا إن العراق هى نقطة التقاء لأكبر تهديدين يواجهان أمريكا فى هذا البلد وهما القاعدة وإيران، ثم أرسل بتروس وكروكر ثانية إلى العراق، لكنه أصدر أوامره لهما بأن يتوقفا فى المملكة العربية السعودية وأرسل دبلوماسيين آخرين فى زيارات متزامنة إلى عواصم عربية أخرى من المفترض أنها تهدف إلى تشجيع المزيد من الانخراط فيما يحدث فى العراق، ولكن من الواضح أن هدفها الأساسى كان حث تلك العواصم العربية على مساندة التهديدات الأمريكية المتصاعدة ضد إيران.

وبهدف توسيع الحملة الصليبية التى تشنها الولايات المتحدة ضد إيران، قام العضو الجمهورى بالكونجرس عن فلوريدا ماريو دياز بالارات، المؤيد للرئيس بوش فى يوم 17 أبريل 2008 بتقديم تعديل على مسودة قانون «اليوبيل» الذى كان قد تم توا إقراره، وقد أيد 291 عضوا من أعضاء الكونجرس ذلك التعديل الذى نص على أن «أى دولة بما فيها الـ24 دولة الأكثر فقرا واحتياجا لتخفيف عبء الديون عنها، والتى لها علاقات تجارية مع إيران تعتبر غير مؤهلة لاعتبارها من الدول

التى ينطبق عليها قانون تخفيف عبء الديون»، وأن هذا التعديل من المحتمل أن يستبعد معظم الدول المؤهلة على اعتبار أن إيران هى مصدر رئيسى للبترول فى العالم ولها علاقات تجارية مع دول الجنوب فى إطار علاقات الجنوب التى كانت منذ فترة طويلة طابعا للتجارة الإيرانية. وهكذا تضطر الدول المؤهلة للاستفادة من قانون تخفيف الديون بين قبول المساعدة الأمريكية أو الاستمرار فى التجارة مع إيران. هل تعتقد أن هناك حقيقة أى «حرية فى الاختيار» فى هذا القرار؟

ستكون هناك معركة طويلة، على الرغم من تقارير وكالات الاستخبارات التى تؤكد أن إيران ليس لديها ولا تقوم ببناء سلاح نووى، وعلى الرغم من المناقشات «الخلفية» بين ممثلى الولايات المتحدة وإيران، بقى واضحا أنه لا تقارير الاستخبارات ولا الحقائق الواقعية على الأرض فى إيران والمنطقة سوف تحدد سياسة إدارة بوش فى المنطقة، وتبقى إمكانية ضربة عسكرية أمريكية لإيران تهديدا حقيقيا.

الجـزء الأول

الأزمــــة الحاليــة

هل تشكل إيران تهديدًا للولايات المتحدة؟

ظلت إدارة بوش منذ وصولها للحكم تزعم أن إيران تشكل تهديدا للولايات المتحدة على الرغم من أن الوكالات الاستخباراتية الأمريكية اتفقت على أن إيران لا تمتلك أسلحة نووية ولا برنامجا نوويا، وأنه ليس واضحا بالمرة ما إذا كانت إيران تعتزم امتلاك مثل هذا السلاح. إن إيران لم تهدد الولايات المتحدة، وعلى عكس كثير من دول الجوار لم تقم إيران بغزو أية دولة أخرى خلال ما يزيد على قرن من الزمان.

فى عام 2007، وطبقا للمخابرات المركزية الأمريكية، أنفقت إيران نحو 5.1 بليون دولار أمريكى على السلاح، وهو ما يعادل 2.5 ٪ من إجمالى ناتجها القومى، بينما أنفقت الولايات المتحدة فى نفس العام 626 بليون دولار على التسليح، وهو ما يعادل 4.5 ٪ من إجمالى الناتج القومى لديها الذى بلغ 13.7 تريليون دولار، ومن الجدير بالذكر فى نفس الصدد أن الإنفاق العسكرى للولايات المتحدة بلغ 46 ٪ مما أنفقه العالم بأسره فى هذا المجال، أى قرابة نصف الإنفاق العالمى كله فى ذات المجال، وهو ما يعنى أن إيران لا تشكل تهديدا عسكريا إستراتيجيا على الولايات المتحدة ولا على الأمريكيين.

فى عام 2005 انتخب محمود أحمدى نجاد، العمدة السابق لطهران، والأكثر شعبية، رئيسا لإيران، كان أسلوبه الخطابى يهدف إلى التأثير أولا على مؤيديه من الشباب والفقراء، لذا فقد ظل ناريا ملتهبا عدائيا متضمنا أسئلة على شاكلة ذلك التساؤل: هل الهولوكوست النازى قد حدث بالفعل! هذا الأسلوب الخطابى المعادى للغرب حقق له قدرا كبيرا من التأييد فى الداخل الإيرانى الذى يعانى من البطالة وقلة الفرص، وليس من المدهش أن الصحافة الأمريكية والغربية وبعض الشخصيات السياسية قد بالغت فى تحليل هذا الأسلوب الخطابى.

إن معارضة أحمدى نجاد للسياسة الإسرائيلية لم تكن أبدا موضع شك، ورغم هذا فإن عباراته كانت تتعرض دائما للتحريف، وفى أكتوبر عام 2005 انفجر بركان الغضب فى الولايات المتحدة وأوربا بدعوى أن أحمدى نجاد قد هدد بمحو إسرائيل من على الخريطة، وطالب رئيس وزراء إسرائيل آنذاك أرييل شارون بطرد إيران من الأمم المتحدة، وبعد ذلك بأشهر قليلة قال شيمون بيريز نائب رئيس الوزراء الإسرائيلى والحاصل على جائزة نوبل للسلام «إن رئيس إيران يجب عليه أن يتذكر أن إيران أيضا يمكن محوها من على الخريطة»[9].

اتضح فيما بعد أن أحمدى نجاد لم ينطق بمثل هذه الكلمات، طبقا لما قاله جون كول خبير الشرق الأوسط فى جامعة ميتشجان لصحيفة نيويورك تايمز فإن «أحمدى نجاد لم يقل إنه سوف يمحو إسرائيل من على الخريطة، لأن مثل هذه المصطلحات لا توجد فى اللغة الفارسية، لقد قال إنه يتمنى أن ينهار نظامها، أى نظام الدولة اليهودية الصهيونية التى تحتل القدس،

واستطرد جون كول موضحا أنه ما دامت إيران لم تهاجم أية دولة أخرى منذ ما يزيد على مائة عام فإنه يشتم رائحة الحرب الدعائية».

وفور صدور تقرير وكالات الاستخبارات الأمريكية التى تدحض ادعاءات بوش المفضلة بشأن التهديد النووى، بدأت تنطلق من البيت الأبيض تأكيدات أن إيران مسئولة مسئولية مباشرة عن قتل الأمريكيين فى العراق، بزعم أنها تمد قوات المقاومة العراقية بالمتفجرات القوية التى تستخدم فى القنابل التى تنفجر فى الطرقات متسببة فى مقتل أعداد كبيرة من الأمريكيين، ولم يتم مطلقا الإعلان عن أية أدلة تؤكد اضطلاع إيران بذلك العمل، إلا أنه قد ظهر فى أوائل عام 2006 أن هذه الادعاءات كان مصدرها محصورا فى أقوال غير مؤكدة من بعض الموظفين الحكوميين والعسكريين، لكن فكرة أن إيران تشكل خطرًا مباشرا على الولايات المتحدة أخذت فى الانتشار.

بدأت إدارة بوش فى استخدام تقرير وكالات الاستخبارات الذى صدر فى عام 2005 كأساس لتصعيدها ضد إيران رغم أن التقرير لا يقدم إلا دعما ضئيلا لعدوان واشنطن، حيث ركزت خاتمة التقرير على أخطار إقدام إيران على اكتساب والتفوق فى التقنيات التى يمكن تحويلها إلى صناعة القنابل، ولم تعد إدارة بوش تهدد بضربات عسكرية فقط لمنع إيران من بناء سلاح نووى، بل صارت – وطبقا لما قاله بوش فى مؤتمر صحفى – الضربات مشروعة بل ضرورية لمنع إيران من مجرد اكتساب معرفة بالتكنولوجيا النووية، وفى أبريل 2006 حذر بوش من أن العالم كله متحد فى قلقه بشأن رغبة إيران ليس فقط فى أن يكون لديها سلاح

نووى، بل أن تكون لديها المقدرة على صناعة السلاح النووى، وهو ما نسعى جاهدين لإقناعها بعدم محاولة تحقيقه، وفى نفس المؤتمر الصحفى كرر القول "حتى لا يكون أحدا قد فاته ما قلت سابقا فإنى أكرر: لقد اتفقنا على الهدف وهو أن الإيرانيين لا يجب أن يكون لديهم سلاح نووى ولا المقدرة على صنع سلاح نووى»[10].

ومغزى هذه اللغة يكمن فى الحقيقة التى لا نزاع عليها وهى؛ أن إيران لديها بالفعل ومنذ سنوات عديدة المعرفة حول كيفية صنع السلاح النووى ليس فقط لأن معظم هذه المعرفة موجود على الإنترنت، ولكن لأن التكنولوجيا الأساسية اللازمة لتخصيب اليورانيوم للقدرة النووية هى نفس التكنولوجيا المطلوبة لعمل الأسلحة النووية. بالطبع من الأسهل نزع نسبة الـ 3 – 5 فى المائة اللازمة للتخصيب اللازمة للقدرة النووية عن نسبة الـ 90 – + فى المائة للتخصيب اللازمة لإنتاج درجة اليورانيوم اللازمة لإنتاج الأسلحة، ولكن التكنولوجيا هى نفسها فى الحالتين. فما دامت أية دولة قد توصلت إلى معرفة كيفية بناء وتشغيل أجهزة الطرد المركزى لتخصيب اليورانيوم، فإنها تحتاج فقط إلى الوقت والمال والتمرين لتخصيب ما يكفى لعمل قنبلة، وتحتاج بالفعل لتكنولوجيا الصواريخ، ومثل الكثير من دول العالم فإن إيران لديها هذا من قبل، لكن هذا لم يقلل من عزم بوش على استثناء إيران لتلقى ضربة.

هل لدى إيران قنابل نووية أو برنامج نووي؟

لا ليس لدى إيران ولم يكن لديها قط ولا يستطيع أحد حتى فى إدارة بوش أن يدعى أن لديها سلاحا نوويا، وعلى الرغم من ادعاءات إدارة

بوش وآخرين فإنه لا يتوافر أى دليل على أن إيران لديها برنامج عسكرى يهدف إلى بناء أسلحة نووية، حتى وكالات الاستخبارات الخاصة بإدارة بوش نفسها، أقرت فى ديسمبر 2007 فى تقييم وكالات الاستخبارات الوطنية الأمريكية أن برنامج الأسلحة الذى ادعت وجوده من قبل قد انتهى من الوجود فى عام 2003.

نعم إن لدى إيران برنامجًا نشطًا للقدرة النووية ولتخصيب اليورانيوم اللازم لذلك البرنامج، كانت إيران أحد الموقعين الأصليين على اتفاقية منع الانتشار النووى عام 1968، ومثل سائر الدول الأخرى غير النووية التى وقعت على الاتفاقية فإن إيران لديها الحق القانونى لإنتاج واستخدام القدرات النووية للأغراض السلمية[11]. ورغم هذا ما زالت الولايات المتحدة لا ترغب فى استخدام إيران لهذا الحق القانونى، وتضغط واشنطن على الدول الأخرى لفرض عقوبات من خلال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ضد إيران لممارستها ذلك الحق الدولى المشروع. وقد ظل موقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة متوافقا لا يتغير، وكررت منذ البداية التأكيد على أن مفتشيها لم يجدوا أبدا أى دليل على أن إيران قد حولت التسهيلات النووية إلى الاستخدام العسكرى[12]، وذلك على الرغم مما سمَّته ببعض الغموض وما أشارت إليه من الحاجة إلى مزيد من الشفافية بخصوص برنامج إيران النووى السابق.

ومما يدعو للسخرية أن الولايات المتحدة سبق أن دعمت بشدة طموحات إيران النووية، فمنذ منتصف السبعينيات من القرن العشرين كانت حكومة الولايات المتحدة تشجع إيران التى كان يحكمها الشاه

المؤيد من جانبها لبناء منشآت للطاقة النووية لهدف محدد توسيع الطاقة الإيرانية لشيء آخر غير البترول، وفي تأريخه لبرنامج إيران النووي تحدث البروفيسور محمد ساحيمي، أستاذ هندسة الكيمياء والبترول في جامعة جنوب كاليفورنيا عن إعلان عام 1977 الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية، والذي ينص على أن إيران سوف تشتري ثمانية مفاعلات نووية من الولايات المتحدة، وقد وقعت الدولتان في يوليو 1978 إتفاقية الطاقة النووية بين الولايات المتحدة وإيران قبل خلع الشاه بشهور قليلة، وكانت تلك الاتفاقية تهدف إلى تسهيل التعاون في مجال الطاقة النووية والإسراع بتصدير ونقل التكنولوجيا والمعدات لبرنامج إيران النووي. ويقرر ساحيمي أنه طبقا لما جاء في مذكرات أسد اللـه علام الذي كان وزيرا لبلاط الشاه وحافظا للأسرار لفترة طويلة، فإن الشاه طالما حلم بامتلاك إيران للأسلحة النووية، وفي ذلك الوقت ونقلا عن مؤسس هيئة الطاقة الذرية في إيران، فقد أجرى العلماء الإيرانيون تجارب لاستخلاص البلاتونيوم من وقود المفاعل المستهلك[13].

وفي أغسطس 2002 أعلنت منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة التي حاربت ضد حكومة إيران لعدة سنوات تحت حماية الحكومات العراقية المتتابعة منذ حكومة صدام حسين وحتى قوات الاحتلال الأمريكية، أعلنت أثناء عملياتها في العراق أن إيران قد خطت خطوات كبيرة على طريق تخصيب اليورانيوم أكثر مما هو معروف من قبل، وحددت منظمة مجاهدي خلق موقعين للتسهيلات النووية في إيران هما: معمل للطرد المركزي وتخصيب اليورانيوم في ناتانز، ومعمل لإنتاج الماء

الثقيل فى آراك، لكن هذه الأقوال لا يعتد بها لأن مصدرها لا يعتمد عليه (فطالما صنفت منظمة مجاهدى خلق من جانب حكومات الولايات المتحدة وأوربا على أنها منظمة إرهابية، وينظر لها الكثيرون على أنها مذبذبة)، وخلال ستة أشهر اتهمت إدارة بوش إيران رسميا بأنها تقوم ببناء برنامج نووى سرى، وبدأت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تفتيشا لمدة ستة أشهر على التسهيلات، ثم قررت أن التلميحات إلى وجود برنامج نووى إيرانى سرى كانت صحيحة، وانتقد مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة إيران بسبب عدم الشفافية فى الإبلاغ عن أنشطتها النووية، ولكنهم لم يتهموا إيران بأى انتهاك ملموس لمعاهدة منع الانتشار النووى[14].

جاء تقييم الوكالة الدولية للطاقة الذرية غير مرض للولايات المتحدة بالدرجة الكافية، وفى يونيو 2003 رفضت الولايات المتحدة الإعداد لضربة عسكرية لإيران، وفى سبتمبر من نفس العام ادعت أن إيران كانت تقوم فى الواقع بانتهاك التزاماتها طبقا لمعاهدة منع الانتشار النووى (وفى هذا تحدٍّ لموقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية) ووافق بوش على مساندة مبادرة أوربية تهدف إلى الضغط على إيران[15]، وقامت طهران بوقف أنشطتها التخصيبية فى إشارة إلى حسن نيَّاتها، وقبلت التفتيش الإضافى للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذى طلبته الولايات المتحدة وأوربا، وبعد إجراء التفتيش الإضافى أعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية من جديد أنه لا يوجد أى دليل على أن إيران كانت تبنى سلاحا نوويا، واعتبرت الولايات المتحدة أن تقرير الوكالة «يستحيل تصديقه»[16].

وخلال نهايات عامى 2003 و 2004، راحت الولايات المتحدة تمارس ضغوطا على أوربا ودول أخرى، ونجحت أوربا فى حمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية على توجيه اللوم لإيران رغم تقريرها الذى ينكر وجود أى دليل على برنامج نووى إيرانى للسلاح، وأخيرا عرضت الأمر على مجلس الأمن الذى يستطيع أن يفرض عقوبات، وفى مارس 2004 ضغطت الولايات المتحدة على المجلس لإصدار قرار يدين إيران لعدم توخيها الشفافية الكاملة، وأخيرًا وفى نفس العام، ثم خلال عام 2005 ضغطت الولايات المتحدة على الوكالة والمجلس لإصدار قرارات تطالب إيران بوقف نشاطها التخصيبى، كما أصدر فريق التفاوض الأوربى بضغط من الولايات المتحدة طلبا مشابها، وفى فبراير صرحت كونداليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية، أن عدوانا عسكريا على إيران ليس على أجندة واشنطن فى هذا الوقت[17]، أما بوش فكان أكثر وضوحا حيث قال إن فكرة أن الولايات المتحدة تستعد لمهاجمة إيران هى فكرة تدعو إلى السخرية، وما دام هذا قد قيل فإن كل الخيارات مطروحة على المائدة»[18].

كانت إدارة بوش مهتمة بالمحافظة على استمرار الأوربيين الذين يزداد تشككهم على رأس الحملة الصليبية على إيران، ونتيجة لهذا كانت هناك مهلة قصيرة فى إستراتيجية الولايات المتحدة حيث أعلن بوش أن الولايات المتحدة سوف تساند الطرح التفاوضى لمجموعة الاتحاد الأوربى المكون من ثلاث دول هي: ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة، وحاول أن يجمل الصفقة أكثر فأضاف أن الولايات المتحدة سوف تلغى الجهود التى بذلتها طيلة عشر سنوات لمنع إيران من الانضمام

لمنظمة التجارة الدولية، وسوف تسمح لإيران بشراء قطع غيار أمريكية لأسطول طائراتها المدنية.

ومع بداية أغسطس 2005 انتهت المهلة القصيرة، وعاد بوش يكرر ابتهالاته بألا يقرر ضربة لإيران، وفى أغسطس 2005 أكد تقييم للمخابرات القومية الأمريكية «أن إيران مصممة على تطوير أسلحة نووية رغم التزاماتها والضغوط الدولية عليها» ونشرت جريدة الواشنطن بوست مقالا على صفحتها الأولى بعنوان «إيران تبعد عن القنبلة النووية بعشر سنوات، وحتى صدور تقرير وكالات الاستخبارات الأمريكية عام 2007 الذى أكد بلا شك أن إيران لا تملك سلاحا نوويا كان المفترض أن يكون التقييم الذى أعدته المخابرات القومية الأمريكية عام 2005 برهانا على نية إيران الخطيرة ومقدرتها على بناء أسلحة نووية. (وفى الحقيقة فإن الموقع اعترف بأن تقييم الوكالات الاستخباراتية الأخير كان غير حاسم، وقرر بأنه بينما أشارت الوكالات الاستخباراتية إلى مؤشرات معقولة على أن العسكرية الإيرانية تقوم بعمل سرى «فإنها لم تجد أى معلومات تربط مباشرة بين هذا العمل وبرنامج السلاح النووى أما الشىء الواضح فهو أن إيران غالبا من خلال برنامج الطاقة الخاص بها تكتسب التكنولوجيات التى يمكن توجيهها لصنع القنابل وتتفوق فيها[19]». لكن واشنطن استمرت تدق طبول الحرب بشدة رافعة درجة التخويف من السلاح النووى الإيرانى المزعوم.

صعدت إدارة بوش نغمة الحرب مهددة بضربات عسكرية أمريكية على إيران كخيار وحيد، وكما لو كانت الوكالات الاستخباراتية، التى هى نظريا أكثر أجهزة المخابرات جدارة بالثقة، قد قدمت برهانا لا

شك فيه على وجود سلاح نووى إيرانى فى وضع الاستعداد لتوجيه ضربة، ولم يكن هناك مجال فى المناظرة لأى حديث عن حقوق إيران والتزاماتها طبقا لاتفاقية منع الانتشار النووى، كذلك لم يترك أى مجال لمناقشة أشمل لنصوص القانون الدولى أو للاتفاقية. إن التناقض الكبير مع اتفاقية منع الانتشار النووى The 800- Pounds gorilla «تعبير أمريكى يعنى الحقيقة الواضحة» التى لم يذكرها أحد هى أن أى دولة تقوم بتخصيب اليورانيوم وتحوله إلى وقود لمنشآتها التى تستخدم الطاقة النووية تكون لديها المعرفة اللازمة لبناء قنبلة نووية، لأنها هى نفس التكنولوجيا وتحتاج فقط لأن تفعل هذا بطريقة أفضل وأسرع ولفترة أطول، ولم يحدث أن منعت أية دولة أخرى من الموقعين على اتفاقية منع الانتشار النووى من تخصيب اليورانيوم الذى تحتاجه أو بناء كل المشروعات التى تستخدم الطاقة النووية التى تريدها (وبالطبع فإن كثيرين منا يتمنون لو كانت اتفاقية حظر الانتشار النووى منعت كل الطاقة النووية والتخصيب.. فهى جميعا خطيرة جدا) لكن الاتفاقية لم تفعل شيئا كهذا. وفى نفس السياق وبنفس المعايير المزدوجة، جاء حرمان إيران من حقوقها فى «فيات واشنطن» باعتبارها دولة موقعة على اتفاقية منع الانتشار النووى، والسبب هو ببساطة أن الولايات المتحدة لا تثق فى حكومتها. وتتضح ازدواجية المعايير عندما نقارن هذا برضوخ الولايات المتحدة لترسانة الأسلحة النووية الإسرائيلية المعروفة منذ ثلاثة عقود والتى لم يتم التفتيش عليها قط، وأيضا السباق المحموم بين الهند وباكستان لإجراء تجارب نووية عام ١٩٩٨، وكلها حدثت خارج نطاق اتفاقية منع الانتشار النووى، التى تمت الموافقة عليها كلها بسرعة، بل إنه تم الترحيب بها وربما تقنينها فى حالة الهند من جانب الولايات المتحدة.

منذ الإطاحة فى عام ١٩٧٩ بالشاه الذى كان يحظى بتأييد الولايات المتحدة، أصبح اتهام إيران بأنها دولة تدعم الإرهاب (علامة دامغة) فى سياسة الولايات المتحدة، جاء فى تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن الإرهاب «إن إيران ظلت أنشط الدول دعما للإرهاب» لكن حتى إذا كانت كل الاتهامات صحيحة فإنها «تبقى غير مؤكدة مادام لم يقدم الدليل» ولا تعطى أى أساس قانونى لتهديدات الولايات المتحدة، أو للعقوبات أو للعدوان على إيران.

زعم تقرير وزارة الخارجية الأمريكية أن السلطات الإيرانية استمرت فى إمداد بعض الميليشيات العراقية بالمواد المهلكة التى تشمل الأسلحة، كما قامت بالتدريب والإشراف وتمويل تلك الميليشيات التى تستهدف قوات التحالف وقوات الأمن العراقية والمدنيين العراقيين، وبهذا الأسلوب تكون الحكومة الإيرانية مسئولة عن الهجمات على قوات التحالف، واستمر الحرس الثورى الإيرانى «كتائب القدس» فى إمداد الميليشيات العراقية بالصواريخ المتقدمة الإيرانية الصنع وبنادق القنص والأسلحة الأوتوماتيكية والمورتار التى قتلت الآلاف من قوات التحالف والقوات العراقية، وكذلك القذائف والمتفجرات ذات القدرات العالية والقادرة على الإهلاك بدرجة أكبر من وسائل التفجير المحسنة والمعدة خصيصا لضرب العربات المدرعة التى تستخدمها قوات التحالف[20].

وأضاف التقرير، أن إيران تبقى تهديدا لاستقرار المنطقة ولمصالح الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط بسبب دعمها المستمر لجماعات العنف مثل حماس وحزب الله وجهودها للتقليل من أهمية المسيرة الديمقراطية فى لبنان، حيث تسعى لتدعيم تأثير إيران وحزب الله وإلحاق الأذى بباقى الجماعات اللبنانية.

لا يوجد أى دليل أو تفاصيل محددة فى التقرير أكثر من الادعاء بأن إيران تقدم «تمويلا كبيرًا، وتدريبا وأسلحة كثيرة» ولم يعترف التقرير بأن كلًا من «الجماعة الفلسطينية المهمة حماس وقيادتها فى سوريا»، وحزب الله فى لبنان هما حزبان سياسيان مهمان تم انتخابهما بالطريق الديمقراطى بأغلبية الأصوات فى برلماناتهم، وكلاهما يحتفظ بأجنحة عسكرية بينما يقوم بتقديم شبكة مهمة من الخدمات الاجتماعية من عيادات ومستشفيات ومراكز خدمة ومساعدات غذائية ومساعدات مادية للفقراء والمحتاجين (وبالنسبة لحماس فى غزة) فإنها تقدم المساعدات أيضا للمساجين من السكان الفلسطينيين واللبنانيين، وبعض الأنشطة التى تضطلع بها الأجنحة العسكرية لحماس وحزب الله استهدفت بالفعل المدنيين بما يتعارض مع القانون الدولى، وهكذا اعتبرت أعمالًا «إرهابية»، لكن أغلبية أنشطة تلك الأجنحة العسكرية كانت موجهة للاحتلال العسكرى الإسرائيلى المخالف للقانون فى غزة والضفة الغربية فى حالة حماس والاحتلال الإسرائيلى المخالف للقانون فى جنوب لبنان فى حالة حزب الله، مجرد فكرة أن إيران تدعم هذه المنظمات المنتخبة وضعها - إلى حد ما - على قمة الدول المساندة للإرهاب، وهذا وحده يعطى الولايات المتحدة الحق لمهاجمتها.

واستطرد تقرير وزارة الخارجية الأمريكية متهما إيران ا سياسات فى العراق تبدو متعارضة مع أهدافها فى تحقيق الاستقرار بتلك الدولة وأيضا يتعارض مع أهداف الحكومة العراقية ومع قوات الاختلال بقيادة الولايات المتحدة، وأخذا فى الاعتبار الاختلاف الكبير بين تعريف الاستقرار فى العراق من وجهة نظر الولايات المتحدة ووجهة نظر إيران، فليس من المدهش أن تحكم الولايات المتحدة على أفعال إيران أو حتى وجودها – ما دامت لم تذكر الأفعال الحقيقية – على أنها «متعارضة مع أهدافها الموضوعة» لكن أن يتساوى ذلك التعارض مع دعم الإرهاب فإن هذا يتطلب تفسيرا موسعا.

تتهم إدارة بوش الحرس الثورى الإيرانى بأنه «يمد الميليشيات العراقية بالمزيد من المواد المميتة متسببا فى تقويض الاستقرار فى العراق». وليس واضحا لماذا ضمنيت وزارة الخارجية الأمريكية الدعم المزعوم، الذى لم تقدم أى دليل عليه، فى تقريرها عن «الإرهاب» ، ظل هذا الزعم الأمريكى الذى لم تثبت صحته بالدليل يتردد أن إيران تقدم المساعدة فى إنتاج القنابل «الملغمة بالمتفجرات» التى تستخدم ضد الدوريات الأمريكية فى العراق، إن التعريف الخاص بوزارة الخارجية الأمريكية للإرهاب هو أنه مهاجمة غير المقاتلين[21]. وهو بالتأكيد تعريف لا ينطبق على العمليات العسكرية ضد دوريات جنود الاحتلال فى وقت الحرب.

واستطرد تقرير وزارة الخارجية الأمريكية يدين إيران على بقائها غير راغبة فى تقديم أعضاء رئيسيين فى القاعدة معتقلين لديها إلى العدالة، كما أنها رفضت الإعلان عن أسمائهم، كما رفضت مرارا النداءات التى وجهت لها بنقل معتقليها من الأعضاء المهمين فى القاعدة إلى دولهم

الأصلية أو إلى دول ثالثة لاستجوابهم ومحاكمتهم، هذا مع الأخذ فى الاعتبار أن إدارة بوش ظلت لأكثر من ست سنوات «غير راغبة فى تقديم أعضاء رئيسيين فى القاعدة كانت قد اعتقلتهم منذ عام 2003، وقبل هذا فى جوانتانامو، كما أنها رفضت الإعلان عن أسماء هؤلاء المعتقلين، وظلت ترفض نداءات عديدة لنقل معتقليها من أعضاء القاعدة لبلادهم الأصلية ولدول ثالثة للاستجواب أو المحاكمة» لذا فإنه من المدهش حقا أن تعتبر أمريكا أن التصرف المماثل من جانب إيران دليل على مساندة الإرهاب.

إن للولايات المتحدة تاريخًا حافلًا بتوجيه اللوم لإيران على ارتكاب أفعال مختلفة لم تتم إقامة الدليل عليها فى معظم الأحوال، ونادرا ما كانت تقدم دليلا ويكون دائما دليلا واهيا، وقد نجحت هذه الإستراتيجية الأمريكية فى تصوير إيران كجزء مما سمّاه الرئيس بوش «محور الشر» على الرغم من أن أفعالها لا تختلف عما تقوم به إدارة بوش (خلال مفاوضات أوسلو بين الفلسطينيين والإسرائيليين وعد الرئيس الأمريكى كلينتون إسرائيل بأن الولايات المتحدة سوف تبذل جهودها لعزل إيران)، وفى يونيو ٢٠٠١ زعمت وزارة العدل الأمريكية الجديدة التى تم تعيينها مع إدارة بوش أن إيرانيين لم تذكر أسماءهم «قد حرضوا وساندوا وأشرفوا على إطلاق القنابل على الثكنات العسكرية الأمريكية فى برج خوبر فى المملكة العربية السعودية منذ خمس سنوات[22]»، وهو زعم قال عنه مساعد وزير الخارجية الأمريكية آنذاك مارتن إينديك» إننا لم نتوصل إلى نتيجة تقول إن الحكومة الإيرانية كانت ضالعة فى هذا الاعتداء أو مسئولة عنه[23]».

وفى عام 1994 تم إلقاء القنابل على مركز تابع للجالية اليهودية فى بوينس أيرس وتسبب الحادث فى مصرع 85 شخصًا، وقد ادعى موظفون فى إدارة كلينتون لم تذكر أسماؤهم - أن إيران متورطة فى الحادث وهو ادعاء لم تثبت صحته، وتمت تبرئة عشرين أرجنتينيا بعد محاكمة طويلة خلال التسعينيات، وفى عام 2007 أصدر المدعى العام للحكومة الأرجنتينية صحيفة اتهام مكونة من 800 صفحة متهما مسئولين إيرانيين كبارًا بالمسئولية عن الحادث، واستنادا على هذا طلب القاضى الأرجنتينى من الشرطة الدولية «الإنتربول» إصدار أمر بالقبض على المسئولين الإيرانيين، وهو الأمر الذى صوتت عليه الإنتربول فى نوفمبر 2007 بالقبول، وعلى الرغم من هذا فقد صرح القاضى الذى تقدم بهذا الطلب لإذاعة البي. بى. سى. بأنه «ليس لديه شك أن هناك ضغطا تمت ممارسته على سلطات الأرجنتين لكى تنضم إلى المحاولات الدولية لعزل إيران» كما ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال، وأيضا تصويت الإنتربول كان نتيجة لضغوط من إدارة بوش بالإضافة إلى دبلوماسيين إسرائيليين وأرجنتيين، وقد أقر جيمس تشيك سفير الولايات المتحدة لدى الأرجنتين وقت التفجير أنه «طبقا لمعلوماتى لم يكن هناك أى دليل حقيقى على [مسئولية إيران] لم يتم التوصل إلى شيء»(24).

هل تشكل إيران تهديدًا لإسرائيل؛ وماذا لو عكسنا السؤال؟

كانت إسرائيل وما زالت لاعبا رئيسيا فى الحملة الأمريكية على إيران، أولا فى التصعيد العسكرى المتزايد وأيضا فى رفع إمكانية قيامها بضربة عسكرية واتخاذ الخطوات التى تراها لازمة فى هذا الشأن، وبينما أيدت إسرائيل وجماعات الضغط الإسرائيلية فى الولايات المتحدة بشدة الحملة الأمريكية على العراق، كان موظفو الأمن الإسرائيلى والرأى

العام يدعون منذ وقت طويل أن إيران[25] هى التى تشكل خطرا قائما على إسرائيل وليست العراق، إنها إيران وليست العراق التى كانت ولا تزال هدفا أوليا للتعبئة الإسرائيلية الأيديولوجية والعسكرية، وفى 8 سبتمبر 2004 قال رئيس الوزراء الإسرائيلى أرييل شارون إن الجماعة الدولية لم تفعل ما يكفى لمنع إيران من تطوير سلاح نووى، وأن إسرائيل سوف تتخذ الإجراءات للدفاع عن نفسها، وأخيرًا أعلنت إسرائيل رفضها لما أشار إليه تقرير الوكالات الاستخباراتية الأمريكية من أن إيران ليس لديها برنامج للأسلحة النووية قبل مرور 24 ساعة على صدوره، وذكرت الحكومة الإسرائيلية أن إيران ستبقى تهديدا لهم، وأن التعبئة ستبقى بلا تغيير، وفى عام 2005 نشرت صحيفة صنداى تايمز اللندنية[26] نقلا عن مصادر عسكرية «أن أرييل شارون رئيس وزراء إسرائيل أمر القوات المسلحة الإسرائيلية أن تستعد قبل نهاية مارس لضربات محتملة ضد مواقع سرية لتخصيب اليورانيوم فى إيران، وأن ذلك الأمر جاء بعد أن حذرت المخابرات الإسرائيلية من أن إيران كانت تقوم بعمليات تخصيب يعتقد أنها صغيرة ومخبأة فى مواقع مدنية»[27].

وخلال عامى 2006، 2007 تصاعدت لهجة الإثارة والاستفزاز والعقوبات ضد إيران بواسطة الولايات المتحدة، ومن جانبها دفعت إسرائيل الولايات المتحدة للمزيد وأضافت تهديدات من جانبها أيضا، ومع نهاية يناير 2007 هدد رئيس الوزراء الإسرائيلى أولمرت تهديدا علنيًا ومباشرا أن إسرائيل قد توجه ضربة عسكرية ضد إيران[28] ، وأن تهديدات إسرائيل ما كان يجب ولا يجب إهمالها، ففى عام 1981 قامت إسرائيل بعمل عسكرى منفرد ضد العراق، حيث قامت بتدمير المفاعل

النووى العراقى الذى بنته لها فرنسا، ولم يكن قد تم بناؤه بعد، وقد أدين هذا العمل بإجماع عالمى حتى إن الرئيس الأمريكى ا عتبره عملا غير قانونى. ويبدو أن إسرائيل اعتقدت أنها تستطيع أن تكرر نفس العمل هذه المرة ضد إيران، ففى عام 2004 قال عضو الكنيست عن الليكود إيهود ياتوم «إن التسهيلات النووية الإيرانية يجب تحطيمها تماما كما فعلنا فى المفاعل النووى العراقى»، وفى نفس العام اعترفت إسرائيل أنها اشترت 500 قنبلة من طراز BLU-١٠٩، دفعت قيمتها التى بلغت ٣١٩ مليون دولار أمريكى من برنامج المساعدات الأمريكية، وتلك القنابل مصممة بطريقة تجعلها تستطيع أن تخترق حتى سبع أقدام من الخرسانة الصلبة المتماسكة، ويمكنها أن تدمر التجهيزات النووية الإيرانية وخاصة المبنية تحت الأرض[29].

أكد المحللون فى الموقع الرسمى Global Security.com ما يلى:

سيكون صعبا على إسرائيل أن توجه ضربة عسكرية جوية إلى إيران من دون معلومات أمريكية ما دامت الطائرات ستطير بالأجواء الأمريكية «العراقية سابقا» حتى إذا لم تشارك الولايات المتحدة فعليا داخل أجواء إيران، فإنها ستكون شريكا سلبيا بفضل سماحها للطائرات الإسرائيلية بالمرور دون إعاقتها، وبصفة عامة فإن مثل هذه الضربة ستبدو فى أعين العالم عملا أمريكيا إسرائيليا مشتركا ولا وجه لإنكار ذلك[30].

اتفقت جماعات الضغط الإسرائيلية القوية الموجودة فى الولايات المتحدة مع التوجه الإسرائيلى حيال إيران، ومع نهاية عام ٢٠٠٧ أصدر معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، المعهد الأكثر تأثيرا والقريب

الصلة بإسرائيل، تقريرا يدعو إلى حوار موسع بين إسرائيل والولايات المتحدة للنظر فى كيفية مواجهة ما سمُّوه خطط إيران النووية والبحث فى سبل مهاجمة استعدادات إيران النووية[31]. صدر هذا التقرير بعد أسابيع من صدور تقرير وكالات الاستخبارات الأمريكية التى أجمعت على أن إيران ليس لديها برنامج للأسلحة النووية. وفى الكونجرس ظلت المواقف المؤيدة دوما لإسرائيل حجر عثرة فى وجه أية جهود لبناء تحالفات تحول دون ضربة عسكرية أمريكية ضد إيران.

وفى بداية يونيو 2008 حضر حشد كبير من أعضاء الكونجرس، ومن المرشحين الرئيسيين للانتخابات الرئاسية الأمريكية والرئيس بوش، وكونداليزا رايس وزيرة الخارجية وجمع من كبار المسئولين الأمريكيين وصناع السياسة، حضروا جميعا ليعيدوا التأكيد على تأييدهم لإسرائيل ويتنافسون من «الأكثر تأييدا» لإسرائيل فى المؤتمر الذى عقدته فى واشنطن لجنة الشئون العامة الأمريكية الإسرائيلية، أقوى جماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل، وبالفعل حرص كل المسئولين الذين ألقوا كلمات على انتهاز الفرصة لتصعيد الحملة المضادة لإيران، وبعد انتهاء المؤتمر بأيام بدأ المسئولون الإسرائيليون الدوران فى نفس الاتجاه ربما لتقليد مؤيديهم الأمريكيين، وربما استباقا للمعركة الانتخابية الأمريكية.

وفى 6 يونيو، وفى أكبر تهديد سافر من الحكومة الإسرائيلية، ذكرت صحيفة إيد يهوت إهرانوت عن وزير النقل الإسرائيلى شاؤول موفاز رئيس الأركان الأسبق، ووزير الدفاع السابق قوله: إن هجوما إسرائيليا على مواقع نووية إيرانية شىء «لا مفر منه» حيث فشلت العقوبات فى منع إيران من تكنولوجيا صناعة القنابل، إذا استمرت إيران فى برنامجها

لتطوير الأسلحة النووية فإننا سوف نهاجمها، واستطرد قائلا: إن العقوبات غير فاعلة، لن يكون هناك خيار آخر إلا مهاجمة إيران لوقف برنامجها النووى، وإن مثل هذا الهجوم لا يمكن أن يتم بلا مساعدة الولايات المتحدة[32]، (وفى اليوم التالى ذكرت صحيفة نيويورك تايمز أن أسعار البترول حققت أقصى زيادة لها يوم الجمعة، حيث بلغ سعر البرميل 138 دولارا أمريكيا بزيادة قدرها 11 دولارا بعد تصريح لسياسى إسرائيلى كبير رافعا لهجة الهجوم على إيران، مما تسبب فى هبوط سعر الدولار بشدة مقابل اليورو[33].

هل إيران تصعد سباق التسلح النووى فى الشرق الأوسط؟

منذ عقود وقبل الأزمة النووية الأمريكية الإيرانية، ظل الانتشار النووى والتسلح النووى فى الشرق الأوسط مشكلة خطيرة، وقتها لم تكن لدى إيران أو العراق أسلحة نووية أو حتى برنامج تسليح نووى، وحتى إذا نحينا جانبا المسرح الهندى الباكستانى المتقلب، فقد كانت هناك (وهو موجود حتى الآن) وفى وسط منطقة الشرق الأوسط ترسانة نووية خطيرة قوية، نشطة، مستفزة لكنها غير خاضعة للمراقبة، إنها تلك التابعة لإسرائيل وليس إيران.

إن ادعاءات الولايات المتحدة بشأن خطر التصعيد النووى فى الشرق الأوسط فشلت فى أن تأخذ فى الاعتبار الطبيعة المستفزة لترسانة إسرائيل النووية المعروفة للجميع وغير المعلنة التى تضم ما بين 100، 400 قنبلة نووية ذات كثافة عالية منتجة فى مركز ديمونة النووى فى صحراء النقف، لقد تم اختبار سلاح إسرائيل النووى لأول مرة فى عام 1979 بمشاركة

جنوب أفريقيا العنصرية، وتم الإعلان عن وجوده فى عام 1986 بواسطة موردخاى فانونو، واستطاعت إسرائيل - وبمساعدة الولايات المتحدة - اتباع سياسة «الغموض الإستراتيجى»، فهى لم تؤكد ولم تذكر رسميا وجود أسلحة نووية»، (وقد أضعفت هذه السياسة فعليا عندما أعلن إيهود أولمرت رئيس وزراء إسرائيل آنذاك اسم إسرائيل ضمن قائمة الدول التى تمتلك أسلحة نووية)[34].

وما دامت استمرت إسرائيل القوة النووية الوحيدة فى الشرق الأوسط فى انتهاكها للقانون الدولى، وتحديها لجيرانها، واحتلالها أراضى لبنانية وسورية وفلسطينية فليس هناك أدنى تساؤل فى أن دول المنطقة سوف تستمر فى سعيها نحو تحقيق تكافؤ نووى، وبديلا عن ذلك قد تبحث بعض الدول عن أسلحة دمار شامل كيماوية وبيولوجية أرخص تكلفة وأسهل فى إخفائها، تلك الأسلحة التى يطلق عليها اسم الأسلحة النووية للدول الفقيرة.

أما مصر التى فكرت فى إنشاء برنامج أسلحة نووية، ثم نبذت الفكرة نهائيا ووقعت فى عام 1980 على اتفاقية منع الانتشار النووى، فقد ظلت تحاول منذ أكثر من 25 عامًا - دون أن تنجح حتى الآن - كسب التأييد الدولى لمنطقة منزوعة السلاح النووى فى الشرق الأوسط، لأن إسرائيل وبمساعدة الولايات المتحدة كانت تعارض ذلك طيلة الوقت. وفى الندوة التى عقدتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى فبراير 2006، التى أسفرت عن اتخاذ قرار بعرض المسألة النووية الإيرانية على مجلس الأمن الدولى للنظر فى فرض عقوبات، ضغطت مصر ودول أخرى على الولايات المتحدة للقبول - وبصيغة توافقية - على إقامة نوع من المنطقة المنزوعة السلاح النووى كمقابل لترك الأوربيين ومعظم دول عدم

الانحياز النامية كمجلس إدارة، وذكر القرار أن حل المسألة الإيرانية قد يسهم فى «تحقيق شرق أوسط خال من أسلحة الدمار الشامل بما فيه طرق الحصول عليها»[35].

وقد قاومت الولايات المتحدة تلك الصياغة بدعوى أن إيران يمكن أن تستخدمها فى الدعاية ضد إسرائيل. وصفت النيويورك تايمز كيف أن الولايات المتحدة عضدت الصيغة التوافقية ووافقت عليها[36]، لكن فى الحقيقة كانت الصياغة مطابقة لصياغة القرار الشهير رقم 687 الذى أصدره مجلس الأمن الدولى عام 1991 لإنهاء حرب الخليج ضد العراق والذى قامت الولايات المتحدة نفسها بصياغتها الذى جاء فيه أن «نزع سلاح العراق سيكون خطوة فى سبيل جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وكل طرق الحصول عليها» وهو الهدف الذى لم تفعل الولايات المتحدة شيئا لتحقيقه بالطبع، وقد ذكر مسئول وزارة الخارجية الأمريكية الذى شارك فى وضع الصياغة الأصلية لذلك القرار – بعد عدة سنوات – أنهم لم يقصدوا بالمرة أخذ القرار 687 على محمل الجد، وأنه لم يكن أكثر من قطعة خبز تم إلقاءها للدول الأخرى[37].

وفى ديسمبر 2006 ذكر إيهود أولمرت رئيس وزراء إسرائيل أن بلاده على قائمة الدول المنتجة للسلاح النووى التى عددها على النحو التالي: «أمريكا، فرنسا، إسرائيل، وروسيا» وإذا كان تصريح أولمرت مقصودا أو غير مقصود فإنه كان قد ذكره بعد أيام قليلة من تولى روبرت جيتس منصب الوزير الجديد للدفاع فى إدارة بوش وقوله «إن أحد دوافع البرنامج النووى الإيرانى هو تلك الحقيقة وهى أن إسرائيل تمتلك أسلحة نووية»[38].

ماذا عن القانون الدولى؟ هل إيران هى التى تنتهكه أم الولايات المتحدة؟

طبقا للمادة 4 من اتفاقية منع الانتشار النووى، فإن إيران كدولة غير نووية موقعة على الاتفاقية لها الحق فى إنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، كل الدول الموقعة على اتفاقية منع الانتشار النووى ولا تمتلك أسلحة نووية (كلها فيما عدا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وروسيا والصين) وافقت على ألا تصنع أو تحصل على أسلحة نووية، وفى المقابل أخذت وعدا بالحصول على التكنولوجيا النووية والحق فى إنتاج الطاقة النووية، وبالفعل قامت الولايات المتحدة خلال السبعينيات من القرن العشرين بتشجيع شاه إيران على بناء مشروعات للطاقة النووية، وذلك لتمكين إيران من تصدير المزيد من إنتاجها البترولى الوفير، وهكذا كان إنتاج إيران للوقود النووى وتأسيسها للمنشآت النووية كله فى إطار حقوقها التى منحتها لها اتفاقية منع الانتشار النووى، أما قرار مجلس الأمن الدولى الذى تزعمته الولايات المتحدة لتجريد (إيران من تلك الحقوق وفرض العقوبات عليها إذا استمرت فى استخدامها هو قرار لا أساس له فى القانون الدولى، إنه مبنى فقط على ادعاء الولايات المتحدة بعدم ثقتها فى إيران.

أما المادة السادسة من اتفاقية منع الانتشار النووى، فإنها تلزم الدول الخمس التى تمتلك أسلحة نووية بالتحرك تجاه نزع سلاح نووى كامل، وقد استمرت الولايات المتحدة والدول الأربع فى انتهاك تلك المادة، والأكثر من هذا أن الولايات المتحدة كانت تنتهك الرأى الاستشارى لمحكمة العدل الدولية الذى قضى فى عام 1996 بأن: «التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها سيكون بصفة عامة مخالفا لقواعد القانون

الدولى المطبقة على الصراعات المسلحة»، وأضيف التأكيد على مبادئ وقواعد القانون الإنسانى بصفة خاصة[39]. وفى ربيع 2002 قبل غزو العراق بأكثر من عام، جاء بيان المراجعة الجديد لوضع الأسلحة النووية الصادر عن إدارة بوش شاملا الاستعدادات العسكرية لاستخدام الأسلحة النووية ضد سبع دول من بينها إيران[40]، أما الدول الأخرى فهي: (العراق، الصين، روسيا، سوريا، ليبيا وكوريا الشمالية)، هذه التهديدات وغيرها مثل الإيحاءات التى صدرت أخيرًا من مصادر لم تتم تسميتها من موظفى الإدارة، ومصادر صحفية تعتبر انتهاكا صارخا لمحكمة العدل الدولية، الجهاز القضائى الأعلى للأمم المتحدة، هذا الانتهاك يعد خطيرا، إذ إن إيران كدولة لا تمتلك أسلحة نووية وموقعة على اتفاقية منع الانتشار النووى لها الحق فى الحماية المطلقة من أى هجوم نووى بواسطة أى من الدول الخمس التى لديها أسلحة نووية بما فيها الولايات المتحدة.

بالإضافة إلى انتهاكها لاتفاقية منع الانتشار النووى، فإن الولايات المتحدة تنتهك ميثاق الأمم المتحدة وكل مبادئ القانون الدولى الذى يمنع الحرب الوقائية، ففى عام 2002 كشفت وثيقة إستراتيجية الأمن القومى الخاصة بالولايات المتحدة عن أهداف المحافظين الجدد فى السيطرة الكونية والرغبة فى استخدام الهجمات الوقائية للحفاظ على السيطرة حيث جاء فى الوثيقة:

«لا بد أن نتبنى مفهوم الخطر الوشيك الحدوث فى مواجهة أهداف وإمكانات الخصوم، وكلما زاد التهديد زاد الخطر وأصبحت الحالة أكثر إلحاحا لاتخاذ عمل استباقى للدفاع عن

أنفسنا حتى لو كان هناك عدم يقين لتوقيت أو مكان هجوم العدو، إن كانت هناك ضرورة فإن الولايات المتحدة سوف تسبق الغريم لتفسد عليه خطته ولتمنع أى عمل عدائى بواسطة الخصوم وتقوم بعمل وقائى لمنع أى ضرر محتمل»[41].

وفى الواقع فإن ما سمّته وثيقة إستراتيجية الأمن القومى لعام 2002 لم يكن عملا وقائيا لمنع الخطر المحتمل على الإطلاق، ولكنه كان الاستخدام الوقائى للقوة العسكرية، وحتى الادعاء بخطر وشيك الحدوث (هو عموما الذى يفهم على أنه صواريخ محملة على منصة إطلاق الصواريخ أو أى خطر سريع على هذا النحو)، وهو نفس الادعاء المزيف الذى اتخذ ذريعة لغزو العراق، لم يكن هناك أى شىء يستجوب عملا استباقيا لمنع الضرر المحتمل، كان الادعاء المبدئى هو أن العراق ربما تمتلك يوما ما الوسائل التى تمكنها من عمل سلاح نووى، وهو فرض حتى لو ثبتت صحته فإنه ما زال تحركا استباقيا، وهو بهذا الشكل يعتبر تحركا غير قانونى، وكما ذكرت صحيفة واشنطن بوست فإن وثيقة إستراتيجية الأمن القومى الأمريكى ذهبت لأبعد من إضفاء المشروعية على استخدام القوة العسكرية التقليدية كى تشمل ضمنيا استخدام الأسلحة النووية ضد دول غير منتجة للأسلحة النووية بما يعد انتهاكا لمعاهدة منع الانتشار النووي[42].

ماذا يمكن لإيران أن تفعل ردا على ضربة عسكرية أمريكية؟

فى إبريل 2006 نشرت صحيفة نيويورك تايمز مقالا للباحث الصحفى الشهير سيمور هيرش استشهد فيه بمصادر عسكرية رئيسية

أن الولايات المتحدة كانت بالفعل تخطط لضربة عسكرية ضد مواقع إيرانية نووية مزعومة موجودة تحت الأرض، وذلكَ باستخدام الأسلحة النووية، وقد نفت واشنطن رسميا هذا الادعاء، ولكنها لم تفعل إلا القليل لدحض التكهنات التى تعالت بأن ضربة أمريكية وقائية هى محل بحث جاد وربما يجرى الإعداد لها، وبين أعضاء الكونجرس، وحتى بين بعض المهتمين بإنهاء الحرب فى العراق والمحاولين منع حرب فى إيران، كان هناك اتجاه نحو بعض الارتياح من أن إدارة بوش يبدو أنها تدرس «بعض الضربات الجراحية» ضد إيران وليس عدوانا شاملا، ولكن نفس هؤلاء الأعضاء اعترفوا أنه لا علم لديهم لأى مستوى سوف يصل التصعيد الأمريكى خاصة فى ظل النقص فى أعداد القوات الأمريكية المترتب على حرب العراق واحتمال قيام إيران بضربة انتقامية ردا على عدوان أمريكى.

سوف يكون هناك مجال واسع من الاختيارات المفتوحة أمام إيران، فبينما قد يطلق المسئولون الأمريكيون على العدوان العسكرى «مجرد ضربة جراحية» فإن إيران سوف تعتبرها عملا حربيا وهو ما سيكون تعبيرا دقيقا وتستطيع إيران أن ترسل قواتها عبر الحدود لتهاجم قوات أمريكا فى العراق أو تطلق الصواريخ على المنطقة الخضراء فى بغداد التى تسيطر عليها الولايات المتحدة، كما أن القوات الإيرانية يمكن أن تغزو وتحتل جنوب العراق، كما يمكن لإيران أن تهاجم القوات الأمريكية المتمركزة فى الكويت وعمان وقطر أو فى أى مكان آخر بالمنطقة، أو تلاحق سفن الأسطول الخامس الأمريكى الموجود فى البحرين، ويمكن

أن تهاجم إسرائيل، كما يمكنها أن تثأر من ناقلات البترول التابعة للولايات المتحدة أو التابعة للتحالف فى الممرات البحرية القريبة أو أن تغــرق إحــدى الناقــلات، أو أن تغلــق مضيــق هورمز الذى يمر عبره 45 ٪ من بتــرول العالم، مما يحقق تأثيرا سريعا ومدمرا على النظام الاقتصاد العالمى.

طبقا للمصطلحات العسكرية المتعارف عليها، فإن قوة إيران العسكرية ليست متكافئة مع القوة الأمريكية، فقد واجهت إيران سنوات من العقوبات العسكرية وتركزت إستراتيجيتها العسكرية بصفة أولية على تدريب القوات للدفاع عن أرضها ضد أى غزو أو احتلال عسكرى أجنبى، أما المجموعة المتنوعة من الخيارات الانتقامية المتاحة لإيران فإنها تمثل الخيارات السهلة التى يمكن أن تقدم عليها إيران من دون تفكير، وبالتأكيد فإن الحكومة الإيرانية قد تختار الرد على ضربة عسكرية غير مشروعة من جانب أمريكا أو إسرائيل بطرق غير عسكرية، وقد تقرر طهران سلوك المسلك السياسى الأخلاقى بعرض الأمر على محكمة العدل الدولية، أو قد تطلب عقد جلسة خاصة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ربما يكون خيارها هو عدم الرد عسكريا تماما. لكن بينما قد تختار إيران عدم الرد عسكريا، فإن ردا عسكريا احتمال قائم ليس فقط فى ظل وجود عدد كبير من الخيارات العسكرية المتاحة التى يمكنها تنفيذها، ولكن لأن إيران سيكون لها فى الواقع حق قانونى لاستخدام القوة ضد هجوم من جانب الولايات المتحدة فطبقا للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة التى تنص على أن «للدول أعضاء الأمم المتحدة الحق فى الرد الجماعى أو المنفرد فى حالة تعرضها لعدوان

عسكرى حتى يقوم مجلس الأمن باتخاذ التدابير الكفيلة بحفظ السلم والأمن الدوليين» فإذا حدث أن وجهت الولايات المتحدة أو إسرائيل أو غيرها أى عـــدوان وقائى على المنشآت النووية الإيرانية، فإن الدولة المعتدية- وليس إيران- ستكون قد انتهكت القانون الدولى وميثاق الأمم المتحدة المادة 2 والقسمين الثالث والرابع من الميثاق اللذين ينصان على أن كل أعضاء الأمم المتحدة سوف يلجأون إلى تسوية النزاعات بالطرق السلمية حتى لا يتعرض السلم والأمن الدوليان والعدالة للخطر، وأن كل الدول الأعضاء تمتنع فى علاقاتها الدولية عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد السلامة الإقليمية لأية دولة أو استقلالها السياسى أو بأى أسلوب يتنافى مع أهداف هذا الميثاق، وإذا نحينا جانبا جدوى ومشروعية الضربات العسكرية وردود الفعل الإيرانية المحتملة فإن الآثار الفعلية لعدوان أمريكى ستكون مدمرة، أولها وأكثرها أهمية أن أعدادًا ضخمة من الإيرانيين سوف تموت، وتختلف التقديرات بأن المنشآت النووية المزعومة توجد فى داخل المدن، أما المواقع الأخرى فهى غير معروفة علنا، وطبقا للبنتاجون Rand Corporation فإنه «بينما تستطيع الولايات المتحدة استخدام ذخائر وعتاد حربى من نوع خاص لتدمير المنشآت الإيرانية النووية الموجودة فى حجرات محصنة تحت الأرض، فإن هذا ستترتب عليه خسائر فى الأرواح قد تصل إلى الآلاف[43]. وفى دراسة أجرتها مجموعة باحثين فى مركز أكسفورد البحثى قارن الباحث بول روجرز خسائر الأرواح المحتملة فى إيران بتلك التى وقعت فى العراق بقوله:

«إن السكان المدنيين فى تلك الدولة (العراق) كانت لديهم ثلاثة أسابيع للاستعداد قبل حرب 2003 أعطتهم فرصة للهرب من المواقع المحتمل تعرضها للخطر.. أما الهجمات على المنشآت النووية الإيرانية ومعظمها فى أماكن عالية الكثافة السكانية، فإنها ستكون هجمات مفاجئة لا تعطى وقتا لإخلاء تلك الأماكن أو لأية احتياطات أخرى، ويتوقع أن يصل القتلى بين العسكريين فى الهجمات الأولى إلى آلاف، أما القتلى من المدنيين فسوف يصلون إلى عدة مئات على أقل تقدير خاصة فى ظل الاحتياج لاستهداف المساعدات الفنية والبنية التحتية الخاصة بالصواريخ النووية، التى يوجد معظم مصانعها فى المناطق السكنية، وسوف يزداد عدد القتلى إذا قامت إيران بعمل انتقامى وردت عليها الولايات المتحدة أو إذا اتخذت الولايات المتحدة عملا عسكريا استباقيا بالإضافة إلى الضربات الموجهة للمواقع النووية[44]».

من الناحية السياسية فإنه لا يوجد شك أن ضربة عسكرية أمريكية أو إسرائيلية ضد إيران على الأهداف النووية أو غيرها - سوف تقوى وتدعم التأييد العام لبرنامج إيران النووى، فبينما كانت هناك آراء إيرانية محدودة معارضة للمشروع النووى فى إيران فإنها تضاءلت فى مواجهة التهديدات الإسرائيلية الأمريكية ضد حق إيران المشروع طبقا لاتفاقية منع الانتشار النووى فى الحصول على التكنولوجيا النووية، وأن ضربة عسكرية قد تقوى هذا التوجه بين أكثر العناصر الإيرانية تشددا.

إنه من الممكن بالتأكيد أن تواجه إيران هجوما عسكريا أمريكيا دون اللجوء إلى القوة العسكرية، ففى أبريل 2008 كان هناك انفجار رهيب فى

مسجد شيعى موقر فى مدينة شيراز قتل فيه على الأقل عدد اثنى عشر من المصلين، وجرح أكثر من 200 مصلٍّ، وفى الشهور التالية لذلك التفجير تأرجح المسئولون الإيرانيون بين التأكيد على أنه حادث، وادعاء أنه كان تفجيرا إرهابيا، وأن إيران ترى أن واشنطن مسئولة عن دعم القوى الإرهابية التى نفذته، والشىء الذى له دلالة أن طهران لم تهدد بانتقام عسكرى بل على العكس فقد ذكرت أنها تدرس حمل الاتهامات ضد الولايات المتحدة إلى محكمة العدل الدولية التى تفصل فى النزاعات بين الدول[45]، هذا التوجه من جانب إيران سواء اتهامها الأصلى للولايات المتحدة أو إعلانها عن نيتها إحالة الأمر إلى محكمة العدل الدولية يوضح أن إيران ترى أن مؤسسات القانون الدولى هى المحفل الملائم لبحث شكواها، وهو الرأى الذى لا تشاركها فيه واشنطن، بل بالعكس فإن جهودا سابقة فشلت فى محاسبة الولايات المتحدة فى محكمة العدل الدولية جراء انتهاكاتها للقانون الدولى، «على سبيل المثال اتهامات نيكاراجوا فى الثمانينيات من القرن العشرين للولايات المتحدة بمسئوليتها عن التعدين فى الشواطئ وغيرها من التعديات على أهداف مدنية» وقد فشلت جميعها بسبب رفض الولايات المتحدة قبول اختصاص محكمة العدل الدولية فى الاستماع إلى تلك القضايا.

الجـزء الثانى

تاريخ موجز للعلاقات الحديثة العهد
بين الولايات المتحدة وإيران

ألم تكن إيران يوما حليفا للولايات المتحدة؟

تاريخ تورط الولايات المتحدة فى إيران تاريخ طويل يبدأ فى العشرينيات من القرن العشرين عندما تعاونت الولايات المتحدة مع بريطانيا العظمى فى استغلال ثروات إيران الواسعة من البترول (انظر «ما موقع البترول فى سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران؟»). فى عام 1951 واجهت بريطانيا العظمى والولايات المتحدة إمكانية فقدان السيطرة على بترول إيران عندما أعلن رئيس الوزراء الإيرانى المنتخب محمد مصدق عن نيته تأميم البترول المصدر الرئيسى للثروة الطبيعية فى بلاده.

وفى عام 1953، وردا على ذلك، دبرت المخابرات المركزية الأمريكية انقلابا على رئيس الوزراء مصدق، ونصبت محمد رضا بهلوى على العرش شاهًا لإيران مؤيدة توليه السلطة المطلقة، وسرعان ما استقر الأمر للشاه بمساعدة جهاز الشرطة السرى القوى «السافاك» المدعوم بالمساندة غير المحدودة العسكرية والبوليسية الأمريكية الذى استخدمه فى إحكام سيطرته عن طريق القمع والتعذيب، وفى مقابل سياسات مصدق التأميمية وضع الشاه ترتيبات جديدة تولت بموجبها مجموعة شركات أمريكية وبريطانية مقاسمة صناعة البترول فى إيران، وخلال الـ 25 عاما التالية ظل شاه إيران وإلى جانبه إسرائيل الأعمدة الرئيسية للإستراتيجية الأمريكية فى الشرق الأوسط، وظل شعب إيران يدفع

الثمن، فقد تعرض للتعذيب والاعتقال والاغتيال والحرمان من كل الحقوق السياسية، وعلى سبيل المثال ففى عام 1963 أعلن شاه إيران «ثورته البيضاء وهى حزمة من الإصلاحات الاقتصادية التى دعمتها الولايات المتحدة، والخصخصة المشابهة للأنظمة الغربية، كانت تلك السياسات الاقتصادية الجديدة شديدة الضرر لشعب إيران خاصة الطبقة العاملة الفقيرة» وكانت إحدى أكبر الانتفاضات التى اندلعت فى ذلك العام تلك التى ثارت ردا على القبض على أحد زعماء القطاعات الدينية المناوئة للشاه آية اللـه الخمينى، الذى كان يعيش فى إيران ثم أودع السجن، وعندما أفرج عنه بعد ثمانية عشر شهرا وسع الخمينى دائرة نقده لتشمل الولايات المتحدة التى راح يهاجمها مباشرة إلى جانب نقده للشاه الذى ما لبث أن نفاه إلى العراق التى قضى بها الخمسة عشر عاما التالية لذلك.

وخلال ذلك الوقت قامت فى إيران حركة كبيرة مناوئة للشاه بقيادة قوى مختلفة منهم العلماء المسلمون المحافظون مؤيدو الخمينى والشيوعون الذين يقودون عمال النقابات العاملة فى قطاع البترول ومنظمات الطلاب الإيرانيون اليساريون، وفى عام 1978 أنتشرت الإضرابات العمالية والمظاهرات الكبيرة التى تصاعدت منددة بانتهاكات حقوق الإنسان، والاعتقالات والتعذيب وتنفيذ أحكام الإعدام، وتحركت أغلبية الشعب ضد حكم الشاه، وتفاقم القلق بين مؤيدى الشاه فى واشنطن، وفى صيف نفس العام، ورغم تقارير صادرة عن مسئولين آخرين بأن حكم الشاه ينهار، وأن الثورة لا تتوقف، فقد ظل مستشار الأمن القومى آنذاك زيجنيف بريزينسكى ووزير الطاقة جميس شليزنجر، ظلا يذكران

للشاه أن الولايات المتحدة سوف تمده بالمساعدة العسكرية، واستمر بريزينسكى يدعو إلى تدخل أمريكى مباشر «لتحقيق استقرار» إيران[46] اعترض الرئيس كارتر على التدخل العسكرى، لكنه لم يكن واضحا فيما يمكن للولايات المتحدة عمله حيال انهيار حليفها الإستراتيجى، وفى شهر سبتمبر بعد أن أعلن الشاه الأحكام العسكرية أضرب عمال البترول إضرابا استمر شهرا كاملا مما تسبب فى شلل تام للبلاد.

وأصبح واضحا أن الوقت قد أضحى متأخرا جدا لتدخل أمريكى، وفى 16 يناير هرب الشاه إلى مصر ثم إلى عدة دول أخرى، وفى أول فبراير 1979 عاد الخمينى إلى بلاده وسط ترحيب عاصف فى شوارع طهران.

ماذا حدث بعد سقوط الشاه الذى دعمته واشنطن؟

أوضح جيش الشاه الذى سلحته الولايات المتحدة ودربته، وبسرعة أنه لن يتحدى الميليشيات المناوئة للشاه ولا القوات الشعبية الموجودة بالشارع، وقد أدى هذا الحياد من جانب قوات الجيش إلى الانهيار النهائى لنظام الشاه، وفى أبريل 1979 وافق الإيرانيون فى استفتاء قومى على تحويل بلادهم إلى جمهورية إسلامية قائمة على نظام دينى يقوده مجلس أوصياء، وبسرعة بدأ التعاون بين القوى السياسية الإسلامية واليسارية فى التراجع، حيث قوى الخمينى نظام حكمه القائم على تفسير عنيف للإسلام لا يدع مجالا للتأثير الدنيوى التقدمى، وتمت تنحية الطلاب والعمال الذين قاموا بأدوار رئيسية فى التعبئة ضد الشاه – تمت تنحيتهم جميعا جانبًا – بل إن كثيرًا منهم قد تعرضوا لضغوط جديدة تحت نظام الحكم الجديد. وفى نفس الوقت تعرضت إدارة كارتر لضغوط متزايدة

من شاه إيران المخلوع للحضور للولايات المتحدة للعلاج، وبعد أن فشلت جهود الدبلوماسية الأمريكية لإيجاد ملجأ له فى أى مكان آخر، تم استقبال الشاه فى الولايات المتحدة فى أكتوبر 1979.

وعلى الرغم من عرض الشاه فقد اعتقد الكثير من الإيرانيين أن دخوله للولايات المتحدة نذير بحملة أمريكية لإعادته إلى السلطة، وفى رد فعل غاضب احتل الطلاب الإيرانيون المجاهدون السفارة الأمريكية فى طهران يوم الرابع من نوفمبر 1979، فيما يعد أشهر محنة قاسية تعرض لها الرهائن البالغ عددهم 52 شخصا من الدبلوماسيين الأمريكيين وغيرهم الذين أخذوا كأسرى لمدة 444 يوما، وتم إطلاق سراحهم عقب تولى الرئيس الأمريكى الجديد الحكم يوم 20 يناير سنة 1981، وقد اعتبر عدم قدرة الرئيس جيمى كارتر على إطلاق سراح الرهائن، وخاصة الأحداث المحيطة بموت ثمانية من الجنود الأمريكيين فى جهود إنقاذ الرهائن فى طائرة هيلوكبتر فى إبريل 1980، اعتبر هذا عاملا رئيسيا فى عدم إعادة انتخابه فى نوفمبر 1980، لقد باشرت إدارة كارتر المفاوضات التى أدت إلى الإفراج عن الرهائن، وفى اتفاقية الجزائر سنت الترتيبات التى بموجبها وافقت الولايات المتحدة على عدم التدخل فى الشئون الداخلية لإيران ورفع العقوبات التجارية ضد إيران والإفراج عن الأرصدة المجمدة، لكن التوقيت الفعلى للإفراج عن الرهائن الذى تم بعد دقائق معدودة من حلف الرئيس ريجان القسم لتسلمه الرئاسة فى الولايات المتحدة، فيما اعتبر صفعة مقصودة ضد الرئيس كارتر، هذا الافتتاح لإدارة ريجان الجديدة هيأ المسرح لارتباطها بإيران فى السنوات

التالية فيما عرف باسم «إيران – كونترا» التى تلمح إلى مبيعات السلاح الخفية غير القانونية التى قامت بها إدارة ريجان فى منتصف الثمانينيات بهدف استعمال أثمان تلك المبيعات لتمويل الكونترا فى نيكاراجوا، وقامت حكومة الولايات المتحدة برفع العقوبات التى كانت مفروضة على إيران على أساس أن اتفاقية الجزائر نصت على رفعها، لكنها قامت فى عام 1984 بإعادة فرضها وظلت مفروضة على إيران واستمرت تخلق مشكلات اقتصادية لإيران حتى اليوم.

كانت الولايات المتحدة وما زالت تزعم بانتظام حقها فى السيطرة على الموارد الإستراتيجية خاصة البترول فى العالم بأسره، وفى خطاب الاتحاد الذى ألقاه الرئيس جيمى كارتر فى يناير 1980 أوضح كارتر أنه يعتبر بترول الخليج الفارسى بما فيه بترول إيران جزءا من المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، وأن أى عدوان على هذا البترول سيتم الرد عليه بكل الوسائل الممكنة بما فيها استخدام القوة العسكرية، كان هذا فى قمة الحرب الباردة وفى أعقاب الغزو السوفيتي[47] لأفغانستان، وكان كارتر يشير بصفة مبدئية إلى أى تهديد من جانب الاتحاد السوفيتى يضر بالهيمنة الأمريكية، لكن مضمون سياسته امتد أبعد من أفغانستان إلى بقية المنطقة.

بعد الإطاحة بالشاه فى 1979، برزت إيران كهدف رئيسى لمبدأ كارتر، الذى تبلور فى أعقاب الغزو السوفيتى لأفغانستان فى نفس العام، وفى نفس خطاب الاتحاد الذى هدد فيه كارتر باستخدام القوة العسكرية لإحكام السيطرة على بترول الخليج، أعلن عن إنشاء قوة الانتشار السريع، وافتتاح قواعد عسكرية جديدة مجهزة ومعدة للعمل فى منطقة الخليج الفارسى، كما طالب بإعادة التجنيد الإجبارى للخدمة العسكرية للرجال اعتبارًا من سن الثامنة عشرة.

وعندما هاجمت العراق إيران فى سبتمبر 1980، وبدأت الحرب العراقية الإيرانية التى استمرت طويلا، قدم ذلك الوضع المأسوى فرصة جديدة لصناع السياسة الأمريكية حيث كانت الدولتان الشرق أوسطيتان ذاتا القوة الأكبر والأقدر على تحدى الهيمنة الأمريكية فى المنطقة تحاربان بعضهما وتستهلكان ثرواتهما القومية فى الحرب، وتقتلان أبناءهما بالمئات والآلاف وتضعفان بعضهما إستراتيجيا. تحركت الولايات المتحدة سريعا لمساعدة العراق الطرف الأضعف بهدف إطالة الحرب لأقصى فترة ممكنة والحفاظ على سيطرة الولايات المتحدة على المنطقة، وفى نفس الوقت كانت الولايات المتحدة تبيع السلاح سرا لإيران فيما عرف بفضيحة إيران - كونترا، أما المساعدات الأمريكية الأساسية العسكرية والمالية فكانت تقدم لمساندة العراق، وكانت الولايات المتحدة فى نظر العالم تساعد نظام صدام حسين فى بغداد.

ضغطت الولايات المتحدة على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لإصدار أول نداء لوقف إطلاق النار عندما كانت العراق تحت حكم صدام حسين ما زالت تحتل أجزاء كبيرة من الأراضى الإيرانية فى الأسبوع الأول للعدوان العراقى على إيران، وحاولت العراق توسيع الصراع مع إيران فهاجمت السفن الإيرانية، ردًا على ذلك بدأت البحرية الإيرانية فى تهديد ناقلات البترول التابعة للكويت ودول الخليج الأخرى التى تساعد العراق أثناء إبحارها فى الخليج.

تصاعد التورط العسكرى الأمريكى المباشر فى الحرب عندما أمر الرئيس الأمريكى ريجان بأن تحمل ناقلات البترول الكويتية أعلاما

أمريكية كما لو كانت سفنا أمريكية، وأرسل سفنا عسكرية تابعة للبحرية الأمريكية لحمايتها من أى اعتداء إيرانى محتمل، وفى يوليو 1988 كانت السفينة البحرية الأمريكية فينيسس تقوم بدورية فى الخليج الفارسى، حيث أقدمت على مناوشة قوارب إيرانية مسلحة داخل المياه الإقليمية الإيرانية فى ساعة مبكرة، ثم قامت بإطلاق قذيفة على طائرة ركاب إيرانية من طراز الإيرباص متسببة فى مصرع ركاب الطائرة البالغ عددهم 290 بينهم 66 طفلا، فى البداية زعمت الولايات المتحدة أن طاقم الفينيسس أخطأ فى تقدير نوع الطائرة العملاقة، واعتقد أنها مقاتلة من طراز الـ إف 14 F-١٤، لكن هذا الادعاء لا يبرر ما حدث، وقد قامت الولايات المتحدة بدفع تعويض لإيران رغم أنها لم تعتذر رسميا عن الحادث.

وبانتهاء الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٨ لم يحدث أى تغيير فى العلاقات العدائية بين أمريكا وإيران، وقد فهم التورط الأمريكى العسكرى فى الحرب الإيرانية العراقية بجانب العراق، فى داخل المنطقة وفى إيران على أنه جاء متمشيا مع الخصومة التى اتسمت بها العلاقات الإيرانية الأمريكية منذ خلع الشاه وانتصار الثورة الإسلامية، واستمرار الولايات المتحدة فى فرض عقوبات اقتصادية ضد إيران.

ما الارتباط بين إيران والحرب الأمريكية ضد العراق (عاصفة الصحراء) فى عام ١٩٩١؟

اختارت واشنطن أن تكون بجانب العراق، واستمرت بعد انتهاء الحرب الإيرانية العراقية فى مشاركتها المتضامنة مع صدام حسين، لكنها

أنهت تلك المشاركة بعد سنتين فى أغسطس ١٩٩٠ عندما قامت العراق بغزو الكويت، كان هذا التحول فى التحالف الأمريكى العراقى مفاجئا وغير متوقع من جانب الكثيرين، فى يوليو ١٩٩٠ وقبل الغزو بأسبوع واحد وفى آخر مقابلة لها مع صدام حسين قالت له أبريل جلاسبى، سفيرة الولايات المتحدة، ما يمكن اعتباره ضوءًا أصفر «تحذيريًا» بشأن غزو الكويت عندما ذكرت له «ليس لدينا أى رأى حول الصراعات العربية العربية بما فيها الخلاف الحدودى بينكم وبين الكويت[48]». لكن رغم غموض الموقف حيال تصاعد التوتر فى علاقات العراق والكويت والتهديد الواضح بالخطر الوشيك الحدوث، فقد قامت واشنطن باستخدام الغزو العراقى للكويت ذريعة لشن حرب صليبية كونية تهدف إلى إعادة تأكيد مكانة الولايات المتحدة كقوة عظمى خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وانتهاء الحرب الباردة.

بعد سنين من التحالف بين الولايات المتحدة والعراق وخاصة صدام حسين شخصيا (الذى ضغط على شعبة بقسوة لقبول ذلك التحالف) أصبح يتم تشبيهه بالشيطان، واستهدف بحرب أمريكية جديدة تحت علم الأمم المتحدة.

أصبحت العراق هى الهدف بعد إيران، وحل صدام حسين محل آية الله الخمينى على أنه الشخص السيئ، وقام مجلس الأمن القومى الأمريكى الواقع تحت تأثير جورج إنش. دبليو. بوش بإصدار قرار رسمى رقم 54 بتاريخ 15 يناير 1991، فى عشية بدء عمليات عاصفة الصحراء، كان ذلك القرار موجها أساسا ضد العراق، لكنه مثل مبدأ

كارتر الذى صدر قبله بعشر سنوات كان يتضمن مجالا إقليميا أوسع فلم تستثن منه إيران، ظل بترول إيران وتأثيرها الإقليمى القوى تحديا لتصميم الولايات المتحدة فى الحفاظ على السيطرة والتحكم فى منطقة الخليج الإستراتيجية، جاء فى قرار مجلس الأمن القومى الأمريكى رقم 54 «إن المدخل لبترول الخليج وأمن الدول الصديقة الرئيسية فى المنطقة شىء حيوى للأمن القومى الأمريكى ويأتى تمشيا مع القرار رقم 26 الصادر فى 2 أكتوبر 1989 والقرار رقم 45 الصادر فى 20أغسطس 1990، وكأمر من أمور السياسة الأمريكية على المدى الطويل تبقى الولايات المتحدة ملتزمة بالدفاع عن مصالحها فى المنطقة وباستخدام القوة العسكرية - إذا إقتضت الضرورة - ضد أية قوة ذات مصالح معادية لمصالحنا(49)»، وقد كانت إيران هدفا ممكنا مثلها مثل العراق.

وفى عام 1996 - ودون تقديم أى دليل - اتهمت الولايات المتحدة إيران بالتورط فى قصف برج خوبر (الثكنات العسكرية التابعة للولايات المتحدة فى السعودية) بالقنابل، وبعد شهر من ذلك قام الكونجرس بتمديد العقوبات الاقتصادية ضد إيران لمدة 5 سنوات إضافية، لم تكن عقوبات أمريكا ضد إيران ذات تأثير ضار على أفراد الشعب العاديين فى إيران بقدر ما كانت المقاطعة الاقتصادية ضد العراق فى عام 1990، والتى قادتها الولايات المتحدة الأمريكية، فقد كانت العقوبات ضد إيران من جانب الولايات المتحدة فقط، واستمرت علاقات إيران الاقتصادية مع باقى دول العالم عادية نسبيا، ولكن على أى حال فإن العقوبات حتى من جانب دولة واحدة يمكن أن يكون لها تأثير ضار عندما تكون تلك

الدولة هى أكبر لاعب فى الاقتصاد العالمى، وتهتم كل دولة بأن تحتفظ بعلاقات جيدة معها، بالإضافة إلى هذا فإن إيران استمرت لعدة عقود تحت حكم الشاه تعتمد على العون الأمريكى وخاصة فيما يتعلق بالبنية التحتية ومنها أسطول الطيران المدنى ومعظم أجهزة اتصالاته وغير ذلك من تجهيزات، وأيضا العتاد العسكرى كل ذلك كان من صناعة وصيانة أمريكية، وهذا يعنى أن مقدرة إيران على شراء قطع غيار الطائرات وتجهيزاتها من فرنسا لن تفيد كثيرا إذا كانت الأنظمة المعمول بها التى تحتاج لإصلاح جاءت من مصانع فى أوهايو.

ولأن العقوبات أضرت المدنيين الإيرانيين، فإنه ليس مستغربا أن تقوى المعارضة الشعبية الإيرانية للسياسات الأمريكية، ولحكومة الولايات المتحدة حتى بين الإيرانيين الذين يفضلون - رغم هذا- الانفتاح الدولى والعلاقات الثقافية مع دول العالم حتى مع الأمريكيين. (ويجب أن نسجل هنا أن العقوبات الأمريكية لم تكن تنفذ على نحو متشابه؛ فقد اعترف ديك تشينى نائب الرئيس الأمريكى والرئيس السابق لشركة هليبورتن كيو Haliburton، أنه برغم العقوبات فإن الشركة استمرت «فى العمل مع ليبيا وإيران من خلال شركات أجنبية تابعة للشركة الكبرى[50]".

كيف كانت الولايات المتحدة تتعامل مع إيران بعد الحادى عشر من سبتمبر وحرب العراق؟

بعد الهجمات الإرهابية فى 11 سبتمبر 2001 أصبحت إيران شريكا أساسيا فى غزو الولايات المتحدة واحتلالها لأفغانستان، فقد كانت إيران ومنذ فترة طويلة تعارض حكومة طالبان فى أفغانستان أولا (بسبب فرض طالبان لنظام سنى متصلب بينما إيران دولة شيعية متشددة) وثانيا لأن

طهران كانت قلقة بسبب عدم الاستقرار على حدودها الشرقية، لذلك فقد انضمت إيران كشريك أساسى فى التحالف الدولى بقيادة الولايات المتحدة الذى سيطر على أفغانستان بعد الإطاحة بحكومتها، وفى الحملة الدولية التى أيدتها الأمم المتحدة لإقامة حكومة جديدة لأفغانستان تحت الاحتلال الأمريكى، عمل الدبلوماسيون الأمريكيون جنبا إلى جنب مع زملائهم الإيرانيين داخل إطار الأمم المتحدة وخارجها، وتحدثوا بإعجاب عن التزامهم وموقفهم المتعاون حيال الدبلوماسية الأفغانية (انظر «هل الدبلوماسية ممكنة بين إيران والولايات المتحدة؟»).

لم يكن هذا التعاون، على ما يبدو، كافيا فى نظر إدارة بوش، وبعد أسابيع معدودة من تنصيب حميد قرضاى المدعوم من جانب الولايات المتحدة رئيسا لأفغانستان المحتلة، وهو الشيء الذى تم بمساعدة إيران، ألقى بوش خطاب الاتحاد لعام 2002 الذى استهدف فيه إيران، حيث عدها جزءا مما سماه محور الشر، وقبل مرور أقل من عام على ذلك علق بوش كل الاتصالات الثنائية مع إيران. وفى مارس 2003 غزا التحالف الدولى بقيادة الولايات المتحدة العراق، وتصاعدت بشكل درامى الجهود الأمريكية لعزل إيران، وفى فبراير 2006، وبعد عامين من حشد التجمع الدولى ضد إيران فى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الجهاز التابع للأمم المتحدة المنوط بها مراجعة الأمور النووية، نجحت الولايات المتحدة فى إقناع حلفائها بإرسال مسألة برنامج إيران النووى، لمجلس الأمن بهدف فرض عقوبات دولية جديدة صارمة ضد إيران، وردا على ذلك أعلنت إيران إنهاء تعاونها التطوعى الخاص مع وكالة الطاقة الذرية، وهو البرنامج الصارم للتدخل التفتيشى من جانب الوكالة الذى سبق

أن وافقت عليه إيران واستمر لعدة سنوات بهدف الضغط عليها من جانب الولايات المتحدة[51].

وعندما عرضت مسألة البرنامج النووى الإيرانى على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، فرضت الولايات المتحدة التى ساندتها كل من المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا، وأذعنت روسيا والصين مكرهتين، فرضت على إيران مطالب جديدة تشمل الإصرار على أن توقف تماما تخصيب اليورانيوم، رغم أنه من الحقوق التى تكفلها لها اتفاقية منع الانتشار النووى، وعندما رفضت إيران نبذ حقوقها فى امتلاك الطاقة النووية، قادت الولايات المتحدة وحلفاؤها حزمتين من العقوبات الاقتصادية ضد إيران، وبينما كانت الإجراءات المحددة موجهة نحو الأفراد والمؤسسات ذات الارتباط المزعوم بجهود إيران التخصيبية، فإن الهدف الفعلى لم يكن معاقبة أفراد بقدر ما كان إثارة طهران وزيادة الضغط العام على إيران.

لم تهتم إدارة بوش قط بحق إيران القانونى وفقا لاتفاقية منع الانتشار النووى فى إنتاج وقود نووى بهدف الاستخدامات السلمية، ولكنها تزعم وببساطة أنها لا تثق فى إيران، ولهذا فهى تضغط عليها بهدف منعها من ممارسة ذلك الحق.

ظلت الولايات المتحدة تواصل الضغط على إيران، ففى أغسطس عام 2007، كان بوش يزعم أن سعى إيران لتكنولوجيا الأسلحة النووية يهدد بوضع الشرق الأوسط تحت نيران محرقة نووية، مكررا التأكيد على كلمة محرقة نووية، وقد هدد بوش بأن الولايات المتحدة «سوف تواجه

هذا الحظر قبل أن يصبح الوقت متأخرا»[52]. هذا الأسلوب الخطابى المتكلف كان خطيرا وخاصة لأنه يعيد للذاكرة البيانات الرسمية التى قدمها فى عام 2002 كل من الرئيس الأمريكى ونائبه ووزير خارجيته ورددوا خلالها الاتهام المزيف بخطر هجوم نووى عراقى قائلين تلك العبارة المخزية الشائنة[53] "we don't want the smoking gun to be a mushroom cloud"، وهى العبارة التى تهدد بحرب ضد العراق، دولة مثلها مثل إيران لا تمتلك برنامجا للأسلحة النووية، فى ذلك الوقت حملت الولايات المتحدة تهديدها محل التنفيذ، ومن هنا برز التساؤل: هل ستعيد الكرة مرة ثانية؟

واجه بوش فى الداخل تناقصا متزايدا فى التأييد للحرب على العراق وكان يستعد للتقرير الذى طال انتظاره من القائد العام فى العراق دافيد بتراوس والسفير الأمريكى لدى العراق تشستر كروكر ليعلن فى سبتمبر ٢٠٠٧، ورغم فورة الغضب التى كانت قد بدأت مبكرًا فى ذات العام، بقيت العراق فى أزمة، فقرر البيت الأبيض نقل اللوم على فشله فى العراق إلى إيران وخاصة الرئيس الإيرانى أحمدى نجاد الذى اتهمه بوش بمساندة قوى المقاومة العراقية عن طريق التدريب والتسليح، قال بوش: كانت إيران منذ وقت طويل وما زالت مصدرا للمتاعب فى المنطقة، إن سعى إيران للحصول على تكنولوجيا صناعة الأسلحة النووية يهدد بوضع المنطقة التى تعانى فى الواقع من عدم الاستقرار والعنف تحت نيران المحرقة النووية»، واستطرد مؤكدا التزامه «بتغيير النظام» زاعما أن المطلوب هو «حكومة إيرانية مسئولة عن شعبها وليس زعماء يشجعون الرغب ويسعون إلى التكنولوجيا المؤدية لصناعة السلاح

النووى». وبدوره رد أحمدى نجاد بخطاب بلاغى حاد قائلا إن تأثير الولايات المتحدة فى المنطقة ينهار بشدة تاركا فراغا من القوة سيحدث قريبا ونحن بالطبع مستعدون لملأ تلك الفجوة[54]. الفارق بين الاثنين هو بالطبع أن أحمدى نجاد كان دقيقا فى حديثه عن الفشل فى العراق إلا أنه لم يهدد بالهجوم على الولايات المتحدة، فى الحقيقة إن الرئيس الإيرانى لا يستطيع بنفسه أن يهدد بمهاجمة الولايات المتحدة ولا إسرائيل ولا أية دولة أخرى، فعلى عكس ترتيبات تقاسم السلطة التى يعطيها الدستور الأمريكى، فإن الرئيس الإيرانى ليس القائد العام للقوات المسلحة، ولا يسيطر على تنظيماتها، لكن بدلا من ذلك وبحكم المادة 110 فقرة 4 من الدستور الإيرانى، فإن «القائد الأعلى الدينى يتولى القيادة العليا للقوات المسلحة وله السلطة طبقا للمادة 110 فقرة 5 من الدستور فى "إعلان الحرب وتعبئة القوات المسلحة»[55]. ، وطوال فترة رئاسة أحمدى نجاد كان القائد الأعلى هو آية اللـه خامئنى الذى كان يؤيد الرئيس لكنه كانت له أحيانا بعض الآراء النقدية، هذا بالإضافة إلى الخلافات المعروفة بين أحمدى نجاد والصفوة القوية التى لم تكن تساند خطبة الهجومية.

واستمرت خلال عام 2007 وبعده جهود الولايات المتحدة لاستثارة إيران فأكثرت البحرية الأمريكية عدد حاملات الطائرات والمدمرات الموجودة فى الخليج الفارسى، وأرسلت كاسحات الألغام إلى مضيق هرموز، وفى يناير 2007 خطفت القوات الأمريكية الموجودة فى شمال العراق خمسة من الدبلوماسيين الإيرانيين العاملين بالعراق بناء على طلب الحكومة العراقية التى تساندها الولايات المتحدة، ووضعتهم تحت يدها مخالفة بذلك حصانتهم الدبلوماسية، وفى خريف 2006

أعطى بوش الأوامر لقواده فى العراق بقتل أو أسر الإيرانيين الموجودين فى العراق[56].

وفى فبراير 2007 اتهم موظفون أمريكيون فى بغداد إيران أنها قامت بإمداد الجنود العراقيين المتمردين بأسلحة استخدمت لقتل قوات أمريكية دون أن يقدموا دليلا على ذلك، وقد أنكر الجنرال بيتربيس الذى أصبح فيما بعد قائدًا لرؤساء الأركان المشتركة، هذا الاتهام الموجه لإيران، كما ادعى مسئولون عسكريون أمريكيون على مستوى عالٍ يعملون فى بغداد، دعوا أن إيران قامت بهجمات على القوات الأمريكية فى بغداد، وبعد ذلك بيوم واحد فى 12 فبراير 2007 سحب بيتربيس ذلك الاتهام حيث قال: «إننى لا أستطيع أن أقول من خلال ما عرفت إن الحكومة الإيرانية على معرفة واضحة أو تواطؤ فيما حدث»[57].

وفى مشهد آخر بينما كان مجلس الأمن الدولى يناقش مجددا ما إذا كان سيتم تصعيد العقوبات ضد إيران، كان بعض الأفراد العسكريين البريطانيين يقومون بما سمّاه وزير الدفاع البريطانى عمليات روتينية على متن السفن التجارية التى تبحر فى المياه الإقليمية العراقية، وكان نظام التفتيش مصمماً ظاهريا لحماية المحطات النهائية للبترول العراقى ولمتابعة ما وصفته وكالة سي. إن إس للأبناء «بالمهربين والجنود المتمردين والإرهابيين[58]» ويتم تحت شروط تفويض مجلس الأمن، لكن السفينة البريطانية التى كانت تقوم بالدورية فى شط العرب الذى يفصل بين العراق وإيران والذى تصعب الملاحة فيه حتى فى أحسن الظروف، (ولم تكن هذه هى أحسن الظروف) قامت البحرية الإيرانية بإلقاء القبض على خمسة عشر بحارا بريطانيا وتم توجيه الاتهام لهم بالإبحار غير القانونى

فى المياه الإقليمية الإيرانية، وبعد أسبوعين أفرج عنهم دون أن يلحق بهم أى أذى، وقد كانت هناك تكهنات أن هذا التحرك الإيرانى ربما جاء مرتبطا بالإحباط المتنامى فى طهران جراء احتجاز الولايات المتحدة لخمسة من الدبلوماسيين الإيرانيين كان الجنود الأمريكيون قد أمسكوا بهم فى أوائل يناير فى مدينة أربيل بشمال العراق، وظلوا يحتجزونهم رغم أن الدبلوماسيين كانوا يعملون بتفويض من الحكومة العراقية، والشىء الذى لا نزاع فيه أن الحكومة البريطانية والحكومة العراقية لم تحاول أى منهما أن تدفع بالأمر لأبعد من ذلك، وتنامت المخاوف من أنه لو وقع حادث من هذا القبيل للقوات الأمريكية، فإن واشنطن لن تتردد فى تحويل مثل ذلك الحادث الذى يمكن ضبطه والتحكم فيه إلى أزمة ربما تترتب عليها نتائج عسكرية غير محسوبة. وفى أغسطس ألقت القوات الأمريكية القبض على سبعة مدنيين إيرانيين هذه المرة فى بغداد (وقد أفرج عن تلك المجموعة فى اليوم التالى مع اعتذار من الجنرال الأمريكى باترون)، تم البدء فى إنشاء قاعدة عسكرية أمريكية كبيرة فى العراق لا تبعد عن حدود إيران بأكثر من خمسة أميال[59]، كما بدأ ضغط الولايات المتحدة على حلفائها يؤتى ثماره، وفى سبتمبر حذر وزير الخارجية الفرنسى برنارد كوشنير الناشط الإنسانى السابق ومؤسس منظمة أطباء بلا حدود، من أن العالم لا بد أن يستعد لمواجهة برنامج إيران النووي[60]، وبسرعة انضم الرئيس الفرنسى المنتخب نيكولا ساركوزى إلى وزير خارجيته ولإدارة بوش فى تسمية مسألة إيران النووية باسم «أزمة العالم» وفى الدعوة لمزيد من الضغط على إيران حتى «نتمكن من الهروب من اختيار آخر أقوال إنه كارثي: قنبلة إيران النووية أو إلقاء قنبلة على إيران[61]».

وعندما قام بوش فى يناير 2008 بزيارته الأولى لإسرائيل والأراضى الفلسطينية انتهز الفرصة لزيادة الضغط على إيران، كان الهدف الرئيسى المعلن لرحلة بوش أنها متابعة لمؤتمر السلام «أنابوليس» الفلسطينى الإسرائيلى، لكن فى الحقيقة فإن الهدف الحقيقى (والمخفى جزئيا) لم يكن إسرائيل وفلسطين بقدر ما كان إيران، قرر المسئولون فى إدارة بوش أن أهداف الرحلة شملت توضيح أى غموض فيما يتعلق بموقف الولايات المتحدة حيال إيران، وبمعنى آخر توضيح أن إعلان وكالات الاستخبارات الأمريكية بأن إيران ليس لديها برنامج للتسليح النووى لا يعنى إنهاء التهديدات الأمريكية لإيران.

وقبل مغادرة بوش فى طريقه للشرق الأوسط بثمانٍ وأربعين ساعة وقع حادث قوارب الصيد الإيرانية فى مضيق هرمز، ذلك الحادث القليل الأهمية الذى تم إعطاؤه حجما أكبر بكثير مما يستحق، ومن بين مسئولى البيت الأبيض الذين قيموا مدى جدية الحادث أكد دانا برينو السكرتير الصحفى «أن سلوك قوارب الصيد لم يكن سلوكا عاديا وتساءل هل يقوى الحادث نية [الرئيس] فى المضى لتجميع المساندة ضد إيران» واستطرد قائلا: «إن الحادث مجرد إشارة لشعوب المنطقة المهتمة بسلوك إيران»[62].

إذن ما دامت إيران لا تمتلك أسلحة نووية فماذا يقلق الولايات المتحدة فعلا؟

لم يبدأ القلق الأمريكى من إيران مع إدارة جورج دبليو بوش، وما تتسم به من أحادية وتطرف عسكرى، بل كان ذلك القلق موجودا من

قبل وكانت نتيجته ما كان يبذل من جهود من جانب الولايات المتحدة لشراء ولاء إيران أو لضمان إضعافها أو لتحطيم قدرتها الاقتصادية والعسكرية، وبالتأكيد كان الاحتياطى البترولى الهائل الذى تمتلكه إيران يجعلها من الدول ذات الأهمية فى نظر كل الدول التى تعتمد على استيراد البترول الأجنبى للحفاظ على مجتمعاتها الصناعية المتقدمة، ولكن هناك أسبابًا أخرى تجعل إيران فى بؤرة الاهتمام الإستراتيجى الأمريكى.

تاريخيا كانت إيران والعراق الدولتان الوحيدتان فى الشرق الأوسط اللتين تمتلكان كل المتطلبات الأساسية التى تجعل منهما قوى إقليمية: الماء، والبترول، والمساحة والحجم، فالماء جعلهما مكتفيتين ذاتيا، والبترول خلق الثراء، وحجم الأراضى وتعداد السكان ضمنا لهما مقومات القوة، وليس من قبيل المصادفة أن تكون كل من إيران والعراق الدولتين فقط فى الشرق الأوسط (الثالثة هى مصر) ذات التاريخ العريق كدول مستقلة، ومع تعديل حدودى بسيط (كانت الكويت سابقا جزءا من العراق أما كردستان العراق فقد تم ضمها حديثا) فإن الدولتين الحديثتين - إيران والعراق وشعوبهما - يرجع تاريخهما وأصولهما إلى الدولتين القديمتين الفارسية والبابلية على التوالى.

لهذا اعتبرت الولايات المتحدة حرب إيران والعراق التى استمرت منذ عام 1980 حتى عام 1988 نعمة كبيرة كوسيلة للإضعاف الشديد للدولتين اللتين تشكلان تحديا إقليميا كبيرا لها، ففى عام 1980 نظر الرئيس العراقى صدام حسين لما يحدث من الحكومة الإسلامية الجديدة على أرض الجارة إيران والمنافس الدائم، وظنه دليل ضعف فقام بغزو إيران، بالنسبة للولايات المتحدة، فإن حرب إيران والعراق التى

استمرت ثماني سنوات وتسببت في فقد حياة مليون شخص كانت فرصة إستراتيجية، فهي تريد أن يخسر الطرفان أو على الأقل أن يطيلا أمد الحرب المدمرة لأقصى مدة ممكنة، مالت الولايات المتحدة بشدة بجانب العراق التي كانت تبدو الأضعف في المعركة، فقدمت المساعدات الاقتصادية والعسكرية التي شملت تكنولوجيا الصواريخ لمساعدة صدام حسين في إدارة أسلحته الكيماوية، فأرسلت إلى بغداد المؤن اللازمة للأسلحة الجرثومية، التي خشيت فيما بعد أن يكون قد تم استخدامها لعمل برنامج للأسلحة البيولوجية، كانت أعداد القتلى على الجانبين مهولة، لكن خسائر إيران تحديدا كانت تتراوح حيث أرسلت كثيرا من الشباب الصغار وأحيانا الكهول من الرجال، وكذلك الأطفال الصغار وبعض النساء بعشرات الآلاف مباشرة إلى بعض المواقع العراقية الأكثر تسليحا، لكن رغم خسائرها في الحرب مع العراق فإن إيران سرعان ما تفوقت على جارتها الخصم القديم، وعندما انهارت العراق كدولة مستقلة عقب هزيمتها عام 1991 في حرب الخليج، والاثنى عشر عاما من العقوبات ثم الغزو والاحتلال الأمريكي منذ عام 2003، برزت إيران القوة الإقليمية الوحيدة المتحدية للهيمنة الأمريكية.

وهكذا يمكن قراءة المخاوف الأمريكية المزعومة من احتمالية إيران نووية، والانفعال الإعلامي الشديد المترتب عليها في ظل هذا الاهتمام الأمريكي القديم بإيران وقلقها من جهودها التي امتدت لعقود - كما حدث مع غيرها من الدول - لإضعاف منافسيها المحتملين وتدعيم سيطرتها وتأثيرها في منطقة الشرق الأوسط. إن أحد مكونات هذا

القلق الأمريكى هو القوة والتأثير الاقتصادى أو بالتأكيد لأن الاقتصاد الأمريكى الذى يعانى اليوم يعطى الولايات المتحدة دافعا لعدم الارتياح من جانبها حيال إيران التى استمرت فى تحديها لتفوق الدولار الأمريكى فى الأسواق البترولية الكونية المهمة.

فى أغسطس 2005 كتب خبير البترول ويليام كلارك واصفا الرد الأمريكى الذى يتوقعه على خطة إيران لإنشاء سوق بترولى تجارى جديد أو بورصة متوقعا لها عام 2006، كتب يقول إن التفسير العقلانى لأى هجوم أمريكى على إيران:

«نتيجة لطموحات إيران النووية فإنه ستكون هناك دوافع اقتصادية غير معلنة وهى البورصة البترولية القادمة التى تشكل الخطوة الثانية فى الحرب البترولية، إن هذه الخطوة الإيرانية تمثل فى جوهرها إساءة أكبر بكثير مما فعله صدام حسين فى خريف عام 2000 عندما جعل اليورو هو عملة التعامل فى سوق الصادرات البترولية العراقية، بداية من مارس 2006 صارت لدى حكومة طهران خطط للبدء فى منافسة بورصة نيويورك NYMEX وبورصة لندن IPE بخصوص تجارة البترول العالمى عن طريق استخدام اليورو كآلية للتجارة الدولية فى البترول، وتعنى البورصة البترولية الإيرانية أنه من دون نوع من التدخل الأمريكى فإن اليورو سوف يجد موقع قدم قويًا فى السوق الدولى لتجارة البترول، فإذا أخذنا فى الاعتبار مستوى الدين الأمريكى ومشروع المحافظين الجدد لفرض سيطرة أمريكية كونية فإن هدف طهران يشكل تخطيا وانتهاكًا صارخين لتفوق الدولار فى السوق البترولية العالمية الحرجة»[63].

ورغم أن بدء العمل بالبورصة الإيرانية قد تأجل عدة مرات، فإن إيران نجحت فى محو الاعتماد على الدولار فى مبيعاتها البترولية، وفى مارس 2007 وافقت اليابان على شراء البترول الإيرانى مقابل الين، وفى سبتمبر وافقت الصين على طلب إيران أن تشترى بترولها الخام مقابل اليورو، وكما نقلت وكالة الأخبار الروسية ريا نوفوسيتى فإن إيران توقفت عن بيع بترولها مقابل الدولار الأمريكى»... وذكرت وكالة أى.إس.إيه. الإيرانية للأخبار يوم السبت.. « تمشيا مع سياسة بيع البترول الخام بعملات أخرى غير الدولار، فقد تم نهائيا إلغاء بيع بترولنا مقابل الدولار، ونقلت الوكالة عن وزير البترول الإيرانى غلام نوزارى قوله إن الدولار لم يعد عملة يعتمد عليها »(64) .

(حتى أثناء إخفائها لقلقها الاقتصادى من إيران فإن إدارة بوش مع بداية عام 2006 لم تعد تعتمد على الادعاءات بأن إيران كانت تقيم قاعدة للسلاح النووى كمصدر وحيد لاعتبارها مصدرا للخطر، فقد أعادت وثيقة الأمن الأمريكى الإستراتيجى القومى لعام 2006 اللغة العدوانية التى اتسمت بها وثيقة عام 2002 عندما تحدثت عن الحرب الوقائية، لكن وثيقة 2006 ركزت أكثر وبطريقة مباشرة على ادعاءات أخرى غير نووية ضد إيران فجاء فى الوثيقة:

«إن النظام الإيرانى يرعى الإرهاب ويهدد إسرائيل ويسعى إلى إحباط سلام الشرق الأوسط، ويحطم ويعطل الديمقراطية فى العراق، وينكر طموحات أهل العراق للحرية، إن المسألة النووية واهتماماتنا الأخرى لا يمكن أن تحل إلا إذا اتخذ النظام الإيرانى قرارًا إستراتيجيا بتغيير تلك السياسات، وانفتح فى

نظامه السياسى وأعطى الشعب الحرية، وهذا هو الهدف النهائى للسياسة الأمريكية ، إننا سوف نستمر فى اتخاذ كل الإجراءات الضرورية لحماية أمننا القومى والاقتصادى ضد التأثيرات المختلفة لسلوك إيران السيئ»[65].

من جديد، عادت الولايات المتحدة تهدد باستخدام القوة المباشرة ضد إيران فى المدى القصير.

ما موقع البترول فى سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران؟

كان البترول دائماً شيئًا رئيسيًا فى علاقات الولايات المتحدة مع إيران رغم الامتناع عن شراء بترول إيران منذ عام 1979، بالنسبة لقوة كونية مثل الولايات المتحدة فإن القضية ليست الدخول المباشر لبترول إيران، إن الولايات المتحدة لا تحتاج لاستيراد كل ذلك البترول الإيرانى أو الشرق أوسطى عموما لاستخدامها الخاص، الشىء الأهم من هذا بكثير بالنسبة لها هو الاحتفاظ بالسيطرة على بترول إيران والدول البترولية الأخرى، والقدرة على تحديد الأسعار والكميات المتوفرة، وضمان وصول البترول للدول الصديقة، ومنعه عن المنافسين، تاريخيا كانت بريطانيا هى التى تحركت قبل الولايات المتحدة لتسيطر على بترول إيران، تقول المحللة أنتونيا جوهارز:

«لأن البريطانيين لم يكن لديهم بترولهم الخاص كانوا هم الأسبق من الأمريكيين فى الركض وراء البترول فى كل أنحاء الكون، وبعد أن طالبت ببترول إيران وبلاد فارس فى 1908، كان ثراء بلاد فارس من البترول هو الأساس لشركة البترول الأنجلو فارسية التى أطلق عليها فيما بعد شركة البترول الأنجلو

إيرانية ثم أصبحت البترولية البريطانية B.P وفى بداية الحرب العالمية الأولى تذمر وينستون تشرشل الذى كان آنذاك اللورد الأدميرال الأول للبحرية البريطانية، من احتكار الشركات العالمية للبترول، وللتغلب على سيطرة تلك الشركات، قال تشرشل إن الحكومة البريطانية عليها أن تقوم بنفسها بذلك العمل، وعندما قال للبرلمان إننا يجب أن نصبح الملاك أو المسيطرين بأى شكل على المصدر الرئيسى الذى يضمن على الأقل إمدادنا بالنسبة التى نحتاجها من البترول الطبيعى، وافق البرلمان، وفى عام 1914 أصبحت الحكومة مالكًا لأغلبية بترول شركة البترول الأنجلوفارسيّة»(66).

وبعد ذلك بعدة سنوات بدأ دخول الشركات الأمريكية، ومنذ البداية كان مفهومًا أن السيطرة على البترول ذات ميزة اقتصادية وسياسية كبيرة لواشنطن، وفى أوائل الخمسينيات من القرن العشرين عندما تحرك رئيس وزراء إيران محمد مصدق فى اتجاه تأميم البترول الإيرانى، كانت بريطانيا المعتمدة بشدة على بترول إيران والتى لا تزال تعانى من الآثار المدمرة للحرب العالمية الثانية، كانت يائسة من مساعدة أمريكا لها، وردا على قيام مصدق بتأميم البترول قامت المخابرات المركزية الأمريكية بتدبير الإطاحة به، وهو رئيس الوزراء المنتخب بالطريق الديمقراطى وفى عام 1953 نصب الشاه الجديد رسميا وأعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أنه «فى سبيل محاربة الشيوعية والدفاع ضدها فإن الأخوات الخمس (شركات البترول الأمريكية) يجب أن تأتى لإيران»(67).

وعلى الرغم من اعتماد الشاه غير المحبوب ونظامه القمعى على الولايات المتحدة لإمداده بالدعم العسكرى والسياسى، فإن إيران

انضمت عام 1960 لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» وكانت مشاركا فى الحظر البترولى فى بدايات السبعينيات من القرن العشرين، وعندما أطيح بالشاه وقامت الجمهورية الإسلامية فى إيران عام 1979، تم ثانية تأميم البترول الإيرانى وقامت الولايات المتحدة بحظر استيراده من إيران، وبرغم ذلك فإن الشركات الأمريكية كانت وما زالت تحقق مكاسب كبيرة من ارتفاع أسعار البترول الذى كان سائدا فى العالم بأسره.

أخذت الحرب الصليبية التى شنتها إدارة بوش لتحقيق السيطرة على الموارد الإستراتيجية خاصة البترول، الطابع الذى سمّوه الحرب على الإرهاب، وهو الراية التى رفعتها إدارة بوش لتغطية حربها على أفغانستان والعراق والهجمات على الصومال وتوسيع القواعد العسكرية فى الشرق الأوسط تقول أنتونيا جوهاز:

«تحت شعار الحرب على الإرهاب نفذت إدارة بوش أكبر عمليات لقوات الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة، إن أحدا يحتاج لخريطة لأكبر آبار البترول فى الخارج ولباقى مخازن احتياطيات البترول وطرق نقل البترول حتى نتابع خطوات القوات الأمريكية، ونتنبأ بالانتشار القادم للقوات العسكرية الأمريكية، إن أكبر احتياطيات للبترول فى العالم موجودة فى منطقة الشرق الأوسط وبالتالى فإن إدارة بوش منذ توليه السلطة فتحت قواعد عسكرية أمريكية جديدة، واستعدادات فى العراق وقطر والكويت وتركيا وأفغانستان وباكستان، والقاعدة البحرية الرئيسية فى ديجوجارسيا فى المحيط الهندى، وتم توقيع اتفاق لقاعدة جديدة مع جيبوتى الواقعة فى شمال الصومال عبر البحر الأحمر

جانب المملكة العربية السعودية، كما تحتفظ الولايات المتحدة بتسهيلات عسكرية فى دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان ومصر. وكما كتب دافيد فروم الذى كان الكاتب السابق لخطب البيت الأبيض فى عام 2003 يقول: «إن الحرب على الإرهاب كانت تصميما مقصودا به أن يجلب استقرارًا جديدا لأكثر مناطق العالم عنفا واضطرابا، وثراء جديدا لها عن طريق ضمان أكبر أنهار البترول»(68).

كانت العراق هى الهدف الإستراتيجى الأول لإدارة بوش فى الحرب على الإرهاب بعد 11 سبتمبر، لكنها لم تكن الهدف الوحيد، مع تدمير البنية التحتية العراقية فى الغزو والاحتلال الأمريكى والارتفاع الهائل لأسعار البترول الذى بلغ 140 دولارا للبرميل فى عام 2008، أصبحت إعادة المطالبة بالسيطرة على صناعة البترول هدفا حاسما لصناع السياسة سماسرة القوة. قبل 11 سبتمبر بعشر سنوات حدد بول وولفوتيز، الذى أصبح وكيلا لوزارة الدفاع فى إدارة بوش، ما ستكون عليه سياسة المحافظين الجدد تجاه العراق وإيران وربما الدول البترولية الأخرى فى الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا قائلا: «إن هدفنا النهائى هو أن نبقى القوة الخارجية المسيطرة فى المنطقة، وأن نضمن وصول الولايات المتحدة والغرب لبترول المنطقة»(69).

ماذا يجب على إيران أن تفعل إزاء الحرب الأمريكية على العراق؟

كان الغزو الأمريكى للعراق عام 2003، والإطاحة بحكومة صدام حسين البعثية، وحل الجيش العرقى سببا فى تقوية إيران كثيرا بإزاحة أكبر عائق أمام بحثها عن الهيمنة الإقليمية ، فكل من العراق وإيران لديها ثراء بترولى، وماء، وشعب كبير: المتطلبات اللازمة لتكون قوى مهمة.

تاريخيا تنافست الدولتان لكسب التفوق فى الشرق الأوسط، ظهر هذا فى حرب إيران والعراق فى الثمانينيات، أدى الاحتلال الأمريكى ليس فقط لتدمير قدرات العراق ولكنه أدى أيضا لبروز إيران كأكبر قوة إقليمية.

كان التقرير الذى قدمه الجنرال دافيد بتروس والسفير ريان كروكر فى 11 سبتمبر 2007 يهدف إلى شيئين: الأول خلق تأييد شعبى لإرسال الـ 30 ألف جندى إضافى التى أوصلت عدد قوات الاحتلال الأمريكى إلى 165 ألفًا (بالإضافة إلى 150 ألفًا المرتزقة الذين تدفع لهم الولايات المتحدة أجورهم، وكان هذا هو الخبر الجيد الذى حمله التقرير، أما الخبر الثانى الذى وصفه بتروس بالمقلق فهو أن إيران يبدو أنها تحاول «أن تحارب بالوكالة ضد دولة العراق وقوات التحالف».

وفى إجابته عن سؤال أحد المحررين أنكر بتروس أن يكون هدف حديثة عودة ممارسة الضغط على إيران، ولكن مما لا شك فيه أن هدف التقرير الرئيسى كان إظهار إيران على شكل الشيطان، وقد انضمت وزيرة الخارجية كونداليزا رايس إلى الحملة قائلة « إن إيران جار متعب جدا » أما نائبها جون نجروبونتى فقد أضاف ادعاءات لا دليل عليها بأن إيران كانت تمد فلول طالبان فى أفغانستان بالأسلحة.

كان تقرير بتروس مصمما ليتناسب تماما مع الحملة الصليبية التى تشنها إدارة بوش ضد إيران، وقد أظهر تقرير عن ديك تشينى نائب الرئيس أنه كان قد اقترح ضربات جوية على معسكرات التدريب فى العراق التى تشتبه فى قيام إيران بإدارتها، وفى الشهور السابقة لظهور

بتروس أمام الكونجرس ظهرت سلسلة من التقارير العسكرية العراقية توجه اللوم لإيران على العديد من النتائج المترتبة على الاحتلال الأمريكي غير القانونى، ففى يوليو قال البريجادير جنرال كيفين برجنر المتحدث باسم قوت الاحتلال الأمريكية إن أعضاء من قوات القدس الإيرانية ساعدوا فى التخطيط للهجوم الذى وقع فى يناير فى مدينة كربلاء الشيعية الذى أسفر عن مقتل خمسة جنود أمريكيين[70]، ولكن التحديد الوارد فى تلك الادعاءات لم يكن مدعوما بأى دليل محدد.

وفى منتصف عام 2007 أصبحت الادعاءات عن تدخل إيران فى العراق شيئًا أساسيًا فيما تبنيه واشنطن ضد إيران، وأصبح التركيز على إيران خاصة الادعاءات عن تدخل إيران وتورطها فى العراق هو الاهتمام الشاغل للحكومة العراقية التى تدعمها الولايات المتحدة، برغم الدمار والقتل اللذين تسببت فيهما الحرب العراقية الإيرانية، فإن الدولتين تشتركان فى الحدود والتاريخ القديم، لقد نجمت عن الحرب معاناة هائلة وبالطبع عداوات كبيرة فى الدولتين لكن الروابط القائمة منذ أمد طويل تبدو مستمرة، الشيء المؤكد أن هناك اختلافات كثيرة، فالإيرانيون الفارسيون يتحدثون لغة مختلفة عن العراقيين العرب، والثقافات تختلف فى أوجه عديدة، لكن هناك أيضا الكثير من أوجه التشابه، فكلاهما دولة حديثة ترجع جذورها لأقدم عصور الإنسانية فى الإمبراطوريات البابلية والفارسية القديمة، كلاهما مجتمعات عالمية خالية من التعصب القومى، متعددة الثقافات بداخلها عرقيات ولغويات مختلفة وأقليات دينية أكبرها هم الأكراد، وإلى جانب الروابط الكبيرة بين الدولتين فإن الكثير من الشيعة العراقيين خاصة فى الجزء الجنوبى من الدولة يحتفظون

بعلاقات قديمة ودائمة وعلاقات شخصية وسياسية عميقة مع إيران، والعديد من كبار المسئولين فى الحكومة العراقية والبرلمان قضوا سنوات المنفى فى إيران إبان نظام صدام حسين، وكثيرون تزوجوا من إيرانيات، رجل الدين العراقى البارز آية اللـه السيستانى الذى ولد فى إيران يبقى ربما أكثر الأصوات تأثيرًا بين الشيعة العراقيين، خاصةً فى جنوب العراق وقد استمر يحتفظ بعلاقات وثيقة مع طهران طيلة سنوات الاحتلال الأمريكى للعراق، وفى منتصف عام 2007 - فيها اعتبر - على نطاق واسع أنه ابتعاد عن إيران واتجاه واضح نحو شخصية قومية عراقية غير الحزب السياسى الذى يعرف به السيستانى اسمه من المجلس الأعلى للثورة الإسلامية فى العراق إلى المجلس الأعلى العراقى الإسلامى، ولكن الحزب استمر فى نفس الوقت مرتبطا ارتباطا وثيقا بإيران وظل مؤثرا داخل الحكومة العراقية التى تدعمها الولايات المتحدة، وظل السيستانى محل تقدير فى كل مكان بالعراق.

وفى أغسطس 2007، ذكر مسئول عراقى كبير أن حكومته تتلقى تقارير مخابراتيه أمريكية منتظمة عن ناشطين إيرانيين مشتبه فيهم، وأعرب عن قلقه من أن «الولايات المتحدة أصبحت أكثر تركيزًا على التأثير الإيرانى داخل العراق» واستطرد قائلا : «إننا لا نريد أن تصبح العراق منطقة صراع بين إيران والولايات المتحدة»[71] .

لكن العراق كانت من قبل «منطقة صراع»، وفى تحرك استفزازى واضح أعلنت الولايات المتحدة فى سبتمبر2007 أنها بدأت فى إنشاء

أحدث قاعدة عسكرية أمريكية فى العراق لتكون على بعد أقل من خمسة أميال من الحدود الإيرانية[72]. ويدعى المسئولون الأمريكيون كثيرا – من دون تقديم دليل – أن إيران تتزعم «الهلال الشيعى» الصاعد الذى يهدد استقرار الأنظمة العربية فى الشرق الأوسط ، لكن ليس هناك أدنى شك أن إيران قلقة جدا فى الواقع بشأن العنف وعدم الاستقرار فى العراق والانتشار العسكرى الدائم على حدودها الغربية، وفى الحقيقة فإن الاحتلال الأمريكى للعراق وسيطرة قوات الناتو الذى تهيمن عليه الولايات المتحدة على أفغانستان، بالإضافة إلى الانتشار الضخم للقوات الأمريكية فى تركيا، والقوات الأمريكية الخاصة التى تعمل فى باكستان علانية، كل هذا يبقى إيران محاطة تماما بقوات عسكرية أمريكية وقوات حليفة للولايات المتحدة الأمريكية.

وبعد صدور التقرير الذى قدمته وكالات الاستخبارات الأمريكية فى ديسمبر 2007 الذى أظهر أن إيران لا تملك برنامجا للأسلحة النووية، فان الكثيرين فى الشرق الأوسط ، حتى الزعماء العرب الذين ظلوا لفترة طويلة عملاء لواشنطن بدأوا فى إبعاد أنفسهم عن الحملة الصليبية التى تريدها إدارة بوش ضد إيران.

وفى فبراير 2008 قام الرئيس الإيرانى أحمدى نجاد بزيارة دولية إلى بغداد كأول رئيس إيرانى يدخل العراق منذ الحرب العراقية الإيرانية التى انتهت منذ عشرين عاما، وعلى الرغم من وجود ترتيبات أمنية كبيرة شوهد أحمدى نجاد وهو ينتقل من المطار إلى بغداد والمدن الأخرى ويمشى

متنزها بين الأسواق والمساجد، فيما يشبه الترتيب المقصود به مقارنة القدر الكبير من الأمان الذي كان يشعر به أحمدى نجاد، بالإجراءات الأمنية الهائلة التى ميزت زيارات بوش القصيرة للعراق، التى كان يقضيها قابعا فى قاعدة عسكرية أمريكية لساعات قليلة ثم يجرى مهرولا خارجا من العراق، وقد كتبت صحيفة الإمارات الحكومية والأمريكية الميول تصف زيارة نجاد للعراق قائلة:

«ظهر الرئيس محمود أحمدى نجاد سعيدا وفخورا أثناء زيارته الأخيرة للعراق، كان هذا بوضوح وقت الحصاد الذى يقطف فيه الرئيس نجاد ثمار خمس سنوات من الإستراتيجية الإيرانية الناجحة، كان أحمدى نجاد هو أول رئيس يزور العراق منذ الاحتلال الأمريكى بخلاف الرئيس جورج بوش، لكن زيارة الرئيسين كانت مختلفة اختلافا كبيرا، فبينما كانت الزيارات الثلاث التى قام بها جورج بوش، تحاط بقدر كبير من السرية، حظيت زيارة الرئيس الإيرانى بإعلام مكثف عنها، فقد وصل إلى بغداد وتجول فيها علنا... لقد كانت رسالة أحمدى نجاد التى أراد أن ينقلها هى أن السياسة والإستراتيجية يمكن أن تحقق ما لا تستطيعه الحرب، وقد نجحت زيارته نجاحا كبيرا فى نقل رسالته، وحققت ما لم تحققه الحرب العراقية الإيرانية التى استمرت ثمانى سنوات، وكبدت الدولتين أرواح أكثر من مليون شخص، وتسببت فى خسائر اقتصادية للدولتين بلغت تريليون دولار أمريكى وتركت خلفها دمارا شاملا.. لقد حققت الزيارة تأثيرا إيرانيا متزايدا فى العراق، وأكدت بما لا يدع مجالا للشك أن إيران هى الأقوى تأثيرا على العراق من سائر جيرانها[73]».

وإذا نحينا جانبا الصلات الإقليمية والمذهبية الوثيقة، فإننا سنجد سببا آخر للشعبية التى حظيت بها زيارة أحمدى نجاد وهو حجم التجارة السنوية بين العراق وإيران، الذى يبلغ بليونى دولار أمريكى، كما مثلت الزيارة تحديا خطيرا للسيطرة الأمريكية على الحكومة العراقية ، وذكرت واشنطن أنه بينما تم انتخاب المسئولين تحت حماية الاحتلال الأمريكى فإن كثيرين منهم تربطهم بطهران روابط باقية أكثر دواما، لكن واشنطن لم تستوعب بعد هذه الحقيقة، وعند انتهاء احتلالها للعراق الذى أصبح ضرورة عاجلة فإن الولايات المتحدة سيكون عليها أن تسلم بالعلاقات الوثيقة بين الدولتين - إيران والعراق، والحقيقة المؤكدة وهى أن إيران سوف تبقى مع العراق ولها فى المستقبل.

الجـــزء الثالث

بدائــل الحــرب

من يعارض العدوان على إيران؟ وما بدائل ذلك العدوان؟

ليس مدهشا، بالتأكيد، أن يعارض كل الإيرانيين عدوانا أمريكيا على إيران، لكنه قد يكون شيئا غير متوقع ألا تؤيد أغلبية كبيرة من الأمريكيين مثل هذا العدوان، فى استطلاع للرأى جرى فى يونيو 2008 أجاب أكثر من النصف (57 ٪) من الأمريكيين الذين استطلعت آراؤهم بأن الدبلوماسية هى «أحسن سبيل» لمعالجة الموقف الراهن مع إيران، بينما قال أكثر من الربع بقليل إن محاولة فرض عقوبات دولية هو الطريق الأفضل، والشيء المهم هو إن 7 ٪ فقط من الأمريكيين اختاروا العمل العسكرى، ومما له دلالة عميقة أنه برغم الدعاية الصاخبة المضادة لإيران والإثارة الشديدة التى حدثت بين خريف 2007 وربيع 2008 فإن الأمريكيين لم يقتنعوا، فقل التأييد لفرض عقوبات والتهديدات العسكرية والعدوان، وزاد التأييد فقط للدبلوماسية فقد ارتفع من 39 ٪ إلى 57 ٪[74].

ادعت إدارة بوش أن عدوانها على إيران يرجع فى أحد جوانبه إلى قلقها على انتهاكات حقوق الإنسان هناك، لكن نشطاء حقوق الإنسان الذين تدعى إدارة بوش تأييدهم لها وقفوا بحزم ضد الضربة العسكرية الأمريكية على إيران، كانت أبرزهم هى شيرين عبادى المحامية الإيرانية

والقاضية السابقة والحاصلة على جائزة نوبل للسلام عام 2003، فقد كتبت فى عام 2005 مقالة افتتاحية بجريدة نيويورك تايمز تحت عنوان «قضية حقوق الإنسان ضد العدوان على إيران»، قالت شيرين عبادى فى المقالة: «إن المدافعين عن حقوق الإنسان فى إيران يرون أن احتمال عدوان عسكرى أجنبى على بلادهم يمثل كارثة حقيقية لقضيتهم».

ووصفت حركات حقوق الإنسان الإيرانية «بالمذبذبة وغير المنيعة» واستطردت قائلة: إن المنظمات المستقلة ضرورية لتقوية ثقافة حقوق الإنسان فى إيران، لكن التهديد بتدخل عسكرى أجنبى سيخلق مبررا قويا للعناصر السلطوية التحكيمية لاجتثاث مثل تلك المنظمات ووضع نهاية لنموها. فى عام 1980 بعد أن غزا صدام حسين إيران وأشعل المشاعر القومية لدى الإيرانيين، استغلت السلطات الإيرانية المناقشات لقهر المنشقين والمخالفين فى الرأى، واعترفت السيدة شيرين عبادى بأن «النفاق والمراءاة الأمريكية لن تجديا أيضا خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار أن الحكومة الأمريكية تغض الطرف عن الإساءة لحقوق الإنسان، وخاصة حقوق النساء فى بعض الدول فى الشرق الأوسط من حلفائها المقربين كالمملكة العربية السعودية».

ومن هنا يصعب عدم رؤية تركيز إدارة بوش على حقوق الإنسان فى إيران على أنه ستار يخفى مصالحها الإستراتيجية. كانت النتيجة التى خلصت إليها السيدة شيرين عبادى واضحة جدا وهى: «أن الحصول على التزام الحكومة الإيرانية بالمستويات العالمية لحقوق الإنسان هو الهدف

الأسمى لحركات حقوق الإنسان، أما التدخل العسكرى الأجنبى فهو أسرع طريق للإضرار وجعل حقوق الإنسان هدفا بعيد المنال»[75].

إن معارضة السيدة شيرين عبادى وغيرها من المدافعين عن حقوق الإنسان للعدوان أو التدخل العسكرى الأمريكى هو شىء ذو أهمية كبيرة، لأن انتهاك حقوق الإنسان فى إيران يبقى شيئًا خطيرًا، وكما هو الحال فى الولايات المتحدة فإن بعض الإساءات لحقوق الإنسان تتمثل فى عقوبة الموت، عقوبة الموت ضد الأطفال والإعدام بطريقة وحشية وغير ذلك، قدمت إيران دعوة مفتوحة لوكالات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وقامت ستة وفود من المنظمة العالمية بزيارة إيران، ورغم هذا ظل نشطاء حقوق الإنسان قلقين بسبب فشل إيران فى تنفيذ توصياتهم، وفى يونيو عام 2008، وإزاء هذا الفشل، ناشدت السيدة شيرين عبادى وكثير من منظمات حقوق الإنسان حكومة إيران أن تتعاون مع مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة فى الاهتمام بتلك الإساءات لحقوق الإنسان، خاصة تلك المتعلقة بعقوبة الموت، والموت أثناء الاعتقال، والعقاب بالبتر، والجلد بالسياط وسوء معاملة المدافعين عن حقوق الإنسان وحرمانهم من حقهم فى السفر، وقمع الحركات العمالية والطلبة وكبت الفساد وغير ذلك، ويبقى النقص فى حرية التعبير فى إيران بما فيه حرية الصحافة مصدرا خطيرا للقلق من جانب منظمات حقوق الإنسان، وطالب النشطاء فى مجال حقوق الإنسان إيران أن تقدم التقارير التى تأخرت عن تقديمها فى الوقت الذى وعدت بتقديمها خلاله إلى لجنة حقوق الإنسان الاقتصادية والثقافية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، وقالت السيدة شيرين عبادى إن التعاون مع الأمم المتحدة فى مجال حقوق

الإنسان أمر مهم يساعد الحكومة الإيرانية لتحسين الاحترام لمستويات حقوق الإنسان العالمية التى تلتزم بها الجمهورية الإسلامية[76].

وفى يناير 2007 قال محمد البرادعى مدير وكالة الأمم المتحدة للطاقة الذرية «ما زلت أعتقد أن الحل الوحيد للمسألة الإيرانية التى هى فى أيدينا الآن» هو الحوار، والمفاوضات، والمشاركة من جانب دول الجوار وكل الأطراف الوثيقة. الصلة، الدول العربية، ويجب أن تشارك الولايات المتحدة... إننا نحتاج للمحاولة، نحتاج لأن نستثمر فى السلام لأن البديل ليس موجودا، والبدائل ستكون أسوأ بعشرات المرات[77]». وبعد تسعة أشهر أكد أن القوة يجب أن تكون آخر خيار تلجأ إليه فى إيران، وحث الناس ألا ينسوا دروس الحرب العراقية، وقد انتقدت تشجيع البرادعى على توخى الحذر[78].

وقد أخذ هانس بليكس زميل البرادعى الذى ترأس من قبل بحث الأمم المتحدة عن أسلحة الدمار الشامل فى العراق، والذى يرأس الآن لجنة أسلحة الدمار الشامل فى السويد، موقفا مشابها من موقف البرادعى قائلا إن إيران لا تشكل تهديدا، وأن الولايات المتحدة تضخم الأمور وأضاف: «هناك وقت للتفاوض مع إيران وأن تتم المفاوضات بشكل متعقل، أعتقد أنهم يستخدمون العصا كثيرا، يجب عليهم أن يستخدموا الجزرة أكثر، تماما كما فعلوا فى المسألة الكورية الشمالية حيث يحققون بعض التقدم»[79].

اجتمع فى مارس 2008 عدد من الصفوة السياسية فى الولايات المتحدة من وزراء الخارجية السابقين للدعوة إلى محادثات مباشرة مع

إيران، وهم وإن كانوا لم يدعوا بطريقة صريحة إلى نبذ الخيار العسكرى إلا فإنهم دعوا الولايات المتحدة أن تفتح خطًا للحوار مع إيران قائلين إنه من المهم الاحتفاظ بصلات مع المخالفين والمتفقين معنا على السواء، قاد المجموعة وزير خارجية بوش السابق كولين باول، وضمت المجموعة مستشار نيكسون السيذ هنرى كيسنجر، والدبلوماسى القدير جيمس بيكر وهو أحد الدبلوماسيين الذين كانوا يعملون مع جورج دبليو بوش، وكذلك ضمت المجموعة السيدة مادلين أولبرايت ووارن كريستوفر من عهد كلينتون[80]، وقد تحدث الرئيس الأمريكى الأسبق جيمس كارتر إلى صحيفة ها آرتس الإسرائيلية داعيا إدارة بوش للبدء فى محادثات مباشرة مع النظام الإيرانى لحل مسألة برنامج إيران النووى قائلا: "إن الخيار الأفضل هو الحوار مع إيران»[81]، وحتى المحافظون المؤيدون لحرب العراق والذين لم يبدوا إلا قليلًا من الاهتمام بالخسائر فى الأرواح بين الإيرانيين، تحدثوا هم أيضا معارضين لمد الحرب لتشمل إيران فطبقا لما قاله جيمى كار فانو من مؤسسة التراث اليمنية «لا توجد خيارات عسكرية جيدة عندما تحاول أن تجعل العراق مستقرة وحكومتها قائمة بعملها، وتريد أن تمنع الإيرانيين من التدخل فى العراق، فإنك يجب ألا تدخل فى حر ب مع إيران التى تفصلها عن العراق حدود طويلة، إن هذا من وجهة النظر الجيوسياسية لا معنى له»[82].

حذر كثير من الرموز العسكرية من خطر عدوان أمريكى على إيران من بينهم الكولونيل لورانس ويلكرسون الذى كان يعمل مساعدا أول

لوزارة كولين باول، والجنرال روبرت جارد الرئيس السابق لجامعة الدفاع الوطنى، وجون إبيزايد الجنرال المتقاعد والرئيس السابق للقيادة الوسطى الذى قال: «إن إيران ليست دولة انتحارية... أشك فى أن إيران تعتزم مواجهتنا بالسلاح النووى، وأعتقد أننا نمتلك القدرة على تدمير إيران إذا أصبحت قوة نووية، إن حربا بمعنى دولة ضد دولة فى هذه المنطقة من العالم ستكون مدمرة للجميع، وإننا يجب إلى أقصى حد ممكن أن نتحاشاها، هذا هو ما أعتقد[83]. وقد انضم الجنرال ويلس كلارك إلى الاقتراع المركزى الذى أجرته منظمة المحاربين القدماء فى فبراير 2007 عن طريق الإنترنت على شكل التماس نصه «أوقفوا حرب إيران»، متحدثا عن حوار أمريكا إيران قال ويلسن كلارك" ألا يمكن لمثل هذا الحوار إذا أحسنت إداراته، أن يكون بداية لعملية تستطيع عبر الأيام تخفيف حدة التوجهات المتشددة واستقطاب آراء فى المنطقة، أليس من الأيسر بدء مثل هذا الحوار الآن قبل موت أعداد أكبر، وسقوط شهداء يشعل الإعلان عنهم النزاعات المتعصبة[84]»، وقد انضم إلى منتقدى توجيه ضربة إلى إيران الأدميرال ويليام فالون قائد القيادة الوسطى الذى أشعلت استقالته التى تمت فى مارس 2008 مخاوف جديدة من احتمال هجوم أمريكى على إيران (انظر، مع وجود كل هذه المعارضة، هل ما زال ممكنا أن تهاجم الولايات المتحدة إيران؟).

لقد تقاعد معظم العسكريين المنتقدين للحرب ضد إيران ذوى الرتب العالية من الخدمة العسكرية، بينما توجد مؤشرات أن هناك معارضة قوية لضربة عسكرية ضد إيران بين الرتب العسكرية العالية ممن هم فى الخدمة، لكن قليلًا من الجنرالات كانوا راغبين فى المخاطرة بالتحذير من قرارات رئاسية مهما كانت خطورتها وهم ما زالوا فى الخدمة، وإن كان بعضهم خاصة

فى البحرية قد بدأ منذ منتصف عام 2008 يلمحون بمعارضتهم من بينهم كيفين كوسجريف نائب الأدميرال وقائد الأسطول الأمريكى الخامس، وهو أعلى رتبة بحرية أمريكية فى القيادة البحرية بالشرق الأوسط الذى ذكر لإذاعة الـ أيه. بي. سي. أن: «الحرب مع إيران ستكون كارثية جدا، وستكون لها أصداء، وتترتب عليها صدامات عبر المنطقة كلها». وأضاف أن «الطريق الأفضل فيما يتعلق بإيران سيكون من خلال الوسائل الدبلوماسية».

إن أحدا ممن قابلتهم لم يقترح الحرب مع إيران كشيء جيد، إن السبيل المفضلة جدا هو السعى الدبلوماسى أن تستمر فى العمل مع الجماعة الدولية لممارسة الضغط المناسب على الجمهورية الإسلامية الإيرانية[85]، لم تكن المعارضة للحرب قاصرة على البحرية فقط.

كان كيفين كوسجريف وغيره ينادون باتصالات أكبر مع إيران، وإن لم يستبعدوا نهائيا خيار استخدام القوة العسكرية، قال كوسجريف إن اتصالات بين البحريتين الأمريكية والإيرانية يمكن أن يكون مفيدا مثله مثل الاتصالات التى قامت بين البحريتين الأمريكية والسوفيتية إبان الحرب الباردة، وهى نفس الدعوة التى أطلقها قبل ذلك الأدميرال فالون الذى كان قد تقدم باستقالته التى يبدو أنها كانت احتجاجا على تهديدات إدارة بوش بحرب ضد إيران، وقد ذكر مسئولون فى إدارة بوش أنه أثناء وجوده فى منصبه كرئيس للإدارة المركزية، فإن فالون كان قد اقترح علاقات مشابهة بين البحريتين - الأمريكية والإيرانية - كطريقة لبدء حوار مع الدولة بعد نحو 30 عاما بلا علاقات دبلوماسية بين الولايات المتحدة وإيران، وهى الفكرة التى رفضها فورا البيت الأبيض الذى ادعى أنها ستكون «جائزة لطهران»، قال الأدميرال فالون

«إن لنا فى سلوكنا اليومى أثناء العمل الروتينى صلات متميزة مع البحرية الإيرانية». واستطرد قائلا: «عندما تكون الأحوال حسنة فستكون هذه طريقة معقولة للتفاعل للبناء على العلاقات البحرية القائمة»، ولم يناقش المبادرة تحديدا إلا أنه قال «إن البحرية يمكن أن تمهد الطريق لبدء عملية ترمى إلى استئناف مستوى من العلاقات مع إيران»[86].

وفى نفس الوقت فإن روبرت جيتس وزير دفاع بوش بدأ فى التحول إلى نغمة أقل صلابة بخصوص الحوار مع إيران، وهذا له دلالة لأن هنا المدخل الجديد يتناقض مع كل من البيت الأبيض وأيضا مع الحملة البلاغية التى شنها المرشح الجمهورى للرئاسة لعام 2008 السيناتور جون ماكين.

أما الجنرال البحرى المتقاعد أنتونى زينى، القائد السابق للقيادة الوسطى، فقد وافق على الحاجة إلى منع المواجهات غير المقصودة مع إيران، واقترح مركزا للتنسيق البحرى فى منطقة الخليج الفارسى، واتصالات بين الكوبرى والآخر Bridge to bridge communication وتنسيقا للبحث والإنقاذ بين الولايات المتحدة وإيران ولكل البحريات العربية فى المنطقة، وأضاف الجنرال زينى أن هذا سيكون أساسا مبدئيا لتعاون أكبر من خلال الخطوط التى وضعها الأدميرال كوسجريف، التى تؤدى إلى صلات أكبر، واستطرد الجنرال زينى قائلا: «إن الأدميرال كوسجريف فى نفس الوقت اعترف بأن الناس لديهم مشاعر غير مستقرة». الناس يميلون إلى الاقتناع بشىء بخصوص إمكانية العدوان الأمريكى على إيران عام 2008، ولكنه استبعد التقارير واصفا إياها بأنها أسطورة حضرية[87].

وفى جهودها لاستخدام العون العالمى والشرق أوسطى لتصعيد الضغط على إيران، ادعت إدارة بوش وكما هى معتادة - أن الحكومات العربية خائفة من إيران، وأن "حلفاء الولايات المتحدة السنيين مهددون من الحكومة الإيرانية الشيعية، وفى الحقيقة فإن الأنظمة العربية التى تدعمها منذ فترة طويلة - الولايات المتحدة، ترى فى إيران منافسا إقليميا بسبب تأثيرها السياسى والإقتصادى، وتحديها لواشنطن القوة التى تقدم لهم منذ أمد طويل الحماية الإستراتيجية الإقليمية، ولكنهم يشعرون بخوف أكبر من نتائج أى صراع عسكرى بين الولايات المتحدة وإيران. فى يناير 2007 قال أمين عام جامعة الدول العربية عمرو موسى لاجتماع الدول الغنية والكبيرة فى منتدى العالم الاقتصادية فى دافوس.. إن أى ضربة عسكرية من جانب الولايات المتحدة ضد إيران سوف تؤدى إلى «ارتداد النار» واشتعال خلفى. وأن واشنطن عليها أن تستخدم الحوار فى حل التوترات مع إيران وأيضا مع العنف فى العراق[88].

على العكس تماما مما حدث أثناء الإعداد لغزو العراق عندما نجحت إدارة بوش فى إجبار الكثير من الدول على المشاركة ولو على الأقل الاسمية فى التحالف، ففى حالة إيران فإن إسرائيل هى الدولة الوحيدة التى ساندت الولايات المتحدة بطريقة محددة، فإن دولا تشمل فرنسا والمملكة المتحدة رفضت أن تنبذ تماما العدوان العسكرى الأمريكى، لكنها لم تساند علانية دعوات الولايات المتحدة للتفكير فى المشاركة فى الضربة العسكرية، وبينما كانت الحكومات الأوربية خاصة البريطانية والفرنسية تركز على تصعيد العقوبات ضد إيران، ظل الرأى العام فى الدولتين رافضا وبشدة العمل العسكرى الأمريكى ضد إيران أكثر مما

كان عليه الحال وقت الإعداد لغزو العراق، مما تسبب فى وضع مزيد من الوقود على نار المعارضة لحرب مشابهة أو حتى أسوأ.

هل نجحت العقوبات الأمريكية ضد إيران؟ وما تكاليفها؟

كانت العقوبات ضد إيران وعزلتها هى إستراتيجية واشنطن خلال التسعينيات، وعقب وصول بيل كلينتون للرئاسة فى عام 1993، أعلن إستراتيجية الاحتواء الثنائى، التى تهدف إلى منع العراق وإيران من استعادة قوتهما، وفى عام 1995 فرض كلينتون عقوبات اقتصادية قوية ضد إيران وضغط على شركاء الولايات المتحدة التجاريين ألا يتعاملوا مع إيران، وفى عام 1996 أصدر الكونجرس قانون العقوبات ضد إيران وليبيا الذى يمنع الاستثمارات المهمة فى مشروعات الغاز والبترول فى كل منهما.

على الرغم من أن العقوبات الأمريكية ضد إيران لم تكن فى حجم العقوبات التى فرضتها على العراق باسم الأمم المتحدة، فإن الشعب الإيرانى ما زال يدفع ثمنا غير معقول لها، فإن معظم البنية التحتية الإيرانية خاصة البنية التحتية فى مجال البترول والطائرات المدنية قد تمت فى أثناء نظام الشاه، لذا فإن معظم قطع الغيار المطلوبة أمريكية الصنع، وهى لذلك غير متوفرة فى ظل العقوبات، فى يونيو 2005 حذرت منظمة الطيران المدنى العالمية أن عقوبات الولايات المتحدة ضد إيران تضع حياة المدنيين فى خطر بمنعها الطيران الإيرانى من قطع الغيار ومن إصلاح الطائرات.

وقالت إن حكومة الولايات المتحدة والشركات الأمريكية الرئيسية تنكر الاتفاقيات الدولية وتقوم بعمل يضع المسافرين على الطائرات التجارية الإيرانية فى خطر، وكذلك آلافا من الأشخاص من دول أخرى مسافرين من وإلى إيران.

وأشار التقرير إلى أن الشركات الأمريكية التى رفضت الإمداد بقطع الغيار ومنعت إرسال الآلات لدول أخرى للإصلاح، وهددت بمنع القطع عن شركات طيران أوربية إذا قامت تلك الشركات بعمل أعمال صيانة للطائرات الإيرانية، وإن عدم الاهتمام بالسلامة الجوية يزداد حدة وقوة، وبعد ذلك بستة أشهر سقطت طائرة نقل عسكرى إيرانية أمريكية الصنع مما أسفر عن مصرع 108 أشخاص[89].

وطبقا لما نقلته صحيفة لوس أنجليوس تايمز:

«العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران من جانب مجلس الأمن ودول مثل الولايات كان لها قيود ملموسة قليلة لكنها خلقت مناخا جعل المستثمرين خائفين، كما ذكر المراقبون أن العقوبات مثل جبل جليدى هذا ما قاله سعيد ليلاظ صحفى واقتصادى إيرانى إن 10 ٪ فقط من العقوبات ترجع إلى مجلس الأمن، أما الـ 90 ٪ الباقية فهى خوف من الولايات المتحدة، وبعض المسئولين انتابهم الهلع من أن تتكرر فى إيران الأحداث التى وقعت فى العراق بعد حرب الخليج فى عام 1991، عندما أحجمت الشركات عن القيام بالاتجار مع العراقيين بسبب العقوبات، مما أثر عكسيا على معيشة الشعب العراقى، بينما أسهم

فى تقوية صدام حسين ودائرته الداخلية، حتى لو كانت هناك مواد ليست على القائمة فإن العديد من الشركات سوف تقول «لا داعى للعمل مع إيران» طبقا لما ذكره دبلوماسى أوربى فى طهران، لقد أصبحت مثل العراق فى التسعينيات عندما كانت الشركات ترفض بيع الأوراق والأقلام للعراق»[90].

عندما تكون العقوبات مفروضة من جانب أكبر اقتصاد فى العالم، فإن العقوبات المنفردة من دون تغيير- تصبح عقوبات شاملة حيث تكون الدول الأخرى والمؤسسات المالية حريصة على أن تبقى بجانب واشنطن وحتى ما يسمى بالعقوبات الحادة المقصودة بها الصناعة النووية فى إيران، فقد أثرت فى أعداد كبيرة من الناس، وقد تسبب وصف الحرس الثورى الإيرانى، بالكيان الإرهابى كما قالت إدارة بوش فى أواخر عام 2007، فى فرض العقوبات على العشرات بل ربما المئات والآلاف من الإيرانيين الذين يرتبط أفراد عائلاتهم بأية روابط بهذا الجهاز البيروقراطى الضخم الموجود داخل العسكرية الإيرانية الرسمية.

تسببت العقوبات البترولية فى تقليص إمكانات إيران على إعادة بناء وتحسين قدرتها على تكرير البترول التى تآكلت بشدة، وبهذا قلت كميات الجازولين والمنتجات الأخرى اللازمة للاستخدامات المنزلية، والشيء المؤسف أن العقوبات كانت وراء اقتناع عدد أكبر من الإيرانيين أن بلادهم فى حاجة للطاقة النووية برغم احتياطاتها البترولية الهائلة، حيث تسببت تلك العقوبات فى حدوث قصور شديد فى أنواع البترول المستخرجة من عمليات التكرير.

وفى نهاية يوليو 2007، كان الضغط الذى مارسته الولايات المتحدة على حلفائها الأوربيين وعلى روسيا والصين أيضا كافيا لأن يصدر مجلس الأمن قراره رقم 1996، الذى أنكر حقوق إيران التى تكفلها لها اتفاقية منع الانتشار النووى، وطالبها بأن «توقف التخصيب وما يترتب عليه من عمليات تنشيطية بما فيها البحوث والتطوير» وهدد إيران بالمزيد من العقوبات الاقتصادية إذا رفضت وقف أنشطتها، وكانت نتيجة التصويت موافقة 14 عضوا بينما رفضته قطر الدولة الشرق أوسطية الوحيدة فى المجلس. بعد ذلك بشهر واحد وفى تقرير غير معلن أوضح البرادعى المدير العام لوكالة الطاقة الذرية، الذى كان قد حصل فى العام السابق على جائزة نوبل، أن إيران لا تنتج اليورانيوم[91].

بعد هذا التصويت مباشرة بدأت الولايات المتحدة حملتها لإقناع أعضاء مجلس الأمن الآخرين وإجبارهم على عقوبات أخرى جديدة ضد إيران إذا استمرت فى رفض طلب مجلس الأمن لوقف الأنشطة التخصيبية، وقد نجحت إدارة بوش فى 23 ديسمبر 2006 حيث فرض المجلس عقوبات تحرم تصدير أى مواد نووية لمفاعلات الطاقة الموجودة لديها، وتجميد الأرصدة الموجودة خارج البلاد لعدد من الأشخاص والمؤسسات التى يزعمون اشتراكها فى أنشطة خاصة بالانتشار.

وفى عام 2007 دعا البرادعى إلى «متسع من الوقت» فى برنامج إيران النووى مقترحا أن يوقف مجلس الأمن العقوبات ضد إيران إذا هى جمدت برنامجها النووى، كما دعا فى حديث مع الـ سى . إن. إى. إلى لقاءات مباشرة بين الولايات المتحدة وإيران[92]، وبدلا من أن يفعل ذلك، واصل البيت الأبيض ممارسة الضغوط، ففى مارس 2007 فرض

مجلس الأمن مجموعة أخرى من العقوبات لتجميد أرصدة عدد أكبر من الأفراد والمؤسسات الإيرانية، وحظر مبيعات الأسلحة الإيرانية لأى دولة أخرى.

وفى ديسمبر 2007، وبالتعارض مع موقف إدارة بوش فى مجلس الأمن، أصدر مكتب المحاسبة العامة الأمريكى تقريرا تحت عنوان «عقوبات إيران: تأثيرها فى تحقيق أهداف الولايات المتحدة غير واضح ويجب تغييرها» وجد التقرير أن روابط إيران التجارية الكونية ودورها الرائد فى إنتاج الطاقة تجعلان من الصعب على الولايات المتحدة عزل إيران أو الضغط عليها لتخفيض عمليات الانتشار أو مساندة الإرهاب، وعلى سبيل المثال فإن تجارة إيران مع دول العالم قد زادت بعد فرض العقوبات عليها[93].

وفى فبراير 2008، أجرت الدول الرئيسية فى مجلس الأمن مناقشة مشروع قرار مقدم من الولايات المتحدة لفرض قائمة ثالثة من العقوبات، وقد انضمت فرنسا إلى الولايات المتحدة فى ضرورة الضغط على إيران بفرض عقوبات أعنف، واستمرت الصين وروسيا فى المقاومة لكن بريطانيا تحركت لرأب الصراع بين الجانبين، واستمرت المناقشات وبناء على ما قررته وكالات الاستخبارات الأمريكية من أن إيران لا تمتلك برنامجا للأسلحة النووية، والتقرير الجديد لوكالة الطاقة النووية الذى أشار إلى أن إيران كانت تتعاون مع مفتشى الوكالة الذين يحتاجون لمزيد من الوقت لاستكمال عملهم، فإن كثيرا من أعضاء المجلس بما فيهم الصين وروسيا، وحتى خلفاء واشنطن الأوربيون قد أحبطوا خطتها، واستجابة لذلك خففت الولايات المتحدة العقوبات القاسية التى كانت قد اقترحتها، وصدر القرار غير ذى مضمون، فجاءت قيود السفر،

وتجميد الأصول الدولية الخاصة بالإيرانيين المزعوم ضلوعهم فى أنشطة متعلقة بالأسلحة النووية أو غيرها مما لا تريده الولايات المتحدة خاضعة للتنفيذ التطوعى من جانب الدول، وجاءت العقوبات مجرد توصيات لكل دولة لها الحق فى أن تقوم بتنفيذها أو تمتنع عن ذلك، وهذا جعل تأثيرها الاقتصادى الإضافى على إيران تأثيرا قليلا.

ولكن على أى حال كانت له دلالة رمزية كجهد إضافى من جانب واشنطن لزيادة عزلة إيران عن الجماعة الدولية، وكانت فيه جزئية سياسية إستراتيجية مهمة، وهى المادة من القرار رقم 1803 التى تحمل عقوبات جديدة على إيران حيث جاء نصها كما يلي:

«ندعو كل الدول طبقا لسلطاتهم القضائية القومية وتشريعاتهم، وتمشيا مع القانون الدولى وخاصة قانون البحار، واتفاقيات الطيران المدنى الدولية، أن تقوم بتفتيش حمولة السفن والطائرات القادمة من إيران أو المتوجهة إليها إذا مرت بمطاراتهم أو موانئهم البحرية إذا كانت تلك السفن والطائرات مملوكة أو مشغلة بواسطة شركة الشحن الجوى الإيرانية أو الخط الملاحى الخاص بالجمهورية الإسلامية الإيرانية شريطة أن تكون الطائرة أو السفينة تنقل مواد محظورة طبقا للقرار رقم 1737 لعام 2006 أو القرار رقم 1747 لسنة 2007».

ورغم أن لغة العقوبات بصفة عامة جعلت تنفيذها تطوعيا وليس إجباريا على الدول أعضاء الأمم المتحدة، فإن هذه اللغة الخاصة أعطت الولايات المتحدة بصفة أساسية سلطة إيقاف الطائرات والسفن الإيرانية وتفتيشها تحت مظلة قرار مجلس الأمن الدولى.

انتقد سفير جنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة دوميسانى كومالو هذه الفقرة فى القرار قائلا «إنها يمكن أن تشعل مواجهة وتهدد السلم والأمن الدوليين»[94].

لكن مثل هذه الآراء نبذت واستمرت الولايات المتحدة وحلفاؤها فى ممارسة الضغط على دول عدم الانحياز جنوب أفريقيا وليبيا وإندونيسيا التى كانت ملتزمة بمعارضة القرار، وأقروا أنه إذا كان قرار العقوبات الجديد قد صدر دون مساندتهم فإن قيمته الرمزية ستقل إذا هم حرموا الولايات المتحدة من تصويت بالإجماع، كان موعد التصويت محددا له يوم الجمعة ثم تأجل لنهاية الأسبوع، وقام الرئيس الفرنسى ساركوزى بجهود دبلوماسية مكثفة لكسب التأييد للقرارات فى بريتوريا وطرابلس وجاكارتا، وعندما اجتمع المجلس مرة أخرى يوم 3 مارس، كان الديلوماسيون غير الراغبين الشاعرين بالخجل قد تلقوا تعليمات جديدة من دولهم فجاءت نتيجة التصويت 14 صوتا لصالح القرار، ولم ترفضه أية دولة، فقد أيدته جنوب أفريقيا وليبيا بينما امتنعت إندونيسيا عن التصويت، ولم يزعم أحد أن فرض عقوبات جديدة قد يساعد إلى حد ما فى منع الحرب، ولم يسبق لأى دولة من دول عدم الانحياز التى سبق أن أعلنت عن تصميمها على الرفض أن ادعت أن إيران تمثل تهديدا لأمنها القومى، بل على العكس كانت تحتفظ بعلاقات الجنوب- الجنوب القوية مع إيران لسنوات طويلة، ما التهديدات التى وجهت لهم؟ وما المخاوف التى دفعت تلك الدول التى أعلنت تحديها فى البداية أن ترضخ لضغط فرنسا والولايات المتحدة وربما دول أوربية أخرى وإن كان هذا غير مؤكد.

ما الادعاءات الزائفة التى ادعتها إدارة بوش على إيران؟

بالنسبة لقضية الأسلحة النووية، إنه من الزيف الادعاء أن إيران تنتهك اتفاقية حظر الانتشار النووى لقيامها بتخصيب اليورانيوم اللازم لمشاريع الطاقة النووية، فإن المادة الرابعة من الاتفاقية تعطى لكل دولة غير نووية موقعة عليها بما فيها إيران الحق غير المتنازع عليه فى تطوير الأبحاث، وإنتاج واستخدام الطاقة النووية، للأغراض السلمية بغير تفرقة، والأكثر من هذا أن الاتفاقية نصت بالفعل على تشجيع الدول الموقعة أن تنشر وتطور الطاقة النووية وتقرر بوضوح أن كل الموقعين لهم الحق فى المشاركة فى أقصى تبادل ممكن للمعدات والمواد والتكنولوجيا العلمية والإعلامية اللازمة للاستخدامات السلمية للطاقة النووية (وأضيف التأكيد) فهل انتهكت إيران القانون. ببحثها عن المعرفة؟

لقد اتخذت الوكالة الدولية للطاقة الذرية قرارا أنها لا تمتلك دليلا على أن إيران تحول المواد النووية أو البرامج النووية للأغراض العسكرية، وإذا كانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد عبرت عن قلقها إزاء عدم توافر الشفافية الكافية فى بعض التقارير الإيرانية، فإن هذا لا يشكل انتهاكا لاتفاقية منع الانتشار النووى. «ترفض إيران طلب مجلس الأمن بوقف كل أنشطتها فى مجال التخصيب فإن هذه القرارات نفسها تأتى متناقضة مع الحق الممنوح لها لإنتاج الطاقة النووية الذى هو أساس فى اتفاقية خطر الانتشار النووى».

إنه من الزيف الادعاء أن إيران مسئولة عن موت قوات للولايات «دبلوماسيون، عمال وغير ذلك وهذا شىء طبيعى، فإن الدولتين

تشتركان فى حدود طويلة وتاريخ طويل، ولم يكن هناك أبدا أى دليل مباشر تم تقديمه لدعم الزعم القائل أن الحكومة الإيرانية مدت المقاتلين العراقيين بقذائف خارقة للمدرعات أو أى سلاح آخر».

كتب أندرو كوكبورنِ فى جريدة لوس أنجلوس تايمز ما يلى:

«لقد قرر الرئيس بوش بوضوح أن القنابل المعروفة بالقذائف الخارقة للمدرعات، التى ثبت أنها قاتلة خاصة للقوات الأمريكية فى العراق، مصنوعة فى إيران، ومصدرة إلى العراق من إيران، لكن فى نوفمبر، بينما كانت القوات الأمريكية تهاجم محلا للآلات فى بغداد عثرت على كومة من الإسطوانات النحاسية قطرها خمس بوصات مختومة بما يدل بوضوح على أنها جزء من طلبيات متواصلة، هذا الاكتشاف المشئوم، الذى لم يعلن عنه حتى الآن يوضح أن الثوار العراقيين لا يحتاجون للاعتماد على إيران كمصدر للقذائف الخارقة للمدرعات، والحقيقة أن القذائف الخارقة للمدرعات سهلة الصنع وفى إمكان أى شخص أن يعرف كيف يقوم بهذا العمل»[95].

وقد نشرت صحيفة النيويورك تايمز مقالا حول نفس الاكتشاف بعنوان «الولايات المتحدة تعرض أجزاء من قنابل قيل إنها مصنوعة فى إيران وتعترف بعدم تأكدها من ذلك»، أعطى الاكتشاف للخبراء معلومات أكثر عن كيفية صنع القذائف الخارقة للمدرعات التى طالما ردد العسكريون الأمريكيون أنها صنعت فى إيران، قالت الصحيفة:

«إن المخزن احتوى أيضا على مواد أزالت غموض الأمر، ومن بين المواد الغامضة كانت هناك صناديق كارتونية تحتوى على أنابيب بلاستيكية من مادة الـ PVC ، وهى أنابيب رمادية اللون تستخدم فى صنع الأسطوانات، ويبدو أن تلك الصناديق جاءت مشحونة من مصانع فى دول بالشرق الأوسط ليس من بينها إيران، كتب على أحد الصناديق باللغة الإنجليزية أن الأنابيب التى بداخله صنعت فى الإمارات العربية، وصندوق آخر كتب عليه باللغة العربية صنع فى الحديثة، والحديثة هى مدينة سنية تقع على نهر الفرات بالعراق»(96).

وطائفة أخرى من الادعاءات الزائفة تخص الرئيس الإيرانى أحمدى نجاد، ومن المؤكد أن معظم خطبه البلاغية المقصود منها تقوية شعبيته فى قاعدته بالداخل لذلك فهى حماسية ملتهبة وخاصة تساؤلاته عن حقيقة الهولوكوست النازى (إنه أصبح معروفا جدا بإنكاره لما ذكرته جامعة كولومبيا عن وجود مصابين بالشذوذ الجنسى فى إيران) وعلى الرغم من أن هذا لم يكن جزءا من خطابه بل مجرد إشارة عابرة فإن ضجة كبيرة أثيرت حولها، وتم تصويرها على أنها رعب من المصابين بالشذوذ ويتنافى مع العقل، وبدلا من توجيه النقد إلى الاعتداءات الصارخة لا الحقيقية بالغت بعض الشخصيات السياسية والإعلامية المهمة فى ادعاءات زائفة لإثبات خطئه وهكذا بدلا من تحدى الأمل الذى عبر عنه أحمدى نجاد بأن ينهار النظام الإسرائيلى أى الدولة اليهودية الصهيونية التى تحتل القدس، زعم الإعلام وردد ادعاءات بأن نجاد هدد بمسح إسرائيل من على الخريطة. وفى هذا السياق جاءت التحذيرات الأمريكية من أن

أحمدى نجاد رجل مجنون يحاول محاولة يائسة لبناء سلاح نووى لمهاجمة إسرائيل، جاءت هذه التحذيرات خطيرة وزائفة فإنه وفقا للدستور الإيرانى يكون القائد العام للقوات المسلحة هو رأس القيادة الدينية وليس رئيس الجمهورية، وكانت هناك قناعة عامة بأن أحمدى نجاد يحظى بتأييد القيادة الدينية القوية وبخاصة القائد الأعلى على خامنئى، لكن هذا التأييد لم يكن أمرا دائما لا يتغير، ففى مناسبات عديدة عبر بعض المقربين من خامنئى عن آراء معارضة ومتحدية لأحمدى نجاد وكانت هناك شائعات كثيرة أن اختيار على لاريجانى المفاوض النووى السابق للعمل رئيسا للبرلمان الإيرانى ربما يعطى مؤشرا لتغير موقف المحافظين من تأييد أحمدى نجاد.

أما الادعاء الزائف الآخر فهو التأكيد على أن الشعب الإيرانى شغوف إلى حد ما أن يعرف أن عقوبات الولايات المتحدة، وجهودها لتغيير النظام وحتى ضرباتها العسكرية هى مجرد خيال يدحضه فشلها فى العراق، ويؤكد استحالة تكرارها فى إيران، من المؤكد أن هناك الكثير من المعارضة الإيرانية لأحمدى نجاد ولسياسات النظام الإيرانى داخل المجتمع المدنى وبين الشعب الإيرانى، لكن أغلبية المعارضة الداخلية فى إيران رفضت عروضا لمساعدات مالية أو سياسية من جانب الولايات المتحدة، وكذلك رفض الإيرانيون فى المنفى (ابن الشاه السابق وغيره) الذين حاولوا كسب تأييد الولايات المتحدة أو تأييد دولى للعودة للسلطة على نسق مساعدتها لأحمد حلبى فى العراق، وأوضحوا رفضهم المطلق لأى تهديد أمريكى بمهاجمة بلادهم.

مع كل هذه المعارضة هل ما زال ممكنا للولايات المتحدة العدوان على إيران؟

اعتقد الكثيرون أنه.بصدور تقرير وكالات الاستخبارات الأمريكية فى ديسمبر 2007 بأن إيران ليس لديها برنامج للأسلحة النووية فإن إدارة بوش لم يعد لديها أساس للتهديد بالعدوان على إيران.

لكن على العكس شهدت الأيام والأسابيع التالية لإصدار التقييم هجوما من تلك الإدارة وحلفائها على ما وجدته الوكالات وحاولت الاحتفاظ بشرعية تهديداتها لإيران، فأعلن السيناتور جون إنسين تشريعا ينشئ لجنة لإعادة النظر «نظرة جديدة» على ما وجدته وكالات الاستخبارات، أعاد إيهود باراك وزير الدفاع الإسرائيلى تأكيده على معارضته لإنتاج إيران النووى، وقال «فى رأينا أن إيران يبدو أنها استأنفت برنامجها النووى». وذكرت صحيفة نيوزويك أنه أثناء مقابلة فى يناير 2008 مع رئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود أولمرت قال له بوش إنه لا يستطيع أن يتحكم فيما تقوله وكالات الاستخبارات، ولكن ما انتهت إليه تلك الوكالات لا يعبر عن آرائه الشخصية عن برنامج إيران لإنتاج أسلحة نووية(97).

من الممكن أن يكون تأكيد بوش لأولمرت يعكس التزاما هادئا لأن يؤيد ضربة إسرائيلية لإيران، ففى مارس 2008 قال شيمون بيريز نائب رئيس الوزراء الإسرائيلى إن إسرائيل لن تقوم منفردة بمهاجمة إيران ولكنه لم يذكر شيئا عن هجوم تسانده الولايات المتحدة، من المؤكد أن إسرائيل قد تحتاج لإذن من الولايات المتحدة إن لم يكن مشاركة مباشرة

فى أى ضربة إسرائيلية لإيران، فهى لا بد أن تمر بالإقليم الجوى العراقى الذى تسيطر عليه الولايات المتحدة، وكما جاء فى أخبار الولايات المتحدة والتقرير العالمى عن شهر مارس 2008:

إن ضربة إسرائيل الجوية لسوريا فى أكتوبر الماضى أذيع أنها كانت تستهدف تسهيلات نووية لكن التفاصيل كانت ضئيلة وناقصة، وكان بعض الخبراء متشككين حول ما إذا كانت سوريا تمتلك برنامجا نوويا مخبأ، أما السيناريو البديل الذى كان يطفو على السطح فى إسرائيل ولبنان فهو أن الهدف الرئيسى من الضربة كان إجبار سوريا على أن تستخدم الإلكترونيات التى تهدف إلى تشغيل الدفاعيات المضادة للطائرات، التى حصلت عليها أخيرًا من روسيا، وقد رؤى أن مكان الضربة يقع على ممر جوى محتمل اتجاهه إلى إيران، ويعبر أيضا من خلال شمال العراق الذى يسيطر عليه أصدقاؤهم الأكراد، وأن معرفة الإشارات الإلكترونية للأنظمة الدفاعية ضرورى لتخفيف المخاطر عن الطائرات المتجهة لإيران[98].

أما التقييم التالى فقد تم منذ عدة أشهر بواسطة الصحفى الشهير سيمور هيرشى الذى يستشهد بقول مسئول كبير فى الاستخبارات الأمريكية، يقول هيرش فى التقييم الذى نشرته صحيفة النيويوركر:

إن التورط الأمريكى فى الغارة الإسرائيلية يرجع إلى عدة شهور مضت ويرتبط بتخطيط الإدارة الأمريكية لعدوان جوى محتمل ضد إيران، ففى الصيف الماضى اعتقدت وكالة المخابرات الدفاعية

الأمريكية أن سوريا كانت تقوم بتركيب رادار ونظام دفاع جديد أمدتها به روسيا وهو مشابه لمجموعة الرادار الموجودة فى إيران، وأن دخول المجال الجوى السورى، سوف يتسبب فى إطلاق هذه الأنظمة الدفاعية ويكشفها للولايات المتحدة وإسرائيل بما يوفر معلومات قيمة عن إمكاناتها. وقد أيد نائب الرئيس ديك تشيتى الفكرة لأنها «ستلتصق بسوريا، وتظهر أننا جادون بشأن إيران» هذا بحسب ما قاله المسئول الاستخباراتى الكبير، (ولم يعلق مكتب ديك تشينى نائب الرئيس على ما ذكر)[99].

على الرغم مما توصلت إليه وكالات الاستخبارات الأمريكية، فقد بدأ بوش عامه الأخير فى الحكم بنفس سياساته حيال إيران وأسلوبه الخطابى، حيث قال فى خطاب الاتحاد الذى ألقاه فى يناير 2008:

إننا ما زلنا نقف ضد قوى التطرف ممثلة فى نظام طهران، إن حكام إيران يمارسون الكبت ضد شعب عظيم وموهوب، وكلما حدث تقدم فى الحرية فى الشرق الأوسط، فإن النظام الإيرانى هناك يكبتها، إن إيران تمول وتدرب الميليشيات فى العراق، وتدعم حزب الله الإرهابى فى لبنان وتساند حماس فى جهودها لتقويض السلام فى الأراضى المقدسة، وهى أيضا تطور صواريخ باليستية طويلة المدى، كما أنها مستمرة فى تطوير قدراتها على تخصيب اليورانيوم الذى يمكن استخدامه لصنع سلاح نووى.

استمر كل من بوش وديك تشينى فى دق طبول الحرب، وفى 24 مارس 2008 اتهم ديك تشينى إيران بمحاولة تخصيب اليورانيوم

للدرجة اللازمة لصنع الأسلحة النووية رغم تعارض هذا الاتهام مع تقرير وكالات الاستخبارات الأمريكية وتعارضه أيضا مع أحدث تقرير للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذى توصل لنتيجة عكس ذلك الاتهام تماما، ومتحدثا عن إيران قال ديك تشينى لمراسل الـ إيه. بي. سي. «من الواضح أنهم يحاولون التطور فى تخصيب اليورانيوم إلى المستوى اللازم لصناعة الأسلحة»[100].

أما بوش فقد خطى أبعد من هذا بادعائه الزائف كلية بأن إيران أعلنت عن نيتها بناء واستخدام سلاح نووى، وذلك من خلال إذاعة فاردا الناطقة باللغة الفارسية التى تدعمها الولايات المتحدة حيث قال إن قادة إيران «أعلنوا أنهم يريدون أن يمتلكوا السلاح النووى من أجل تدمير الناس»[101].

فى نفس اليوم كانت السفينة الأمريكية جلوبال باتريوت التابعة للبحرية الأمريكية والمتعاقدة على أنها سفينة تجارية تمر عبر قناة السويس عندما اقترب منها بائع مصرى يركب قاربا بخاريا ويبيع السجائر وسلعا أخرى لبحارة البواخر العابرة للقناة، فقام الحراس العسكريون على متن الباخرة الأمريكية بإطلاق الرصاص عليه وقتله، قال شقيق البائع المصرى الذى قتله حراس الباخرة الأمريكية «إن البائعين على القوارب الصغيرة يعرفون أنهم لا يستطيعون الاقتراب من السفن العسكرية، لكن الجلوبال باتريوت كانت تشبه باخرة عادية». وفيما يعتبر نذير شؤم قالت متحدثة رسمية باسم السفينة الأمريكية «إن مثل هذه السفينة المتعاقدة على أنها سفينة شحن تتبع نفس القواعد التى تتبعها السفن الحربية الأمريكية فى تعاملها مع القوارب التى تقترب منها»[102].

وإذا أخذنا فى الاعتبار أن ما قالته ليديا روبرتسون المتحدثة الرسمية باسم السفينة يصدق على كل سفن الأسطول الخامس الموجود فى البحرية بالقرب من الخليج الفارسى فى إيران، فإنه من الصعب استبعاد أن يحدث شيء مماثل إذا اقترب قارب إيرانى يبيع السجائر والشطائر من سفينة أمريكية تشبه سفينة الشحن وتمر بمضيق هرمز، هل يمكن أن يعطى مثل هذا الحدث مبررا لإدارة بوش للحرب على غرار ما حدث فى خليج تونكين؟

وبعد شهرين من خطاب الاتحاد الذى ألقاه بوش، أى فى مارس 2008 استقال الأدميرال ويليام فالون من منصبه كرئيس للقيادة الأمريكية الوسطى، وكان خلال فترة توليه لذلك المنصب التى لم تصل للعام الواحد مسئولا عن أنشطة البنتاجون فى حزام كبير من الأرض يغطى مصر والسودان والصومال واليمن عابرا الشرق الأوسط إلى باكستان وأواسط آسيا، مغطيا بذلك مناطق الحرب الرئيسية فى العراق وأفغانستان بالإضافة إلى إيران، كان فالون قد عارض علانية فى عام 2007 إستراتيجية بوش المندفعة فى العراق، وأيد انسحابا سابقا لقوات الاحتلال الأمريكية، وقد كان معروفا (بالمعايير العسكرية) على أنه ناقد صريح للبيت الأبيض وجهات أخرى لحديثها عن ضربات عسكرية محتملة ضد إيران، فقد تحدث لقناة الجزيرة قائلا: «هذا الدق المستمر على طول الحرب ليس مفيدا وليس نافعا، إننى لا أتوقع أن تكون هناك حرب، وهذا هو ما يجب أن نسعى من أجله[103]»، وقد استقال فالون من منصبه بعد أن نشرت مجلة أسكوير نبذة عن حياته واصفة إياه بالـ Good Cop، بينما وصفت بوش وديك تشيتى بأنهما Bad Cop فى تهديدهما لإيران.

وعندما استقال عبر فالون عن موقفه قائلا: «لا أعتقد أنه كانت بيننا أية خلافات بشأن أهداف سياستنا فى منطقة القيادة الوسطى التى كنت مسئولا عنها»[104]، وبالطبع كانت الأهداف سهلة وهى: السلام، الاستقرار، الديمقراطية، الشيء الذى لم ينكره فالون هو الاختلافات التى كانت بينه وبينهم فى الإستراتيجية المتبعة لتحقيق تلك الأهداف، الشيء الذى بقى مؤكدا هو: هل اختار فالون أن يستقيل لأنه لم يوافق على السياسة أم أنه أخيرا دفع إلى الاستقالة لنفس السبب، ولكن كان ابتعاده بالتأكيد إزاحة لعائق خطير يمنع استمرار التهديدات العسكرية الأمريكية أو الأخطر من ذلك: ربما عمل عسكرى ضد إيران».

وبعد ثلاثة أشهر من الصمت تحدث فالون موضحا أنه بالفعل يفضل الحوار والصبر وليس الحرب، أو كما وصفت الهيرالد تيبون الأمر قائلة: «إنه يدافع عن تصريحاته العلنية عن إيران التى تؤكد على الدبلوماسية وليس استخدام القوة فقال: إن الناس تنظر إلى الأشياء بمنظار الأبيض والأسود: هل نحب إيران أو نهاجمها؟ وهذا هو طريق مبسط جدا فى التعامل مع قضية معقدة متشابكة»[105].

إن الكونجرس هو المؤسسة التى تعتبر بمثابة ميزان تعادل مع الرئيس لكن هذه المؤسسة ظلت غير راغبة إلى حد كبير أو خائفة من تحدى الاحتمال الحقيقى لقيام الولايات المتحدة بضربة جوية وقائية غير قانونية ضد إيران، قدم بعض أعضاء الكونجرس مشاريع قرارات تهدف إلى ضمان عدم حدوث ضربة عسكرية من دون موافقة من الكونجرس، لكن المعارضة تكون بصفة عامة معارضة هزيلة، وفى حالة حدوث أى

استفزاز حقيقى أو غير حقيقى كان الكونجرس غالبا ما سيوافق على رد عسكرى، وإن استمرار إسرائيل فى دق طبول الحرب مطالبة باستخدام القوة العسكرية ضد إيران ومؤازرة هذا الموقف من جانب جماعات الضغط القديمة المؤيدة لموقفها فى الولايات المتحدة يجعل من الصعب على أعضاء الكونجرس مجرد التفكير فى رفض ضربة عسكرية أمريكية ضد إيران، قليلون جدا فى الكونجرس والإعلام أو أجهزة صنع القرار السياسى هم من يفهمون جيدا خطر التصعيد الواسع المدى، الذى يشمل أيضا احتمال اشتراك قوات أرضية فى الرد على انتقام إيرانى محتمل بعد ضربة جوية أمريكية.

وبينما كانت هناك خلافات بين الجانبين فإن المرشح الديمقراطى للرئاسة باراك أوباما سيكون الأقل استعدادا لبدء هجوم ضد إيران، لكنه من غير المحتمل أن يغير اتجاه أى عدوان عسكرى قد يكون قائما من قبل توليه السلطة، كانت إيران قضية رئيسية خلال موسم الحملة الانتخابية الرئاسية لعام 2008، أعلن المرشح الجمهورى جون ماكين تأييده لعدوان عسكرى على إيران، وكانت إجابته عن سؤال لأحد المراسلين الصحفيين أثناء إحدي المناسبات- حول مسألة إيران، كانت إجابته أن أنشد أنشودة على أنغام أغنية باربرا آن التى غنتها فى الستينيات من القرن الماضى وهى أغنية Beach boys hit أنشد جون ماكين قائلا: « إيران» Bomb bomb bomb أطلقوا، أطلقوا، أطلقوا الصواريخ على إيران". ولم يكن هناك أى اعتذار على ذلك.

أما المرشح الديمقراطى باراك أوباما، ومنافسته السابقة هيلارى كلينتون فقد أصر كل منهما على أن الخيار العسكرى ضد إيران لا بد أن

يبقى على المائدة، إلا أن أوباما اختلف عن منافسته الديمقراطية فى التزامه بعرض مفاوضات مباشرة وغير مشروطة مع إيران إذا صار رئيسا، فى خين كان لكليهما نفس الموقف، وهو أن الولايات المتحدة لها الحق فى استعمال كل أنواع الضغوط بما فيه الضربة العسكرية لإجبار إيران على الموافقة على طلبات واشنطن.

إن بعض المناوئين لهجوم عسكرى على إيران كانوا يترددون بين مواقف تتراوح بين الموافقة أو عدم الموافقة على تلك الضربة. هنرى كيسينجر وقع على بيان مارس 2008 الذى يدعو إلى اتصال دبلوماسى مع إيران (انظر ص 75 من الكتاب). ولكنه قبل ستة أشهر كان قد كتب فى الواشنطن بوست ما يلى:

«إن التعاون ممكن ويجب تشجيعه مع إيران التى ترغب فى تحقيق التعاون والاستقرار، إيران على هذا النحو تكون لديها تطلعات مشروعة يجب احترامها، أما إيران التى تمارس الهدم والتخريب وتسعى إلى الزعامة الإقليمية إلى الهيمنة التى تبدو الاتجاه الحالى، فلابد من مواجهتها بخطوط لا يجوز لها تخطيها، إن الدول الصناعية لا يمكن أن تقبل بقوى راديكالية تسيطر على منطقة تعتمد عليها اقتصاداتهم، وإن حيازة إيران للأسلحة النووية لا يتوافق مع الأمن الدولى»(106).

هكذا وطبقا لما قاله كيسنجر فإنه يمكن تصور تعاون مع إيران ما دام أن سياستها تتوافق مع آراء واشنطن بشأن الاستقرار والتعاون. أما فى

الواقع فإن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تقبل بتأثير إيرانى على منطقة يجعلها بترولها ذات أهمية حيوية للاقتصادات الغربية الرأسمالية.

عندما بدأت إدارة بوش منذ بداية عام 2004 بتصعيد لهجتها المعادية لإيران، اعتقد الكثيرون أن معارضة أوربية لهذا النهج الأمريكي سوف تبرز كعائق رئيسى يقف فى وجه مثال آخر للمغامرات الأمريكية المتهورة، ويبدو أن بعض الحكومات الأوربية بما فيها بعضها التى تعارض بشدة استخدام القوة العسكرية ضد إيران، أنه بعد العراق فإن ضربة عسكرية أمريكية منفردة ضد إيران شىء غير ممكن فى الواقع، ويبدو أنهم مقتنعون أن «حتى إدارة بوش ليست على هذه الدرجة من الغباء» وهم لهذا السبب لا يضغطون ولا يتأهبون ضد تلك السياسة، ولكنهم فى الحقيقة يرتضون بالضغط الأمريكى من أجل عقوبات أصعب يقررها مجلس الأمن، لا يبدو أنهم يدركون أن بوش وتشينى وبعض مستشاريه المقربين قد لا يكونون أغبياء، ولكن كثيرين منهم تقودهم أيديولوجية متطرفة وأحادية تجعل كل النتائج الإستراتيجية الأخرى غير ذات صلة بالموضوع، هذا الرفض للحقائق الموضوعية على حساب المعتقدات الخيالية التى لا أساس واقعى لها بأن الناس فى الشرق الأوسط شغوفون بغزو أمريكى يفرض تغييرا للأنظمة، ويفرض النموذج الأمريكى فى الديمقراطية، على بلادهم، وأن كل مشكلة كونية أو تغيير اقتصادى يكون الحل الأمثل له من خلال استخدام القوة العسكرية، وهذه الأفكار مجتمعة تمثل خطرا حادا يؤدى إلى عدوان عسكرى متهور تستنكر أوربا مخاطره.

فى نوفمبر 2004 قدمت أوربا بقيادة المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا صفقات تجارية جديدة لإيران مقابل موافقتها على تعليق برنامجها

لتخصيب اليورانيوم ووافقت إيران، ولكن عندما بدأت المحادثات الاقتصادية فى يناير التالى رفعت الدول الأوربية الثلاث الثمن مطالبة إيران بإيقاف دائم لجهودها التخصيبية، ومع عام 2006 صارت المملكة المتحدة وفرنسا بجانب إدارة بوش تماما فى إستراتيجيتها، وفى ربيع ذلك العام حدد مسئول السياسة الخارجية فى الاتحاد الأوربى خافير سولانا موعدا نهائيا لإيران قائلا:

«إنها يجب أن تستجيب لمطلب الإيقاف الدائم لجهودها التخصيبية قبل قمة مجموعة الثمانى المقرر لها صيف عام 2006، وإلا ستنضم دول الاتحاد الأوربى إلى الولايات المتحدة فى اللجوء إلى مجلس الأمن، وعندما رفضت إيران نفذت أوربا تهديدها وساندت حملة الولايات المتحدة لنقل النقاش الدولى حول أنشطة إيران النووية من الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن الدولى، حيث تمتلك الولايات المتحدة حق الفيتو الذى له سلطة فرض العقوبات».

ولا بد أن نسجل أن الشركات الأوربية كانت أقل تحمسا من حكومات دولها على فرض عقوبات ضد إيران، ففى أوائل عام 2007 قامت شركة بترول شل الإنجليزية الهولندية بتوقيع اتفاقية مع إيران لتطوير حقل رئيسى للغاز الطبيعى، فى معارضة مباشرة لجهود إدارة بوش لزيادة العقوبات الاقتصادية على إيران من جانب شركاء الولايات المتحدة التجاريين خاصة فى أوربا[107].

صحيح أن المعارضة الشعبية لضربة عسكرية أمريكية ضد إيران معارضة واسعة لكنها ضئيلة متباعدة، فبينما تظهر استطلاعات الرأى

أن الغالبية العظمى تعارض ضربة عسكرية أمريكية ضد إيران (انظر السؤال التالي: هل الدبلوماسية ممكنة بين الولايات المتحدة وإيران؟) فإن الخوف الذى تصاعد فى الضمير الشعبى منذ الأحداث المرعبة فى 11 سبتمبر لم يكن قد اقتلع نهائيا، وهذا الخوف يمكن تصعيده ثانية وتوظيفه من خلال أى حادثة جديدة على غرار حادثة خليج تونكين.

فى الواقع مثل أى حكومة فى العالم، قام زعماء إيران باستنكار هجمات 11 سبتمبر الإرهابية، وفى أول مقابلة له مع صحفية أمريكية بعد الهجمات أطلق الرئيس الإيرانى آنذاك خاتمى على القاعدة اسم «النسخة المتطرفة للإسلام، وقال إن الأحداث الإرهابية التى وقعت فى الولايات المتحدة يوم الحادى عشر من سبتمبر ارتكبها متعصبون لا يستطيعون التعامل مع خصومهم إلا من خلال المذابح والتخريب[108]. وبعد يومين قال إن هجمات الحادى عشر من سبتمبر «هى أسوأ أشكال الإرهاب على الإطلاق»[109]، وعلى الرغم من العقوبات الأمريكية التى كانت لا تزال سارية ضد إيران فإن حكومة خاتمى عرضت تقديم المساعدة للولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى لتحقيق الاستقرار فى أفغانستان، ويعكس هذا العرض ليس فقط معارضة إيران الدائمة لطالبان ولكنه يعكس أيضا انفتاح إيران للتعاون مع الولايات المتحدة، وجد البعض فى واشنطن أنه من الصعب عليهم أخذ العرض الإيرانى بجدية، ولكنه فى الواقع كان مفيدا، فطبقا لما قاله جيمس دوبينيس أول مبعوث لبوش إلى أفغانستان بعد أحداث 11 سبتمبر، ربما تكون أكثر الفترات البناءة فى الدبلوماسية الأمريكية الإيرانية منذ سقوط الشاه تلك

التى شهدتها الأشهر التالية لهجمات 2001 الإرهابية، وفى الحقيقة فإن وصف دوبيينيس للتعاون الأمريكى الإيرانى ضد طالبان يقدم رأيا رائعا لما يمكن أن تكون عليه علاقات الولايات المتحدة وإيران، وقد كتب دوبينيس مقالا فى جريدة واشنطن بوست فى عام 2007 اعتبر جزءا من الجهود التى يبذلها بعض أفراد الصفوة فى واشنطن لمنع ضربة أمريكية ضد إيران يقول دوبينيس فى المقال:

«يعتقد الكثيرون أن الولايات المتحدة كونت تحالفا دوليا غداة الحادى عشر من سبتمبر وأسقطت طالبان، لكن الأصح أن نقول إن الولايات المتحدة انضمت إلى تحالف كان يحارب طالبان منذ العقد تقريبا، كان هذا التحالف مكونا من إيران والهند وروسيا والتحالف الشمالى وتسانده قوة أمريكية جوية ضخمة وهو الذى أزاح طالبان من السلطة.

تم عمل هذا التحالف مع الولايات المتحدة للحصول على اتفاق عناصر المعارضة الأفغانية لتكوين خليفة لنظام طالبان تكون له قاعدة عريضة.

وبصفتى ممثل الولايات المتحدة فى مؤتمر الأمم المتحدة الذى عقد فى بون بألمانيا، حيث تم التوصل لذلك الاتفاق، فقد عملت عن قرب مع الوفد الإيرانى وغيره، فكان ممثلو إيران بصفة خاصة متعاونين جدا.

فعلى سبيل المثال، كان المبعوث الإيرانى هو أول من أصر على أن يشمل الاتفاق التزاما بعمل انتخابات ديمقراطية فى أفغانستان

وهو نفسه المبعوث الإيرانى الذى أقنع التحالف الشمالى أن يقدم التنازل الضرورى الذى كان سببا فى انتهاء الاجتماع بنجاح[110].

حتى بالنسبة لهؤلاء الذين يعتقدون أن العدوان الأمريكى على أفغانستان كان قانونيا، فإن هذا يكشف أن أولئك الذين كانوا فى السلطة بداخل الإدارة فى ذلك الوقت، وكانوا يجيزون تلك الحرب غير القانونية[111] هم أيضا اعتبروا دور إيران مفيدا فى تحقيق أهداف واشنطن الإستراتيجية.

ومن قبل هجمات الحادى عشر من سبتمبر 2001، كانت الولايات المتحدة وإيران قد بدأتا محادثات سرية على مستوى عال بناء على عرض إيرانى لبدء مفاوضات غير مشروطة، وبعد أسابيع قليلة من بداية الغزو الأمريكى للعراق عام 2003 قدمت إيران للولايات المتحدة مجموعة مقترحات جديدة لحل شامل لمشكلة الشرق الأوسط، وقد تسلمت الرسالة من الإيرانيين من خلال السفير السويسرى الذى يعمل وسيطا بين الولايات المتحدة وإيران السيدة هيلارى مان، وهى مسئولة كبيرة بالخارجية الأمريكية.

كانت التنازلات الدرامية التى قدمتها إيران الواحد تلو الآخر من الضخامة بحيث أفزعت السيدة هيلارى مان: عمل حاسم ضد الإرهابيين فى إيران، إنهاء مساندتها لحماس والجهاد الإسلامى، وعد بوقف البرنامج النووى، وموافقة على الاعتراف بإسرائيل.

كان هذا شيئًا مفزعًا حقا جلست السيدة هيلارى مان، وأعدت مذكرة عاجلة لرئيسها ريتشارد هاس، كان توقعها أن إجابة إيجابية سوف تصلها حتما، لكنها سمعت أن البيت الأبيض قرر رفض العرض وكان رده الرسمى الوحيد أن قدم شكوى رسمية إلى الحكومة السويسرية ضد تدخل سفيرها فيما لا يعنيه[112].

وطبقا لما قاله مدير مجلس الأمن القومى الأمريكى لشئون الشرق الأوسط فلينت ليفرست: «إن ما كانت إيران تريده من الولايات المتحدة فى المقابل هو أكثر من الأشياء المحددة، وهى رفع العقوبات الاقتصادية وإنهاء حظر واشنطن على دخول إيران منظمة التجارة العالمية، إنه الضمان الأمنى، إنه عرض لعلاقات عادية بين الولايات المتحدة وإيران وهو شىء لم يوجد منذ عام 1979 عندما أطيح بالشاه الذى كان مدعوما من جانب الولايات المتحدة، إن إيران كانت تريد فى المقابل ضمانا من جانب الولايات المتحدة بأنها لن تهاجمها ولن تغزوها ولن تحاول تغيير النظام القائم فى إيران، إنها مساومة كبيرة حقا».

أما الواقعيون فى إدارة بوش بمن فيهم كولين باول وزير الخارجية آنذاك، فقد كانوا مقتنعين بهذا العرض ولكنهم لم يستطيعوا كسب المعركة ضد قوى المحافظين الجدد التى كانت تحيط بنائب الرئيس ديك تشينى والقيادة المدنية للبنتاجون تحت رئاسة وكيل وزارة الدفاع دونالد رامسفيلد، وفى تقييمه عن من المسئول عن ضياع تلك الفرصة، قال «هذه القضايا التى تتعلق بصناعة القرار فيما يخص الأمن القومى لا توجد بصمات، ولكنى أستطيع أن أخمن أنه ديك تشيتى وبمباركة جورج دبليو بوش»[113].

فى النهاية لم تنجح الجهود الدعائية التى قامت بها إدارة بوش، ففى يناير 2008 عندما كان جون ماكين ينشر هجومه على باراك أوباما الرئيس الأمريكى الجديد واصفا اقتراحه بعرض محادثات غير مشروطة مع إيران بأنه نوع من السذاجة، أظهر استطلاع للرأى أجرته مؤسسة جالوب أن ستة من كل عشرة تقريبا من الأمريكيين يعتقدون أنها فكرة جيدة أن يلتقى الرئيس الأمريكى والرئيس الإيرانى، بينما اعتقد ثلثان من الأمريكيين أن الرئيس لابد أن يكون واسع الأفق مع أعداء الولايات المتحدة. وفى مناظرة بين أوباما وماكين فضل نصف مؤيدى ماكين مفاوضات مباشرة بين رئيسى الدولتين وقالت أغلبية ساحقة 78 ٪ من مؤيدى أوباما نفس الشيء[114].

لم تمنع التهديدات الأمريكية المستمرة إيران من محاولة تقديم مبادرات دبلوماسية جديدة، ففى مايو 2008 تقدم وزير خارجية إيران بدعوة إلى محادثات دولية موسعة من دون شروط مسبقة تغطى قضايا عدة سياسية وأمنية واقتصادية بما فيها برنامج إيران النووى وعملية السلام بين العرب وإسرائيل، ولم يعرض إنهاء جهود إيران للتخصيب النووى قبل المحادثات وهو مطلب إدارة بوش، ولكنه طالب بإنشاء كونسرتيوم لإنتاج الوقود فى عدة دول من بينها إيران، هذا الاقتراح تحت الدراسة فى عدد من العواصم كطريقة لمد دول أكثر بالوقود النووى دون أن يحتاج كل منها لخلق قدراتها الإنتاجية، وهذا سوف يشمل بناء قدرات تخصيبية تحت سيطرة دولية فى عدة أماكن بما فيها إيران، وهذا يعنى حضورًا أكبر وتدخلًا أكثر من جانب المفتشين الدوليين فى هذه الأماكن. خطاب وزير

خارجية إيران الذى أرفقه بمقترحه وأرسله إلى أمين عام الأمم المتحدة، نادى بمفاوضات موسعة تساعد على تحقيق الحل العادل، والدائم والديمقراطى للفلسطينيين، وتعاون دولى ضد الإرهاب والمخدرات والهجرة غير شرعية، وربما يكون البيت الأبيض قد تدارس الاقتراح أو لم يفعل، ولكن وزير الدفاع جيتس تساءل حول إمكانية التعامل مع الحكومة الإيرانية نهائيا، زاعما أن السبب هو عودة آراء الخط المتشدد حول الثورية الإسلامية[115]، ويبدو أنه بالنسبة للولايات المتحدة فإن المحادثات يمكن أن تحدث فقط فى حالة تغيير النظام.

ما دور الكونجرس فى الموافقة على أى عمل عسكرى ضد إيران أو منعه؟

بعد الغزو الأمريكى ضد العراق، وتصاعد تهديدات إدارة بوش ضد إيران، بدأ الكونجرس يضطلع بدور أكثر نشاطا فى المناقشة متدرسا ومصدرا عددا من الإجراءات التى تهدف إلى تصعيد الضغط على إيران ومهيئًا المسرح للموافقة على ضربة عسكرية أمريكية، وفى الحقيقة لم يكن مطلوبا من الكونجرس أى عمل إضافى للحفاظ على الضغط الاقتصادى على إيران، حيث كانت العقوبات المفروضة منذ عقد ما زالت سارية، وفى مايو 1995 كان الرئيس كلينتون قد أصدر أمرا تنفيذيا رقم 12959 بحظر التجارة والاستثمارات فى إيران، وهدفها المعلن هو إعاقة جهود إيران فى تحديث قطاعها البترولى، وبعد أقل من عام أصدر الكونجرس قرار العقوبات ضد إيران (الذى كان اسمه الأصلى قرار العقوبات ضد إيران – ليبيا) لكن الاسم تم تعديله بعد أن أعادت الولايات المتحدة علاقاتها الدبلوماسية مع ليبيا[116].

ومع عام 2003 انتشرت (الحمى) ضد إيران خارج البيت الأبيض بفضل الضغط الذى مارسه بوش وحلفاؤه، وقُدمت مشروعات القرارات داخل الكونجرس ومجلس الشيوخ لإعطاء 50 مليون دولار لجماعات المعارضة الإيرانية التى تضم هؤلاء الذين يكرسون أنفسهم لتغيير النظام، أما الكونجرس فقد نادى بتصعيد العقوبات «وحظر كامل»، على فرض أن هذا «يشجع الشعب الإيرانى على إحضار حكومة ديمقراطية وذات توجهات سلمية». وقد جاء التصعيد فى مايو 2004 عندما وافق الكونجرس على مشروع قرار يدعو الولايات المتحدة لاستخدام كل الوسائل الملائمة لمنع إيران وإقناعها بالعدول عن الحصول على الأسلحة النووية، وتطلب من الحكومات الأخرى أن تفرض بصورة مشابهة عقوبات قاسية ضد إيران[117].

وفى مارس 2007 بدأ الكونجرس فى تدارس مشروع قرار الحظر النووى ضد إيران، وهو الذى سبق أن وتقدم به عضو الكونجرس الراحل توم لانتوس الذى كان ناقدا حادا لإيران والمؤيد المتحمس للحرب ضد العراق، ويدعو ذلك القرار إلى عقوبات جديدة ضد إيران فى مجال الطاقة يمنع عليها الحصول على الجازولين من الخارج، وإيران لا تمتلك المقدرة على تكرير الجازولين، وكانت الحكومة الإيرانية تمد سكان إيران منذ فترة طويلة بالجازولين بأسعار مدعومة بشدة من جانب الحكومة، ورغم أن الولايات المتحدة ادعت أن تلك العقوبات فى مجال الطاقة تهدف إلى إجبار إيران على إبعاد المال عن البرنامج النووى، فإن تلك العقوبات سيكون لها تأثير مأسوى على سكان إيران، كما وصف مشروع القرار الوجدات الفكرية للحرس الثورى الإيرانى رسميا بأنهم «منظمة

إرهابية» ومنع كل التعاملات التجارية معهم، وقد صدر القرار يوم 25 سبتمبر 2005، وهو نفس اليوم الذى كان الرئيس الإيرانى أحمدى نجاد يخاطب فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة فى نيويورك، واليوم التالى لخطابه المثير للجدل إلى طلاب بجامعة كولومبيا، وقد حوى مشروع القرار لغة تقرر أنه لا يعطى الولايات المتحدة سلطة استخدام القوة ضد إيران، ولم يصدر القرار عن المجلس حتى صيف 2008، ولكن مشروع القرار كان يفسر- على نطاق واسع بأنه محاولة من جانب الكونجرس لمساعدة إدارة بوش على كسب التأييد الشعبى لضربة عسكرية ضد إيران.

وفى عام 2007 أيضا صدر الأمر التنفيذى لقرار العقوبات ضد إيران لعام 2007 الذى يخول الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية سلطة التخلى عن أى شركات تستثمر فى قطاع الطاقة فى إيران بأكثر من 20 مليون دولار، والشركات التى تبيع السلاح لإيران، ومن البنوك والمؤسسات المالية الأخرى التى تعطى ائتمانا لحكومة إيران بأكثر من 20 مليون دولار، هذا المشروع قدمه بارانى فرانك ممثل ماساشوستس أكثر الأصوات ليبرالية فى الكونجرس، وقد تبنى المشروع العديد من الليبراليين الأعضاء التقدميين بمن فيهم باربرا لى النائبة عن كاليفورنيا، التى كانت دائما المثال والأيقونة للحركة المناوئة للحرب بسبب معارضتها الدائمة للحرب ضد العراق، وأيضا بسبب موقفها البطولى كعضو الكونجرس الوحيدة التى صوتت ضد مشروع القرار الأصلى الذى أعطى لبوش سلطة اللجوء للحرب بعد 11 سبتمبر، ويبدو أن الرأى الليبرالى كان أساسه الفكرة القائلة إن العقوبات الاقتصادية مهما كان تأثيرها على الشعب الإيرانى فإنها سوف تفيد إلى حد ما كبديل للحرب، وأنهم بمساندتهم للعقوبات يمكنهم منع الحرب. ولكن هذا التحليل أغفل

حقيقة العقوبات، فقانونيا العقوبات تعتبر عملا حربيا، وعلى المستوى الإنسانى، كما كان واضحا للجميع ما عدا حكومة الولايات المتحدة، فى حالة العقوبات المضاعفة التى فرضت على العراق خلال التسعينيات من القرن الماضى، فإن العقوبات تؤثر على المدنيين بينما تزيد قوة الصفوة، وسياسيا نادرا ما تنجح العقوبات فى تحقيق الهدف المرجو وهو تحويل الشعوب ضد حكوماتهم لمصلحة القوى الخارجية التى تفرض العقوبات ولكن ما يحدث غالبا هو العكس «للمزيد عن تأثير العقوبات ضد إيران انظر هل نجحت العقوبات الأمريكية ضد إيران؟ ما التكاليف؟».

«إن الولايات والمدن لها بالتأكيد الحق فى التخلص من الشركات التى يريدون التخلص منها من دون تفويض من الكونجرس، لكن تمرير القرار دون المرور على مجلس الشيوخ أو التوقيع الرئاسى، شجع فى الحقيقة بلديات وحكومات محلية أكثر لاتخاذ حملات مقاطعة محلية فى حالات كثيرة تقودها أصوات ليبرالية أو تقدمية شغوفة لأن تجد بديلا عن الحرب مع إيران، وفى حالات أخرى، وأحيانا فى نفس الوقت كما كان الحال فى واشنطن دى. سى. D.C WASHIGTON فى أوائل عام 2008 ، عندما جاءت مبادرات العقوبات ضد إيران إلى الحكومات المحلية بواسطة مجالس العلاقات مع الجالية اليهودية، وفى حالات كثيرة كانت تلك الجهود لفرض العقوبات لا تتم معارضتها مباشرة، ولكن كانت الردود عليها تتم عن طريق حملات أكبر لتمرير مشروعات قرارات محلية على المستوى الاتحادى أو استفتاءات تعارض أى عمل عسكرى أمريكى ضد إيران.

شارك مجلس الشيوخ فى هذه الجهود بمشروع القانون الذى صدر فى 26 سبتمبر 2007 واسمه قانون كيل، ليبرمان الذى تقدم به من الجناح اليمينى العضو الجمهورى جون كيل ومعه أكبر الصقور جوليبر مان الذى كان ديمقراطيا فيما سبق ثم صار مستقلا وعضوا بمجلس الشيوخ عن كونيكيتكوت، وكان هذا القانون تعديلا غير ملزم لمسودة القانون المتعلق بالتخصيص الدفاعى، إنه يعادل النسخة المقدمة من الكونجرس فى تسمية الحرس الثورى بالمنظمة الإرهابية، ولكنه زاد عليه حيث أضاف أنه يحمل روح مجلس الشيوخ وأن:

«سياسة الولايات المتحدة يجب أن تكون محارية، واحتواء وتشتيت الأنشطة العنيفة وتقويض تأثير جمهورية إيران الإسلامية داخل العراق ومساعديها الأجانب مثل حزب الله اللبنانى، ووكلائها من أهل العراق، وتدعيم كل الوسائل التى تستخدمها القوة الأمريكية القومية فى العراق بما فيها الدبلوماسية والمخابراتية والعسكرية وكل الوسائل التى تساند تلك السياسة فى مواجهة حكومة «الجمهورية الإسلامية الإيرانية ووكلائها»[118].

على الرغم من أن القانون كان استشاريا وغير ملزم فإن لغته كانت عنيفة عن قصد وبهدف واضح هو زيادة الخوف الشعبى من إيران».

وقد كان هذا القانون «قانون كيل ليبرمان» موضوع تركيز فى الحملة الديمقراطية الأولية ثم المستعرة، فقد صوتت عضوة مجلس الشيوخ هيلارى كلينتون التى كانت فى بداية الحملة مرشحة ديمقراطية للرئاسة، صوتت تأييدا لذلك القانون بدعوى أنه ليس تفويضا بالحرب

ولكنه يمكن أن يقوى موقف الولايات المتحدة التفاوضى ضد إيران، وهو نفس الادعاء الذى دفعت به بعدما أعطت صوتها فى التفويض لبوش عام 2002 لاستخدام القوة ضد العراق، وفى الأشهر التالية هاجمها منافسوها خاصة السيناتور الليبرالى جون إدواردز، وكذلك باراك أوباما زاعمين أن القانون فى الحقيقة يساعد على تصعيد التهديد بالحرب، كما واجه أوباما نقدا إزاء دوره حيث لم يعبر بصورة محددة عن معارضته للقانون حتى بعد صدوره، وأنه لم يعد لمجلس الشيوخ أثناء حملة التصويت على القانون ليصوت ضده.

إن معظم القوانين الصادرة عن الكونجرس كانت ذات تأثير فاعل على الأزمة الإيرانية الأمريكية، فهى تعطى القدرة للموافقة على منح الاعتمادات للإنفاق على أى تصعيد ضد إيران أو تحجبه، وكمثال على تلك القدرة وكيف يمكن استخدامها، فترة الثمانينيات التى شهدتها الحرب الأمريكية غير القانونية ضد نيكاراجوا، ففى عام 1982 وبسبب غضبه من التصعيد السرى للحرب غير المرغوب فيها فى أمريكا الوسطى أصدر الكونجرس تعديل بولاند، وهو ملحق لقانون التخصيص الدفاعى، صدر فى 1983 وكان هدفه قطع الاعتمادات الممنوحة للسى. آي. إيه. والوكالات الاستخباراتية الأخرى لتنفيذ هجمات تخريبية فى نيكاراجوا ولمساندة عصابات الكونترا المناوئة للحكومة، لم يكن ذلك التعديل محددا ولا مطلقا، لكنه فقط منع حكومة الولايات المتحدة من منح المساعدة العسكرية التى كانت رسميا بهدف الإطاحة بحكومة نيكاراجو لكنه أصبح رمزا للغضب الشعبى والمطلب الشعبى لإنهاء المساعدة الأمريكية للكونترا وحربهم الوحشية، وهكذا فرض ذلك

التعديل رقابة أقوى على قدرة البيت الأبيض على صناعة الحرب، قدرة الضغط السياسى هذا هو مغزى القرار.

اعترف البعض فى الكونجرس بالحاجة إلى تركيز أكبر على الدبلوماسية ومعارضة أقوى للتهديدات العسكرية، فى أوائل يونيو 2008 قال لين وولسى العضو التقدمى:

« لم يسبق أن أسهمت حرب غير عادلة فى تحقيق سلام دائم لم يحدث فى العراق ولن يحدث فى إيران، بدلا من اندفاع غير متزن نحو الحرب نحتاج لجهد ذبلوماسى نحو السلام والمصالحة، هذا هو ما دفعنى لتقديم مشروع القانون لعام 2008 للمحاسبة الدبلوماسية لإيران الذى يدعو إلى تعيين مبعوث على مستوى عالٍ له صلاحيات إدارة مفاوضات ثنائية مباشرة غير مشروطة مع إيران، بهدف تخفيف التوترات وتطبيع العلاقات. إن وقت الحديث قد انتهى، من الضرورى أن نتأكد أن نفس الرئيس الذى مهد لنفسه الطريق للعراق لن نسمح له بأن يسحبنا ثانية للتورط فى مستنقع دام فى إيران. إن المفتاح لإنهاء الأزمة مع إيران هو دبلوماسية قويّة نشطة مدركة مستقيمة وليس اشتباكا عسكريا جديدا يزيد تهديد أمننا القوى وتفويض استقرار المنطقة[119].

وفى نفس الوقت أجاز كاوكسى التقدمى فكرة «الوقت للحديث مع إيران التى دعت إليها حملة من أجل سياسة أمريكية جديدة فى إيران تربط بين الدعوة القومية المقدمة للكونجرس لاعتبار يوم 10 يونيو 2008 يوما لدفع الدبلوماسية مع إيران مع فرصة تعطى لأعضاء الكونجرس

ولأشخاص من المشاهير وغيرهم للحديث مباشرة مع رجال إيرانيين عاديين فى طهران عن طريق استخدام تليفونات الخط الساخن 60's era red.

فإذا كان أى عضو فى الكونجرس أو فى البيت الأبيض ما زال قلقا بشأن قدرات إيران على التخصيب النووى ويعتزم أن يحاول التفاوض من أجل إنهاء ذلك التخصيب على الرغم من إصرار وكالات الاستخبارات الأمريكية على أن إيران لا تقوم ببناء سلاح نووى، وأيضا على الرغم من حقها فى تخصيب اليورانيوم الذى أباحته لها اتفاقية منع الانتشار النووى، فإن عليهم جميعا أن يدركوا أنه لا أمل فى مفاوضات تحددها شروط مسبقة. إن مفاوضات جادة مع إيران أمر ممكن بالتأكيد، إنه من الممكن أن تفكر إيران فى وقف تخصيب اليورانيوم من خلال محادثات موسعة تشمل قضايا أساسية مثل ضمان أمنى من جانب الولايات المتحدة ضد غزو محتمل أو تغيير للنظام.

لكن مطلب ألا تبدأ المحادثات إلا بعد وقف التخصيب يبدو الهدف الظاهر منه هو تحقيق التوقف عن أنشطة التخصيب، ويعنى أن الولايات المتحدة لا تسعى إلى محادثات ولكن إلى مواجهة، إن عرض التفاوض بعد أن يقدم الطرف الآخر تنازلا رئيسيا هو عرض غير جاد.

ماذا يجب - وماذا يمكن- أن تكون عليه العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران؟

إن أى جهد جاد لتخفيف التوترات وتطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران يجب أن يعنى أن المفاوضات والدبلوماسية لا بد أن تكون

أساس التحرك الأمريكى تجاه إيران وليس العقوبات والتهديد بالعدوان، ولا بد أن تدرك الولايات المتحدة أيضا أن الأمم المتحدة ستكون اللاعب الرئيسى فى قيادة المفاوضات الدولية مع إيران، وذلك من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية وليس من خلال مجلس الأمن، ولا بد أن توافق الولايات المتحدة على أن تكون ملتزمة بالمحاذير القانونية، والإجماع الكونى ضد أى ضربة عسكرية موجهة لإيران.

إن جهدا جادًا لحل الخلافات النووية لابد أن يبدأ بإدراك الولايات المتحدة وتنفيذها لالتزامها وفقا لاتفاقية حظر الانتشار النووى وخاصة التزاماتها طبقا للمادة الرابعة، وهو التحرك مع كل الدول التى تمتلك أسلحة نووية نحو نزع التسليح النووى وتحقيق نزع سلاح شامل وعام وتام، وطالما بقيت الولايات المتحدة منتهكة لالتزاماتها طبقا لاتفاقية منع الانتشار النووى، فإنها سوف تفشل فى إقناع الدول الأخرى على حمل التزاماتهم بجدية.

إن أى مفاوضات بين الولايات المتحدة وإيران لا بد أن تدرك ماذا تريد إيران فى الواقع: إنها تريد ضمانًا أمنيًا يضمن أن لا غزو ولا عدوان على مواقع إيران النووية، ولا جهود لإحداث تغيير للنظام، والاعتراف بدور إيران كقوة إقليمية، وإعادة التأكيد الدولى على هذه الحقوق سيكون على إيران نفسها أن تحدد ما إذا كانت ستتفاوض ومع من وكيفية تنفيذ تلك الحقوق.

لا بد من الاعتراف بالنتائج التى ترتبت على قيام الولايات المتحدة بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران منذ عام 1979، وعلى واشنطن أن تتحرك بسرعة نحو إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع إيران.

كما أنه على الولايات المتحدة أن تتوقف عن استخدام عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية كأداة لكسب تأييد إقليمى لموقفها فى الأزمة الأمريكية الإيرانية، كما فعلت فى مؤتمر أنابوليس فى ديسمبر 2007، عندما استخدم الاجتماع العالى المستوى، الذى لم يحقق شيئا كفرصة لكسب تأييد أكبر لبوش فى تصعيده ضد إيران، وبدلا من ذلك عليها أن تستبدل سياساتها التمييزية لصالح إسرائيل فى كل المجالات العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية وتأييدها لاحتلالها بسياسة ترمى إلى إقامة سلام عادل وشامل مبنى على احترام حقوق الإنسان والقانون الدولى والمساواة وقرارات الأمم المتحدة.

ماذا نستطيع نحن الشعب أن نفعل لمنع حرب أمريكية ضد إيران؟

لا بد أن تزيد الخسارة السياسية لأى سياسى أو مشتغل بالسياسة يهدد أو حتى يفكر فى إستخدام القوة ضد إيران أو التهديد بها. لا بد من تنظيم مراكز القوة خارج البيت الأبيض والكونجرس لتوسيع مجال المعارضة السياسية، تلك المعارضة يمكن أن تشمل اللاعبين الرئيسيين فى الحركة المناوئة لحرب العراق، والعاملين لإنشاء مدن السلام، وقرارات مجالس المدن، العمد والمحافظين المهتمين بتكاليف الحرب، المشرعين الاتحاديين على أن تكون وحدات الحراسة القومية متفرغة لمقاومة الكوارث الطبيعية، عائلات العسكريين والمحاربين القدامى، وأسر الحادى عشر من سبتمبر كل هؤلاء لا بد من تعبئتهم للقيام بحركة مناوئة للحرب.

التعبئة النشطة للمناوئين لعدوان ضد إيران شىء مهم وحاسم، وبالتأكيد فإن مثل تلك التعبئة ستواجه تحديات، لكننا يجب أن نواجه

ونتغلب على التشكك حول قيمة معارضة الحرب الذى خلقه رفض واشنطن لمطالب حركة رفض حرب العراق التى ربما كانت أكبر وأكثر صمودًا. إن لدينا إمكانات لبداية ضخمة، ففى أوائل عام 2007 ظهرت ائتلافات مهمة ومؤثرة مناوئة للحرب تضم الائتلاف القوى للاتحاد الوطنى من أجل السلام والعدالة بمنظماته التى تزيد على 1450، وجماعة الإنترنت Moveon.org ، والأعضاء الكثيرين لمنظمات اكسب دون حرب، وحركة المدن المختلفة المتباينة المتعددة التى تنادى بالسلام والتى تشمل «لا حرب ضد إيران» كأحد مطالبهم، وهذا هو الخطوة التالية فى التعبئة، وإدخال الجزء الخاص بمنع الحرب ضد إيران كجزء رئيسى من حركة السلام سيكون شيئا سهل المنال، أما جماعات المتحدين من أجل السلام والعدالة وغيرها فقد بدأت فى إقامة ائتلاف للتعاون فيما بينهم ضد الحرب على إيران، وكذلك المنظمات العاملة فى مجالات التعليم المختلفة تقف صفًا، تجرى المناقشات والحوارات والمواجهات مع هؤلاء الذين يوجدون فى السلطة من كل هؤلاء وكذلك الحكومات المحلية، والحملات الاتحادية، وأكثر من هذا، والكل متعاونون فى حركة قوية.

إن حركة السلام يجب أن تؤيد وترتبط بالجماعات الإيرانية الكبيرة المؤثرة الموجودة فى الولايات المتحدة وأوربا، وفى كل مكان والمعبئين جميعا ضد أى اعتداء أمريكى محتمل على إيران، ثم يطورون معا حملات مشتركة تهدف إلى منع العدوان العسكرى على إيران.

إننا نحتاج لمؤتمرات،و أحاديث، وجولات، حملات إعلامية، وتلقين مواد تعليمية وموارد أخرى تهدف جميعا للإمداد بالمعلومات الأساسية

التى تقوى الحركات الناشئة، بالإضافة إلى التعبئة السياسية ضد حرب جديدة فى إيران وهذا سيضمن نجاحهم.

ولا بد أن نكافح من أجل مزيد من الاستماع فى الكونجرس سواء أكان رسميا أم غير رسمى ولقاءات مع أعضاء الكونجرس سواء أكانت لقاءات رسمية أم على هامش الاجتماعات، حتى نتمكن من الضغط على أعضاء الكونجرس لدراسة كل القضايا المتعلقة بموضوع إيران على نطاق واسع بما فيه الجوانب الإنسانية والعسكرية والنتائج الإستراتيجية على المستوى الدولى من وجهة نظر الولايات المتحدة والمدى المنتظر لاحتمال قيام إيران بالرد الثأرى، وانتهاكات القانون الدولى المترتبة على العدوان، واحتمال تعرض من يسهمون فى تمويل مثل تلك الضربات أو الموافقة عليها للمقاضاة وخطر تكرار استفزازات على أسلوب تلك التى تمت بسبب حادثة خليج تونكين.

إن حركة السلام يجب عليها أن تستمر فى حملاتها على الكونجرس ليصدر تعديل بولاند بشأن إيران، والذى يرمى إلى حظر الإنفاق على قوة عسكرية ضد إيران.

علينا أن نشجع المشاركة الواسعة فى إرسال وفود شعبية إلى إيران للالتقاء بشخصيات شعبية إيرانية، وأن ننادى أيضًا بسفر وفود من هيئة العاملين بالكونجرس إلى إيران حتى يصير ممكنا بناء علاقات بين الكونجرس الأمريكى والبرلمان الإيرانى.

وبالتأكيد نحن نحتاج أيضا لتنسيق مبكر لتعبئة احتجاجات أمريكية وعالمية تعقب أى تهديد أمريكى بالهجوم أو أى تصعيد كلامى، وأيضا التخطيط لمظاهرات تخرج فى اليوم التالى لوقوع أى هجوم محتمل.

التهديد بهجوم أمريكى على إيران يبقى حقيقيا ولكنه بعيد جدا عن أن يكون حتميا، وعلى خلاف الإسراع بغزو العراق فى 2003 عندما صممت القوى الأكبر فى الحكومة الأمريكية على دخول الحرب رغم المعارضة الشعبية والعسكرية والسياسية، فإن المداولة حول الحرب على إيران تبقى مفتوحة، الموافقة القوية من الأغلبية فى الولايات المتحدة، وتقريبا الإجماع فى بقية العالم أن الحرب على العراق كانت كارثة على العراق والولايات المتحدة والمنطقة كلها والعالم. تعنى أن هناك تأييدًا أقل لحرب أخرى فى إيران ستكون كارثية أكثر، ما زال لدينا وقت ولدينا حركة قوية ذات خبرة فى التعبئة لنا سنوات من النجاح فى تغيير الرأى العام ونستطيع أن نفعل ذلك ثانية، يجب علينا أن نفعل ذلك.

الهوامش

(١) Peter Baker and Robin Wright, الولايات المتحدة تجديد الجهود للمحافظة على التحالف ضد إيران "واشنطن بوست ٥ ديسمبر ٢٠٠٧.

(2) Michael Hirsh, www.newsweek.com/id/91673. قلق دولي بشأن إيران" نيوزويك ١٢ يناير ٢٠٠٨.

(3) Andrew Gray, "إيرانيون هددوا سننا أمريكية في هرمز: "البنتاجون" رويترز يناير ٢٠٠٨.

(4) www.news24.com/News24/World/News/0..2-10- 1462_22483336.00html .

(5) Helene Cooper "إيران تحارب معركة بالوكالة في العراق"، كما قال دبلوماسي" نيويورك تايمز ١٢أبريل ٢٠٠٨.

(6) Karen DeYoung "إيران أكبر تهديد للعراق". كما تقول الولايات المتحدة واشنطن بوست ١٢ أبريل ٢٠٠٨.

(7) افتتاحية "مواجهة إيران" واشنطن بوست ١٣ أبريل ٢٠٠٨.

(8) Zev Chafetz "إسرائيل تستطيع أن تقف لنفسها" نيويورك تايمز ٣ أبريل ٢٠٠٨.

(9) Nathan Guttman, www.jpost.com/servlet/Setellite? Pagename= Jpost/ IPArticle/Show Full&cid+ 114596130962 10 Ethan Bronner. إيران أيضا يمكن مسحها من على الخريطة "جيروزليم بوست" ٨ مايو ٢٠٠٦.

(10) Ethan Bronner. www.whitehouse.gov/news/relcaces/2006/04/print/20060428-2html. كم ابتعدوا. تلك الكلمات ضد إسرائيل "نيويورك تايمز" ١١ يونيو ٢٠٠٦.

(11) 'www.whitehouse.gov/news/releases/2006/04/print/20060428-2html"

(12) المادة الرابعة من اتفاقية منع الانتشار النووي: ليس في هذه الاتفاقية ما يمكن تفسيره على أنه يؤثر في حق كل أطراف الاتفاقية على تطوير البحوث والإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية بدون تمييز وطبقا للمادتين ١، ٢ من هذه الاتفاقية كل أطراف الاتفاقية تتعهد بتسهيل، ولها الحق في المشاركة، والتبادل الكامل للتجهيزات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية والمعلومات حول الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. أطراف الاتفاقية التي يمكنها فعل هذا عليها أن تساهم منفردة أو مجتمعة مع الدول الأخرى أو المنظمات الدولية لأقصى تطوير لاستخدامات الطاقة النووية للأهداف السلمية، وخاصة في أراضي الدول غير النووية مع الأخذ في الاعتبار احتياجات مناطق العالم النامية.

(13) Atul Aneja. "وكالة الطاقة الذرية تقول إنه لا يوجد دليل على خطة إيران لإنتاج سلاح نووي" الهند ١ مارس ٢٠٠٦.

(14) محمد سليمي "برنامج إيران النووي، جزء ١، تاريخه" أخبار إيران ٢ أكتوبر ٢٠٠٣.

(15) 16 "news.bbc.co.uk/1/hi/world/middle_east/3362443.stm" Timeline علامات الولايات المتحدة وإيران بي. بي. سي. ٢٨ مايو ٢٠٠٧.

(16) Peter Baker www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article2005/06/27/AR2005062700334.html

"بوش بحث شرودر للضغط على إيران بخصوص الأسلحة" واشنطن بوست ٢٨ يونيو ٢٠٠٥.

(17) "سقف زمني "بي. بي. سي.

(18) Ibid.

(19) Michael A. Fletcher and Keith B. Richburg. "بوش يحاول تهدئة مخاوف الاتحاد الأوروبي بشأن إيران" واشنطن بوست ٢٣ فبراير ٢٠٠٥.

(20) Dafna Linzer "الحكم على إيران بعد ١٠ سنوات من القنبلة النووية واشنطن بوست ٢ أغسطس ٢٠٠٥

(21) "www.state.gov/s/ct/rlscrt/2007/103711.htm" مكتب المنسق لمواجهة الإرهاب وزارة الدولة الأمريكية، تقارير الدولة والإرهاب لعام ٢٠٠٧، الفصل الثالث، رعاية الدولة ضد الإرهاب ٣٠ أبريل ٢٠٠٨.

(22) Russell Travers www.cnn.com2007/US/04/30/terror.report/index.html. سي. إن. إن. تقرير: "الإرهاب الدولي أكثر من ٢٥%" اقتباس من نائب مدير المركز القومي لمواجهة الإرهاب ٣٠ أبريل ٢٠٠٧.

(23) "www.pbs.org/ wgbh/ pages/frontline/shows/Tehran/etc/cron.html>. ترتيب الأحداث: علاقات الولايات المتحدة وإيران من عام ١٩٦٠ إلى ٢٠٠٢

(24) MichaelSheehan www.globalsecurity.org/intell/library/news/2000/02/000210sheehan- brooking.htm. السفير المنسق ضد الإرهاب حكمة إلقائها في مؤسسة بروكينج في ١٠ فبراير ٢٠٠٠ تحت عنوان مراجعة للإرهاب بعد ألف عام".

(25) Gareh Porter, هيكلة الإرهاب في الأرجنتين وإيران طبقا لبوش" ١٠ يناير ٢٠٠٨ < www.thenation .com/ doc/20080204/porter

(26) Nicole Gauette, " إسرائيل: إيران الآن الخطر رقم ١ " كريستيان ساينس مونيتور ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٣.

(27) Uzi Mahnaimi and Sarah Baxter, "إسرائيل تعد القوات لضرب إيران النووية" صانداي تايمز (لندن) ١١ ديسمبر ٢٠٠٥.

(28) Anne Penketh, "إسرائيل ترفع المشانق النووية على إيران" الإندبندنت ٢٥ يناير ٢٠٠٧.

(29) "ضربات جوية: الهدف إيران".

<www.globlsecurity.org/military/world/israel/iraeliran.htm>. GlobalSecurity.com

(30) Ibid

(31) Aluf Benn, "دراسة: الولايات المتحدة، إسرائيل يجب أن تبدأ التخطيط لضرب مواقع إيران النووية" هاآرتس ٣ ديسمبر ٢٠٠٧

(32) أخبار المال والأعمال ٦ يونيو ٢٠٠٨ مقال:

<www.iii.couk/news/?type=afxnews&articleid=6749120&subject=economic& action article>.

(33) Jad Mouawad ,<www.nytimes.com/2008/06/07/business/ 1536692/Olmert- admits-Israel-has-nuclaer-weapons.htm>. أسعار البترول تصعد بسرعة الصاروخ، محققة أعلى أسعار على الإطلاق نيويورك تايمز ٧ يونيو ٢٠٠٨.

(34) Ben Quinn<www.telegraph.co.uk/news/migrationtemp/1536692/Omert-Adits-Israel-has-nuclear-weapons>.

(35) www.iaea.org/Piblcaations/Documents/Board/2006/gov2006-14.pdf. الوكالة الدولية للطاقة الذرية مجلس المحافظين "تنفيذ ضمانات اتفاقية منع الانتشار النووي في جمهورية إيران الإسلامية ٤ فبراير ٢٠٠٦.

(36) Elaine Scionlino, "الولايات المتحدة تصل إلى حل وسط في صياغة قرار إيران النووي" نيويوك تايمز ٤ فبراير ٢٠٠٦.

(37) مقابلة صحيفة للمؤلف مع مسئول بالإدارة في العلاقات الخارجية حول اجتماع مارس ١٩٩٩.

(38) Luke Harding and Duncan Campbell, 38 " دعوة لاستقالة أولمرت بعد الحماقة النووية "الجارديان ١٣ ديسمبر ٢٠٠٦.

(39) disarm.igc.org/oldwebpages/icjtext.html "مشروعية التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها "رأى استشاري لمحكمة العدل الدولية ٨ يوليو١٩٩٦.

(40) البنتاجون يتدارس استخدام الأسلحة النووية: LA Times people,s Daily Online 11 March 2002 english.people.com.cn/200203/11/print 20002031 1-91867.html.

(41) www.whitehouse.gov/nsc/nssall.html. "مجلس الأمن القومي الأمريكي، الإستراتيجية الأمنية القومية للولايات المتحدة الأمريكية لعام ٢٠٠٢، ١٧ سبتمبر ٢٠٠٢.

(42) Walter Pincus, "موقف الولايات المتحدة إزاء الأسلحة النووية معدلة بدراسة سياسية "واشنطن بوست ٢٣ مارس ٢٠٠٢.

(43) F.Stephen ;Arrabee, "تحدي الأزمة الإيرانية" أورانج كونتي ريجستر ٩ مارس ٢٠٠٦.

(44) Ewen MacAskill, "دراسة تقول: آلاف سيموتون في ضربات أمريكية لإيران" الجارديان ١٣ فبراير ٢٠٠٦.

(45) رويترز "إيران: مقاضاة الولايات المتحدة وبريطانيا" نيويورك تايمز ١٣ مايو ٢٠٠٨.

(46) www.bookrags Bookcrags.com/wiki/zbigniew – Brzezinsk#Iran "ملخص إيران.

(47) www.jmmycarterlibrary.org/documents/speeches/su80jcc.phtml. "خطاب دولة الاتحاد ٢٣ يناير ١٩٨٠ الرئيس جيمي كارتر.

(48) The Glaspie – Hussein Transcript" in Phyllis Bennis and Michel Moushabek,eds.,Reader(Northamphon:Olive Branch Press,1991). "ملحق بما وراء العاصفة، أزمة الخليج.

(49) www.washingtonpost.com/wp- srv/inat/longterm/fogofwar/docddirective.htm. " قرار الأمن القومي ٥٤ بتاريخ ١٥ يناير ١٩٩١.

(50) Colum Lynch "صفقات العراق أكبر مما قال تشيني " واشنطن بوست ٢٣ يونيو ٢٠٠٠.

(51) "على أكبر دار يني" إيران تنهي التطوع مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية" الأسوشيتدبرس ٥ فبراير ٢٠٠٦.

(52) www.whitehouse.gov/news/release/2007/08/20070828-2-html "مكتب السكرتير الصحفي" الرئيس بوش يتحدث إلى الاجتماع السنوي. بيان صحفي، ٢٨ أغسطس ٢٠٠٧.

(53) archives.cnn.com/2002/ALLPOLITICS/09/08/iraq.debate. "مسئولون على مستوى عال في إدارة بوش يقيمون دعوى ضد صدام "س.إن.إن. ٨ سبتمبر ٢٠٠٢.

(54) Ed Pilkington, "بوش يهدد بمواجهة إيران بدعوى مساعدتها للثوار العراقيين الجارديان ٢٩ أغسطس ٢٠٠٧.

(55) Iran Chamber Society,ubdated 1 July 2008 www.iranchamber.com/goverment/laws/constitution-ch08.php. "القوانين الإيرانية، الحكومة، والسياسية: دستور جمهورية إيران الإسلامية: الفصل السابع".

(56) Dafna Linzer, "إعطاء القوات في العراق سلطة قتل القوى الإيرانية الفاعلة هناك" واشنطن بوست ٢٦ فبراير ٢٠٠٧.

(34) Ben Quinn<www.telegraph.co.uk/news/migrationtemp/1536692/Omert-Adits-Israel-has-nuclear-weapons>.

(35) www.iaea.org/Piblcaations/Documents/Board/2006/gov2006-14.pdf. الوكالة الدولية للطاقة الذرية مجلس المحافظين "تنفيذ ضمانات اتفاقية منع الانتشار النووي في جمهورية إيران الإسلامية ٤ فبراير ٢٠٠٦.

(36) Elaine Scionlino, "الولايات المتحدة تصل إلى حل وسط في صياغة قرار إيران النووي" نيويورك تايمز ٤ فبراير ٢٠٠٦.

(37) مقابلة صحيفة للمؤلف مع مسئول بالإدارة في العلاقات الخارجية حول اجتماع مارس ١٩٩٩.

(38) 38 Luke Harding and Duncan Campbell, " دعوة لاستقالة أولمرت بعد الحماقة النووية "الجارديان ١٣ ديسمبر ٢٠٠٦.

(39) disarm.igc.org/oldwebpages/icjtext.html "مشروعية التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها "رأى استشاري لمحكمة العدل الدولية ٨ يوليو ١٩٩٦.

(40) البنتاجون يتدارس استخدام الأسلحة النووية: LA Times people,s Daily Online 11 March 2002 english.people.com.cn/200203/11/print 20002031l-91867.html.

(41) www.whitehouse.gov/nsc/nssall.html. "مجلس الأمن القومي الأمريكي، الإستراتيجية الأمنية القومية للولايات المتحدة الأمريكية لعام ٢٠٠٢، ١٧ سبتمبر ٢٠٠٢.

(42) Walter Pincus, "موقف الولايات المتحدة إزاء الأسلحة النووية معدلة بدراسة سياسية "واشنطن بوست ٢٣ مارس ٢٠٠٢.

(43) F.Stephen ;Arrabee, "تحدي الأزمة الإيرانية" أورانج كونتي ريجستر ٩ مارس ٢٠٠٦.

(44) Ewen MacAskill, "دراسة تقول: آلاف سيموتون في ضربات أمريكية لإيران" الجارديان ١٣ فبراير ٢٠٠٦.

(45) رويترز "إيران: مقاضاة الولايات المتحدة وبريطانيا" نيويورك تايمز ١٣ مايو ٢٠٠٨.

(46) www.bookrags Bookcrags.com/wiki/zbigniew – Brzczinsk#Iran "ملخص إيران.

(47) www.jmmycarterlibrary.org/documents/speeches/su80jcc.phtml. "خطاب دولة الاتحاد ٢٣ يناير ١٩٨٠ الرئيس جيمي كارتر.

(48) The Glaspie – Hussein Transcript" in Phyllis Bennis and Michel Moushabek,eds.,Reader(Northamphon:Olive Branch Press,1991). "ملحق بما وراء العاصفة، أزمة الخليج.

(49) www.washingtonpost.com/wp- srv/inat/longterm/fogofwar/docddirective.htm. " قرار الأمن القومي ٥٤ بتاريخ ١٥ يناير ١٩٩١.

(50) Colum Lynch "صفقات العراق أكبر مما قال تشيني " واشنطن بوست ٢٣ يونيو ٢٠٠٠.

(51) "على أكبر دار يني" إيران تنهي التطوع مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية" الأسوشيتدبرس ٥ فبراير ٢٠٠٦.

(52) www.whitehouse.gov/news/release/2007/08/20070828-2-html "مكتب السكرتير الصحفي" الرئيس بوش يتحدث إلى الاجتماع السنوي. بيان صحفي، ٢٨ أغسطس ٢٠٠٧.

(53) archives.cnn.com/2002/ALLPOLITICS/09/08/iraq.debate. "مسئولون على مستوى عال في إدارة بوش يقيمون دعوى ضد صدام "س.إن.إن. ٨ سبتمبر ٢٠٠٢.

(54) Ed Pilkington, "بوش يهدد بمواجهة إيران بدعوى مساعدتها للثوار العراقيين الجارديان ٢٩ أغسطس ٢٠٠٧.

(55) Iran Chamber Society,ubdated 1 July 2008 www.iranchamber.com/goverment/laws/constitution-ch08.php. "القوانين الإيرانية، الحكومة، والسياسية: دستور جمهورية إيران الإسلامية: الفصل السابع".

(56) Dafna Linzer, "إعطاء القوات في العراق سلطة قتل القوى الإيرانية الفاعلة هناك" واشنطن بوست ٢٦ فبراير ٢٠٠٧.

(57) Karen DeYoung,"Pace Demurs "حول اتهامات موجهة لإيران "واشنطن بوست ١٣ فبراير ٢٠٠٧.

(58) www.cbsnews.com/stories/2007/03/23/world/main 2600191.shtm. "التعالي في الخليج الفارسي " سي.بي.إس/إيه.بي، ٢٣ مارس ٢٠٠٧.

(59) Julian Borger and Ian Black, "التنبؤ بضربات أمريكية بسبب تصاعد التوتر حول تهريب أسلحة وبسبب المخاوف النووية" الجارديان ١٥ ديسمبر ٢٠٠٧.

(60) news.bbc.co.uk/2/hi/middle-east/6997935.stm " فرنسا تحذر من حرب مع إيران "بي.بي.سي. ١٧ سبتمبر ٢٠٠٧.

(61) ScottPeterson "دفاع أمريكي وإيران قبل صدور تقرير عن إيران" كريستيان ساينس مونيتور ٣١ أغسطس ٢٠٠٧.

(62) Dana Perion, press Gaggle, www.whitehouse.gov/news/releases/2008/01/ 200801081.htm. "٨ يناير ٢٠٠٨.

(63) William Clark, "رفاهية دولارات البترول: الدولارات، واليورو، وبورصة البترول الإيرانية القادمة "شبكة ميديا مونيتور ٢ أغسطس ٢٠٠٥. www.engerybulletin.net/7707.htm 1.

(64) RIA Novosit. " إيران توقف بيع بترولها مقابل الدولار الأمريكي ٨ ديسمبر ٢٠٠٧.

(65) مجلس الأمن القومي ٢٠٠٦، إستراتيجية الأمن القومي www.whitehouse.gov/nsc/2006/section v.HTM1.

(66) Antonia Juhasz, طغيان البترول: أقوى الصناعات في العالم، وماذا يجب علينا أن نفعل لإيقافه (نيويورك- هاربركولينز، ٢٠٠٨).

(67) Anthony Sampson, "الشقيقات السبعة(لندن، هودر، ١٩٧٥) في كتاب Juhasz.

(68) Juhasz طغيان البترول.

(69) Jim Vallette, " تغيير البترول في النيل الدولي" نشرة الطاقة، ٣٠ مارس ٢٠٠٥ Cheney,s www,energybulletin.net

(70) Warren P.Strobel,JohnWalcott,Nancy A. Youssef, " "تشيني يناقش ضربات ضد إيران" صحف ماكلاتشي ٩ أغسطس ٢٠٠٧.

(71) المرجع السابق.

(72) "خطط الولايات المتحدة لإقامة قاعدة على الحدود الإيرانية العراقية" بي.بي.سي. ١٠ سبتمبر ٢٠٠٧. news.bbc.co.uk/2/hi/middle-east/6987306.stm.

(73) عبد الشيجيي "العراق الجار الأكثر تأثيرا" أخبار الخليج "مارس ٢٠٠٨.

(74) Scott Bittle and Johathan Rochkind, "الطاقة والاقتصاد، النقاط الرئيسية للقلق في السياسة الخارجية الأمريكية" الأجندة العامة: الثقة في فهرس السياسة الخارجية الأمريكية، ربيع ٢٠٠٨.

(75) شيرين عبادي وهادي غائمي " قضية حقوق الإنسان ضد العدوان على إيران" نيويورك تايمز ٨ فبراير ٢٠٠٥.

(76) الرقابة على حقوق الإنسان "إيران تتعاون مع أجهزة الأمم المتحدة ٦ يونيو ٢٠٠٨. hrw.org/English/docs/2008/06/06/iran 19036.htm.

(77) Golnaz.Esfandiari, "البرادعي يقول: العدوان على إيران سيكون كارثيا" راديو أوربا الحرة، راديو الحرية ٢٦ يناير ٢٠٠٧.

(78) جدول زمني: العلاقات الأمريكية الإيرانية بي.بي.سي. ١٣ يناير ٢٠٠٨. news bbc.co.uk/2/hi/middle-east/3362443.stm.

(79) Hans Blix "يتسأل عن المخاوف الأمريكية حيال إيران" سي.تي.في. كندا ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٧. www.ctv.ca/sevlet/ArticaleNews.

(80) إيه.بي."دبلوماسي سابق يقول أغلقوا المعتقل" لوس أنجلوس ٢٨ مارس ٢٠٠٨.

(81) Fadi Eyadat and Mazal Mualem, " كارتر يناشد الولايات المتحدة بدء الحوار مع إيران "هاآرتيس ١٦ أبريل ٢٠٠٨. www.haaretz.com/hasen/spages/974880.html

(82) "المحللون يقولون إن خيارات الولايات المتحدة العسكرية في إيران ليست جيدة "ديلي تايمز (باكستان) ٢٤ يناير ٢٠٠٥.

www.dailytimes.com.pk/default.asp?page=story-24-1-2005 pg4 21

(83) إيه.بي. ١٧ سبتمبر ٢٠٠٧.

(84) General Wesley Clark, "وقف حرب إيران com" هافن فينجتون بوست ٢١ فبراير ٢٠٠٧.
www.huffingtonpost.com/gen-wesley clark/stopiranwarcom-b-41752.html.

(85) Jonathan Karl and Luis Martinez, " قائد أمريكي: إيران ستكون كارثية." إيه.بي.سي. نيوز ٢٨ مايو ٢٠٠٨.

www.abcnews.go.com/politics/International/astory?ID=4949459&PAGE=1.

(86) "فالون يقطع صمته" إنترناشيونال هيرالد تريبيون ٤ يونيو ٢٠٠٨
www.military.com/news/article/fallon-breaks-silence-on-his-dissent.html?ESRC=eb.nl

(87) Demetri Sevastopulo, "أدميرال أمريكي حريص على الاتصال بالبحرية الإيرانية" فينانشيال تايمز ٤ يونيو ٢٠٠٨ -www.ft.com./cmsw/s/o d0a02eac-31do-11dd-b77c-00007779fdac.html.

(88) Esfandiari, "البرادعي يقول".

(89) Don Phillips, "تقرير العقوبات ضد إيران خطر على سلامة الطيران "إنترناشيونال هيرالد تريبيون ١٣ ديسمبر ٢٠٠٥.

(90) Borzou Daragahi and Ramin Mostaghim "العقوبات ضد إيران لوس أنجلوس تايمز ٢١ يناير ٢٠٠٨

www.latimes.com/news/nationworld/ward/mideastememail/la-fg-sactions20jan20,0,5447841.story?coll=la-news-mideastemail.

(91) Reese Ehrlich. "الولايات المتحدة تقول إيران أصبحت قوة نووية" السياسة الخارجية ١٨ نوفمبر ٢٠٠٧.

(92) Corey Flintoff, "إن.بي.أر. ٤ ديسمبر ٢٠٠٧

www.npr.org/templates/story/story.php?storyId=16933380

(93) مكتب المحاسبة العام"عقوبات إيران: تأثيرها في زيادة أهداف الولايات المتحدة غير واضح ويجب مراجعته" ديسمبر ٢٠٠٧ www.gao.gov./new.items/d0858.pdf

(94) السفير Doumisani Kumalo, "بيان لشرح تصويت سفير جنوب إفريقيا في مجلس الأمن الدولي بشأن حظر الانتشار (قرار إيران) ٣ مارس ٢٠٠٨ (Iran Resolution),
www.southafrica-newyork.net/pmun/view-speech=2483657.

(95) Andrew Cockburn, "في إيران أى شخص يستطيع عمل قنبلة" لوس أنجلوس تايمز ١٦ فبراير ٢٠٠٧.

(96) James Glanz and Richard J.Opal, "الولايات المتحدة تعرض أجزاء من قنبلة قيل إنها صنعت في إيران "نيويورك تايمز ٢٧ فبراير ٢٠٠٧.

(97) Michael Hirsh, "انزعاج دولي من إيران" نيوز ويك ٢١ يناير ٢٠٠٨.

(98) Terry Atlas, "ست علامات تدفع الولايات المتحدة لشن حرب على إيران" أخبار الولايات المتحدة وتقرير عالمي ٢٣ مارس ٢٠٠٨-www.usnews.com/blogs/news
desk/2008/3/11/6-singns-the-us-may-be-headed-for-war-in-iran.htm

(99) Seymour M.Hersh, " ضربة في الظلام: لماذا ضربت إسرائيل سوريا" نيويورك ١١ فبراير ٢٠٠٨.

(100) مقابلة مع نائب الرئيس أجرتها Martha Raddatz إيه.بي. سي.نيوز" مكتب نائب الرئيس نسخة البيت الأبيض ٢٤ مارس ٢٠٠٨.
www.whitehouse.gov/news/releases/2008/03/20080324-8.html

(101) Michael Abramowitz, "الإدارة تضع أحسن رواياتها على تقرير إيران " واشنطن بوست ٢٤ مارس ٢٠٠٨.

(102) إيه.بي."الولايات تقول إن شخصا قتل في إطلاق نار بقناة السويس" ٢٦ مارس ٢٠٠٨.

(103) Thomas P.M,Barnett, "الرجل بين السلام والحرب" إسكوير، أبريل ٢٠٠٨
www.esquire.com/features/fox-fallon.

(104) Donna Miles, "جيتس يقبل استقالة فالون رئيس سيناكوم "إيه.إن.بي.إس ١١ مارس ٢٠٠٨-www.globalsecurity.org/military/library/news/2008/03/mil-080311
afps06.htm

(105) "فالون ينهي صمته" إنترناشيونال هيرالد تريبيون ٤ يونيو www.military.com/news/article/fallon-breaks-silence-on-٢٠٠٨ hisdissent.htm?ESRC=eb.n1

(106) هنري كيسنجر "كارثة الانسحاب السريع" واشنطن بوست ١٦ سبتمبر ٢٠٠٧.

(107) Terry Macalister, "شل تتحدى ضغط الولايات المتحدة وتوقع على صفقة غاز مع إيران "الجارديان ٢٩ يناير ٢٠٠٨.

(108) Elain Sciolion "رئيس إيران يرفض رسالة بن لادن" نيويورك تايميز ١٠ نوفمبر ٢٠٠١.

(109) سي.إن.إن." الرئيس الإيراني يستنكر هجمات ١١ سبتمبر". ١٢ نوفمبر ٢٠٠١.

www.archives.cnn.com/2001/word/meast/11/12/khatami.interview.cnna/index.htm

(110) James Dobbins, "كيف نتحدث مع إيران" واشنطن بوست أون لاين٢٢ يوليو ٢٠٠٧ www.and.org/commentary/2007/07/22/Wp.html

(111) كانت هجمات الحادي عشر من سبتمبر جرائم فظيعة. لكنها لم تكن أعمالا حربية. إن ميثاق الأمم المتحدة وهو المرجع الأعلى للقانون الدولي والملزم في القانون الداخلي للولايات المتحدة منذ صدق عليه مجلس الشيوخ عام ١٩٤٥ يسمح لدولة بدخول الحرب في حالتين فقط: إذا وافق مجلس الأمن أو في حالة الدفاع العاجل الشرعي عن أمن البلاد، ولم يتحقق أي من هذه الشروط ففي المادة ٥١ من الميثاق تنشأ حالة الدفاع الشرعي إذا حدث عدوان مسلح، وبعد أن يجتمع مجلس الأمن ليقرر كيفية الرد. لقد اجتمع المجلس يوم ١٢ سبتمبر وأصدر قرارا بالإجماع وعبر عن شعور عميق وتضامن مع النص الذي اقترحته الولايات المتحدة لكن القرار لم يذكر شيئا حول الذهاب للحرب ضد أفغانستان ليس فقط لأن الولايات المتحدة خشيت ألا توافق عليه الأمم المتحدة، ولكن أيضا لأن إدراة بوش لا تريد أن تعترف للامم المتحدة بالحق الشرعي في تنظيم استخدام القوات الدولية. نادى قرار المجلس بالتعاون المالي بتعقب المنظمات الإرهابية، ولم يناد بالحرب ولا بالقوة العسكرية. إذا كان البنتاجون قد

تعقب الطائرة المقاتلة النفاثة ليسقطها قبل أن تسقط برج نيويورك الثاني لكان هذا هو حق الدفاع الشرعي عن النفس، أما العدوان الأمريكي على أفغانستان بعد أسبوعين من الهجمات فإنه ليس حق دفاع شرعي هو غير قانوني وإن إدخال قوات الناتو في الصورة جنبا إلى جنب مع قوات الناتو الكندية والأوربية فكان لتحمل جانبا من العبء الملقى على عاتق القوات الأمريكية لإرسال جزء منها إلى العراق، كل هذا لا يجعل حرب أفغانستان واحتلالها أمرا قانونيا. إن الناتو لا يستطيع أن يجعل الحرب قانونية فقط مجلس الأمن الدولي هو الذي يستطيع ذلك. إن أفغانستان لم تذهب إلى الحرب ضد الولايات المتحدة بل جماعة صغيرة من الإرهابيين السعوديين والمصريين. لم يعيشوا في أفغانستان، بل عاشوا في هامبورج، ولم يتلقوا تدريبا في افغانستان بل تدربوا في فلوريدا، هم لم يذهبوا إلى مدرسة طيران في أفغانستان، بل ذهبوا إلى مدرسة طيران في الغرب، وربما يكونوا قد أخذوا الإيحاء من شخص يعيش في أفغانستان، ولكن هذا لا يعطي الولايات المتحدة الحق في غزو أفغانستان بعد الهجوم بأسابيع، إن هذا ليس دفاعا عن شرعي وكل مواطن أفغاني يموت بسبب الصواريخ الأمريكية هو إضافة جديدة لانتهاكات قوانين الحرب.

(112) John H. Richardson "التاريخ السري للحرب مع إيران الوشيكة الحدوث والذي لا يريد البيت الأبيض أن يجعلك تعرفه" إسكوير ١٨ أكتوبر ٢٠٠٧.

(113) Gareth Porter "Neo- Con Cabal Blocked 2003 Nuclear Talks, "IPS آسيا تيتز ٣٠ مارس ٢٠٠٦.

(114) Michael D. Shear, Robin Wright and Jon Cohen "ماكين يناقش العقوبات، في حديث للصحافة الإيرانية" واشنطن بوست ٣ يونية ٢٠٠٨.

(115) Robin Wright " طهران تدعو لدولة جديدة للمحادثات" واشنطن بوست، ٢١ مايو ٢٠٠٨.

(116) Ken Katzman "قانون العقوبات على إيران" مجلس بحوث الكونجرس، ١٢ أكتوبر ٢٠٠٧.

(117) "الهدف إيران العد التنازلي" الأمن العالمي
www.globalsecurity.org/military/ops/iran-strickes.htm

(118) "قانون تفويض الدفاع القومي للعام المالي ٢٠٠٨"، ١١٠ الكونجرس، الجلسة الأولى
www.weeklystandard.com/weblogs/TWSEP/Iran%20amendment.pdf

(118) "بيان صحفي، حملة من أجل سياسية أمريكية في إيران" ٦ يونيو ٢٠٠٨
www.newiranpolicy.org/536/29301.html

(119) Michael A. Fletcher and Keith B. Richburg. "بوش يحاول تهدئة مخاوف الاتحاد الأوروبي بشأن إيران" واشنطن بوست ٢٢ فبراير ٢٠٠٥.

البيليوجرافيا

Books

Abrahamian, Ervand. *Iran: Between Two Revolutions*. Princeton: Princeton University Press, 1982.

Ahmad, Eqbal. *The Selected Writings of Eqbal Ahmad*. New York: Columbia University Press, 2006.

Aslan, Reza. *No God But God: The Origins, Evolution, and Future of Islam*. New York: Random House, 2006.

Benjamin, Medea and Jodie Evans. *Stop the Next War Now: Effective Responses to Violence and Terrorism*. Maui, San Francisco: Inner Ocean Publishing, 2005.

Bennis, Phyllis. *Challenging Empire: How People, Governments and the UN Defy US Power*. Northampton: Olive Branch Press, 2005.

Bennis, Phyllis, and Michel Moushabeck, eds. *Beyond the Storm: A Gulf Crisis Reader*. Northampton: Olive Branch Press, 1991.

Byrne, Malcolm, and Peter Kornbluh. *The Iran-Contra Scandal: The Declassified History*. New York: The New Press, 1993.

Cleveland, William L. *A History of the Modern Middle East*. Boulder: Westview Press, 2004.

Ebadi, Shirin. *Iran Awakening: A Memoir of Revolution and Hope*. New York: Random House, 2006.

Ehrlich, Reese. *The Iran Agenda:The Real Story of U.S. Policy and the Middle East Crisis*. Sausalito: Polipoint Press, 2007.

Falk, Richard. *Unlocking the Middle East: The Writings of Richard Falk*. Ed. Jean Allain. Northampton: Olive Branch Press, 2002.

Gasiorowski, Mark J., and Malcolm Byrne. *Mohammed Mosaddeq and the 1953 Coup in Iran*. Syracuse: Syracuse University Press, 2004.

Gonzalez, Nathan. *Engaging Iran: The Rise of a Middle East Powerhouse and America's Strategic Choice*. Westport: Praeger SI/Greenwood Press, 2007.

Hiro, Dilip. *The Iranian Labyrinth: Journeys Through Theocratic Iran and its Future*. New York: Nation Books, 2005.

Juhasz, Antonia. *The Bush Agenda: Invading the World One Economy at a Time*. New York: HarperCollins, 2006.

Juhasz, Antonia. *The Tyranny of Oil: The World's Most Powerful Industry—And What We Must Do to Stop It*. New York: HarperCollins, 2008 (forthcoming).

Keddie, Nikki R. *Modern Iran: Roots and Results of Revolution*. New Haven: Yale University Press, 2003.

Kinzer, Stephen. *All the Shah's Men: An American Coup and the Roots of Middle East Terror*. Hoboken: John Wiley & Sons Inc., 2004.

Nasr, Vali. *The Shia Revival: How Conflicts within Islam Will Shape the Future*. New York: W.W. Norton, 2006.

Parsi, Trita. *Treacherous Alliance: The Secret Dealings of Iran, Israel and the United States*. New Haven: Yale University Press, 2007.

Takeyh, Ray. *Hidden Iran: Paradox and Power in the Islamic Republic*. New York: Times Books, 2006.

Articles / Reports / Documents

Clark, William. "Petrodollar Warfare: Dollars, Euros and the Upcoming Iranian Oil Bourse," *Media Monitors Network* 2 August 2005 <www.energybulletin.net/7707.html>.

Ebadi, Shirin and Hadi Ghaemi. "The Human Rights Case against Attacking Iran," *New York Times* 8 February 2005.

Ehrlich, Reese. "U.S. Tells Iran: Become a Nuclear Power," *Foreign Policy in Focus*, 28 November 2007.

Guttman, Nathan. "Iran Can also Be Wiped off the Map," *Jerusalem Post* 8 May 2006 <www.jpost.com/servlet/Satellite?pagename=JPost/JPArticle/ShowFull&cid=1145961301962>.

Hersh, Seymour M. "The Coming Wars." *New Yorker* 24 January 2005 <www.newyorker.com/archive/2005/01/24/050124fa_fact>.

———. "The Iran Plans." *New Yorker* 17 April 2006 <www.newyorker.com/archive/2006/04/17/060417fa_fact>.

———. "The Next Act." *New Yorker* 27 November 2006 <www.newyorker.com/archive/2006/11/27/061127fa_fact>.

———. "Shifting Targets: The Administration's Plan for Iran." *New Yorker* 8 October 2007 <www.newyorker.com/reporting/2007/10/08/071008fa_fact_hersh>.

Klare, Michael T. "The Iran War Buildup." *Nation* 21 July 2005 <www.thenation.com/doc/20050801/klare>.

Leverett, Flynt L. "Iran: The Gulf Between Us." *New York Times* 24 January 2006.

Lowe, Robert and Claire Spencer. "Iran, Its Neighbours and the Regional Crises." Chatham House Middle East Programme Report, UK, 2006 <www.chathamhouse.org.uk/research/middle_east/papers/view/-/id/409/>.

MacAskill, Ewen. "Thousands Would Die in US Strikes on Iran, Says Study," *Guardian* 13 February 2006.

National Intelligence Estimate. "Iran: Nuclear Intentions and Capabilities." November 2007 <www.dni.gov/press_releases/20071203_release.pdf>.

Ong, Carah. "Congress and Iran: 2007 Review and 2008 Outlook." Center for Arms Control and Non-proliferation, 4 January 2008 <www.armscontrolcenter.org/policy/iran/articles/iran_2007_review_2008_outlook>.

Richardson, John H. "The Secret History of the Impending War with Iran that the White House Doesn't Want You to Know." *Esquire* 18 October 2007 <www.esquire.com/features/iranbriefing1107>.

Sturm, Frankie. "The Candidates on Iran," *Foreign Policy in Focus* 4 April 2008 <www.fpif.org/fpiftxt/5122>.

Office of Coordinator for Counterterrorism, US Department of State. *Country Reports on Terrorism 2007* <www.state.gov/s/ct/rls/crt/2007/>.

White House. "The National Security Strategy." March 2006 <www.whitehouse.gov/nsc/nss/2006/>.

Websites

"A Country Study: Iran." Library of Congress <www.memory.loc.gov/frd/cs/irtoc.html>.

PBS *Frontline*, "Chronology: U.S.–Iran Relations 1906–2002." <www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/shows/tehran/etc/cron.html>.

"Target Iran: Countdown Timeline," GlobalSecurity.org. <www.globalsecurity.org/military/ops/irantimeline.htm>.

"Timeline: U.S.-Iran Ties," BBC, 28 May 2007 <www.news.bbc.co.uk/1/hi/world/middle_east/3362443.stm>.

The National Security Archive. "The Iran Documentation Project" <www.gwu.edu/percent7Ensarchiv/iran/index.htm>.

Organizations

US

After Downing Street (www.afterdowningstreet.org)
American Friends Service Committee (www.afsc.org)
Campaign for a New American Policy in Iran (www.cnapi.org)
Center for Arms Control and Non-Proliferation (www.armscontrolcenter.org)
Cities for Peace (www.citiesforpeace.org)
Code Pink (www.codepink4peace.org)
Faithful Security (www.faithfulsecurity.org)
Fellowship of Reconciliation (www.forusa.org)
Global Policy Forum (www.globalpolicy.org)
Hague Appeal for Peace (www.haguepeace.org)
Institute for Policy Studies (www.ips-dc.org)
Just Foreign Policy (www.justforeignpolicy.org/iran)
National Iranian-American Council (www.niacouncil.org)
Nuclear Age Peace Foundation (www.wagingpeace.org)
Peace Action (www.peace-action.org)
StopWarOnIran.org
United for Peace and Justice (www.unitedforpeace.org) (United for Peace and Justice is the largest antiwar coalition in the US. Most of the organizations listed above are constituent members of UFPJ.)

CANADA

Canadians Against War (www.canadiansagainstwar.org)
Canadian Peace Alliance (www.acp-cpa.ca/en/index.html)
Canadian Voice of Women for Peace (www.home.ca.inter.net/~vow/)

The Council of Canadians (www.canadians.org)

AUSTRIA
International Atomic Energy Agency (www.iaea.org)

UK
Network for Peace (www.networkforpeace.org.uk)
Stop the War Coalition (www.stopwar.org.uk)

THE NETHERLANDS
Transnational Institute (www.tni.org)

SWEDEN
The Weapons of Mass Destruction Commission
(www.wmdcommission.org)

INDIA
Coalition for Nuclear Disarmament and Peace
(www.cndpindia.org)

المؤلفة فى سطور:

الدكتورة فيليس بينس

- زميلة معهد الدراسات فى واشنطن.
- حاصلة على الدكتوراه فى معهد الدراسات عبر القومية في أمستردام.
- ألفت سلسلة كتب عن مشكلات الشرق الأوسط صدر منها:
- محاولة فهم الصراع الفلسطينى الإسرائيلى.

المترجمة فى سطور:

عواطف شلبى

- تخرجت فى آداب القاهرة – قسم اللغة الإنجليزية وآدابها.
- حصلت على زمالة كلية الدفاع الوطنى فى العلوم الإستراتيجية والأمن القومى والعلاقات الدولية.
- درست علوم إدارة الأزمات فى أكاديمية ناصر العسكرية، وحصلت على شهادة في إدارة الأزمات وإدارة الأزمات المتقدمة.
- ألفت عدة كتب تحت عنوان دبلوماسية في بلاد السحر والعجائب، صدر منها عن الهيئة المصرية العامة للكتاب:

1 – رحلة وسط الأخطار (عن بلاد الهند).

2 – فلسفة بوذا.

وصدر لها عن هبة النيل العربية للنشر والتوزيع: سريلانكا الجزيرة المتألقة.

- مثلت مصر في سفارتها بعدة دول أوروبية وآسيوية وعربية.
- وعملت قنصلا عاما في أستراليا وقنصلا في دبى.

المراجع فى سطور:

محمد أحمد السيد

- أستاذ المنطق وفلسفة العلوم فى كلية الآداب - جامعة المنيا.

- عضو لجنة الفلسفة فى المجلس الأعلى للثقافة، وعضو الجمعية الفلسفية الأمريكية APA له العديد من الكتب والأبحاث المؤلفة والمترجمة.

التصحيح اللغوى : وجيه فاروق
الإشراف الفنى : حسن كامل

عام ٢٠٠٧ شهدت واشنطن نهاية عنيفة ومخزية مع الحروب التي تشنها الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان والمساندة التي تقدمها للاحتلال الإسرائيلي الذي يخنق الفلسطينيين، والانفجارات العنيفة التي تواجهها الحكومات الحليفة لها في باكستان وكينيا من جراء الديمقراطية الزائفة والانتخابات المزورة، وسياسات الشركات الأمريكية التي ضاعفت حدة الفقر في أفريقيا وأشعلت حروب الموارد، وبدأت قوى فاعلة على الساحة الأمريكية تنتقد ما تراه نتيجة لتدخلات إدارة بوش المتهورة في الشئون الكونية.

حدث "انقسام بين الصفوة والبيت الأبيض وفيه بوش الذي ازدادت عزلته وانتزعت منه الثقة عندما أظهرت قصة تم تسريبها عن المخابرات المركزية أنها قد دمرت شريط فيديو مسجلا عليه استخدام التعذيب عند استجواب المعتقلين فيما يطلق عليه الحرب الكونية ضد الإرهاب وكانت هناك قصة أخرى قد تسربت من قبل تسجل أن بلايين الدولارات التي أنفقتها إدارة بوش على المساعدات العسكرية لباكستان بهدف محاربة الإرهاب فشلت كلية في تحقيق الاستقرار لهذا البلد الذي تدمره الحرب، وتسربت رواية أخرى تعرض الآراء الكثيرة التي تدين الاحتلال والحرب الفاشلة التي تشنها الولايات المتحدة وحلفاؤها في أفغانستان التي كان من المفترض أن تعتبر حرب واشنطن المقدسة، الحرب التي لا يستطيع أحد أن يعترض عليها بسبب 11 سبتمبر.



تصميم الغلاف: جاسر ممدوح